نظرة على الخطر

دراسة عن الاستراتيجية السياسية لإسرائيل

حاتم صادق

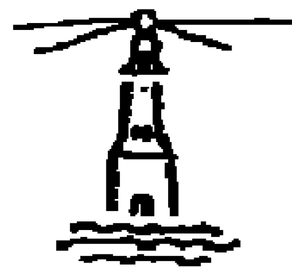
نظرة على الخطر

دراسة عن الاستراتيجية السياسية لإسرائيل

حاتم صادق

نظرة على الخطر

دراسة عن الاستراتيجية السياسية لإسرائيل



دار المعارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . ع . م .

مقدمة الكتاب

تعتبر دراسة إسرائيل دراسة شاملة وموضوعية، ضرورة ملحة تفرضها علينا ليس فقط الظروف التى يمر بها الوطن حالياً، وإنما تحتمها حقيقة كون إسرائيل خطراً على الوجود العربى كله، بكل الأبعاد التى يمثلها هذا التهديد.

ويجب أن تخضع مثل هذه الدراسة لأمانة البحث العلمى، وأن تبتعد عن أية محاولات للتقليل من قدرة العدو أو المبالغة فيها، ذلك أن أياً من هذين الموقفين ينتهى إلى أن تفقد الجماهير العربية المقدرة على التقييم السليم لهذا العدو، استخفافاً بإمكانياته أو تهويلا فيها .. وكلا الموقفين يضلل الجماهير فى حركتها نحو المواجهة النهائية والحتمية مع إسرائيل.

ومما يزيد من خطورة وقوع الشعوب العربية فى التقييم الخاطئ بالنسبة لقدرات العدو، أن هذه الشعوب جميعاً هى الطرف الأصيل فى هذا الصراع، لأن قضية الوجود الصهيونى على الأرض العربية ليست – بأى حال – قضية أفراد، وربما ليست قضية جيل، وإنما هى مصير أجيال عربية قادمة، وحضارة عربية عريقة عليها أن تثبت قدرتها على القضاء على – أو احتواء – أية حضارة غريبة عن المنطقة ولا سيما إذا كان بقاء هذه الأخيرة لن يتم إلا بسيادتها للأولى.

وإذا كانت الدراسة العلمية الجادة قد انحصرت حتى اليوم فى بعض الجهات المسئولة، التى تعتبر هذه الدراسة واجبها الأساسى، تساهم بمتابعتها فى رصد تطور هذه القضية حتى يمكن رسم أساليب المواجهة على المستوى الوطنى والقومى والدولى، فإنه يعتبر واجباً اليوم إشراك الجماهير فى متابعة هذه الدراسات، توعية لها ومساعدة على تصور أبعاد المسئولية التى تقع على عاتق الإنسان العربى، ذلك أن مشكلة الوجود الإسرائيلى وما يجسده من أطماع استعمارية وآمال صهيونية هى – كما أشرت – أخطار تواجه كل مواطن عربى. ولا يمكن تصور مواجهتها

— مهما تعددت السبل إلى ذلك — إلا بمشاركة كل مواطن ، إحساساً بالمسئولية ، والتزاماً بما تفرضه من تضحيات وجدية .

ويتضمن هذا الكتاب محاولة لإلقاء بعض الضوء على أحد القطاعات الرئيسية للعمل الإسرائيلى ، وأحد الفروع الهامة للاستراتيجية الإسرائيلية : وهى السياسة الخارجية لإسرائيل .

ذلك أن إسرائيل بحكم ظروف نشأتها ، والأوضاع المحيطة بها ، قد اعتمدت إلى حد كبير — منذ ١٩٤٨ — على سياستها الخارجية فى تأمين وجودها ، سواء بمحاولة فرض التسوية النهائية للوجود الإسرائيلى على الدول العربية ، أو بفرض وجودها فى المنطقة — برغم إرادة الدول العربية جميعاً — عن طريق سياسة الردع الإسرائيلى ، وهى الوسيلة التبادلية التى اتبعتها بنجاح منذ ١٩٤٨ .

وتقوم السياسة الخارجية لإسرائيل فى ذلك جميعه بدور رئيسى وهو تهيئة المناخ الدولى لوجودها ، وتنمية العلاقات الدولية مع كافة دول العالم بما يحقق لها الحد الأدنى من الدعم السياسى والعسكرى ، وغيرهما من مستلزمات ضمان الوجود القومى . ومن هنا يتميز قطاع السياسة الخارجية فى إسرائيل بوزن كبير ، ويبذل فيه جهد ضخم ، وخاصة لمواءمة أهداف وأساليب السياسة الخارجية مع الظروف والعوامل التى تميز إسرائيل والتى تؤثر فى رسم استراتيجيتها القومية .

وإزاء ذلك الدور الذى تقوم به السياسة الخارجية فى تأمين الوجود الإسرائيلى ، فإنه يمكن القول بأن هناك صلة مباشرة بين **النكسة** التى نعيشها منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ وبين **السياسة الخارجية الإسرائيلية** . ذلك أن ما كان يجرى فى الشرق الأوسط قبل الخامس من يونيو كان يمثل تصاعداً فى التهديد العربى لإسرائيل ، ووصل إلى نقطة حاسمة بإعلان إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية . ومن هنا فإن المواجهة العسكرية التى بدأتها إسرائيل فى صباح الخامس من يونيو كانت ضرورة حتمية ، قياساً على الأسس التى يقوم عليها الوجود الإسرائيلى فى المنطقة . ولكن هذه المواجهة من جانب إسرائيل لم تكن ممكنة بالنسبة لها بدون اعتبارات أساسية أمنها العمل الإسرائيلى فى المجالات العسكرية والخارجية على وجه التخصيص : أولها ضمان التفوق العسكرى تكنولوجياً ونوعياً ،

وثانيها الوصول بالعلاقات الإسرائيلية الأمريكية إلى قدر كبير من التوافق أكد وحدة الأهداف فى المنطقة ، وضمن استمرار الوجود الإسرائيلى بصرف النظر عن نتيجة المواجهة العسكرية ، وثالثها التقدير السليم لردود الفعل الدولية واحتمالاتها على ضوء الظروف العالمية السائدة فى هذه الفترة بالذات .

وإذا كانت النكسة ترجع إلى مجموعة كبيرة من العوامل ، منها ما يخص الظروف العربية عامة ، ومنها ما يرجع إلى الظروف الداخلية التى كانت سائدة فى مصر ، إلا أن هذه النكسة ترجع — أساساً — فى تقديرى إلى ما حققه العمل الإسرائيلى الجاد خلال عشرين عاماً وخاصة فى المجالين العسكرى والخارجى .

ويعد وضع هذا الكتاب أمام القارئ العربى مجرد بداية متواضعه تحمل أملا كبيراً فى أن يتبعه مزيد من الدراسات — أكثر عمقاً — تتناول كافة الجوانب بالنسبة للعدو الأول ، يقدمها الكتّاب والمفكرون العرب . ويمكن بذلك أن نصل إلى نشر الثقافة الواعية والجادة عن العدو بين جماهير الشعب العربى . ذلك أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال التصدى لعدو لا يعرف شعبنا الكثير عنه .

أمل آخر أتمنى أن أراه حقيقة فى يوم من الأيام : أقصد به إنشاء « مركز للدراسات العبرية والصهيونية » فى مصر . إن المتتبع لإسرائيل يذهله ذلك القدر الواسع من المعرفة الذى يتوافر لديها عن الدول العربية جميعاً فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأدبية . ومعنى ذلك أن العدو يعرف تماماً كيف يفكر كل منا ، وما هى العوامل والمؤثرات التى تحكم التفكير العربى على مستوى المسئولين ، وعلى مستوى المواطن .

ويجدر بنا — على ضوء الفهم الواعى للمواجهة العربية الإسرائيلية وحتميتها — أن ننشر الثقافة العلمية فى التاريخ اليهودى والصهيونى ، وتطور الحركة اليهودية ثم ظهور الحركة الصهيونية ، وأن نزداد تعمقاً فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية لإسرائيل . إن ذلك يصل بنا فى النهاية إلى فهم العقلية الإسرائيلية وهو أهم العناصر اللازمة لأية مواجهة مع العدو إذا أردنا أن يكتب لها النجاح .

وتدليلا على حيوية هذا الهدف أسوق مثالا واحداً : إن الذى يضع القرار

السياسي فى أية دولة من الدول ليس هو القائد السياسي فقط ، وإنما تساهم معه مجموعة كبيرة من المتخصصين والعلماء والمسئولين الذين يقدمون نتيجة دراساتهم أو إنجازاتهم إلى القائد السياسي ليبنى على أساسها استراتيجيته ، ويختار من خلالها سياسته وأساليب تحقيق الأهداف القومية لدولته .

وقبيل النكسة الأخيرة كان هناك شيء واضح لا يقبل الجدل : إن رئيس الجمهورية قد أقام تقديراته السياسية بناء على الصورة التى قدمتها له القيادات العسكرية بالنسبة لإمكانيات الصمود العسكرى فى حالة نشوب حرب نتلقى فيها الضربة الأولى ثم نتحول لتوجيه ضربة مضادة . ولكن تقديرات هذه القيادات العسكرية جاءت مبالغاً فيها لأنها — للأسف — **لا تفهم العقلية الإسرائيلية** ، ولا تعى — على سبيل المثال — معنى إغلاق خليج العقبة بالنسبة لحتمية الحرب مع إسرائيل . فقد ظلت هذه القيادات مقتنعة بأن إسرائيل لا تجرؤ على تحدى القوة العسكرية العربية . وكان المثال الصارخ على ذلك هو استمرار عدم الاقتناع بحتمية الحرب مع إسرائيل من جانب القيادات العسكرية برغم حضورها جميعاً اجتماع رئيس الجمهورية معها فى القيادة العامة ، وتحديده لموعد البدء بالعدوان .

إن إقامة مثل هذا المعهد ، وجعل الدراسة فيه إجبارية ، ابتداء من كبار المسئولين فى الدولة الذين يملكون التأثير بتقديراتهم على اتخاذ القرار السياسي ، أصبحت أمراً حيوياً بالنسبة لنا .

وبعد . . إن الحديث عن إسرائيل بالذات يعتبر يسيراً أحياناً ، وبالغ الصعوبة فى أحايين كثيرة . ذلك أن الحديث عن العدو بأسلوب حماسي لا يحتاج إلى أكثر من موهبة البلاغة والخطابة ، ولكن الحديث عنه بأسلوب علمى يحتاج إلى الكثير من الدرس والتعمق .

لقد دفعنى إلى الكتابة الشعور بالواجب . والكتاب مجرد محاولة . . فإن كنت قد وُفقت فمن عند الله ، وإن كنت قد أخفقت فكفانى أننى حاولت .

حاتم صادق

القاهرة — ديسمبر ١٩٦٧

الباب الأول

وقفة عند النكسة

ليس أشق على النفس من أن يتناول مصرى قلمه ليكتب عن تلك الفترة — التى تبدأ منذ الخامس من يونيو الماضى وتمتد آثارها حتى خروج آخر جندى إسرائيلى من أرض الوطن — والتى تعارفنا على تسميتها بالنكسة . ولعل ما يزيد من مشقة هذا العمل أن الكتابة تأتى ونحن لم نزل نعيش هذه الفترة ، فيوم أن تنتهى سوف يكون التعرض لها بالتحليل أكثر يسراً حيث يكون الأمر مجرد تناول لمرحلة زمنية مضت بكل خيرها وشرها ، ويمكن عندئذ تناولها فى إطار تحدده الموضوعية وحدها . أما الآن فإن الوضع يختلف حيث تأتى الكتابة فى قلب هذه المرحلة وقد توالت منذ بدايتها أحداث كثيرة عديدة وما زال أمامها — لتبلغ نهايتها — مزيد من التطورات لا يمكن توقعها سلفاً ولا حتى توقع اتجاهاتها . . ولعل الكتابة فى هذه الظروف تُغفر بعض الشىء إذا طغت الأحاسيس والمشاعر — أحياناً — على الموضوعية فى الكتابة ، فلا يمكن إنكار أنه فى بعض المواضع تحرك الانفعالات القلم قبل أن يحركه العقل . ولكن — لخطورة ذلك عند الكتابة عن العدو — يستوجب الأمر جهداً ضخماً قد يفوق قدرة البشر .

وبرغم أنه كان من الممكن عدم الخوض فى هذا المجال تلافياً لأية تعقيدات ، وتجنباً لمزالق كثيرة يمكن أن يقع فيها من يتعرض لهذا الموضوع فى فترة حساسة تكون فيها التزامات الحفاظ على السلامة الوطنية واعتبارات الأمن القومى أعلى من أى اعتبار آخر ، إلا أن ذلك كان فى عداد المستحيل لعدة أسباب :

أولا : أن الدافع الأول والوحيد لوضع هذا الكتاب بين يدى القارئ العربى — وهو إتاحة الفرصة له لنظرة شاملة وأمينة على أحد الجوانب الهامة فى سياسة العدو — حركته النكسة الحالية . فقد كنت مقتنعاً من قبل بعدم جدية — بل خطورة — ما ينشر عن إسرائيل فى أجهزة الإعلام العربية لما كانت تعمد إليه

من تهوين لقوة العدو . ولكن النكسة — وهذه حقيقة يجدر الاعتراف بها منذ البداية — فرضت علىّ الكتابة توضيحاً ، بقدر ما تسمح به الإمكانيات المتاحة ذهنياً وعلمياً . وجاء ذلك إيماناً بأن أحد الأسباب المباشرة لهذه النكسة هو أننا نرى أخطاء كثيرة ، نلقى على الغير مهمة إصلاحها ، ونكتفى بالسلبية وتوجيه الانتقادات . وفى تقديرى أننا — كمواطنين — إذا لم نخرج من هذه النكسة بمفهوم جديد فى العمل السياسى والوطنى يتلخص فى الإيمان بضرورة النضال لفرض التغيير — بأسلوب منظم — لتدارك النقائص التى نراها فى حياتنا اليومية ، فإننا لن نكون أبداً على مستوى المسئولية . وهذه ليست دعوة إلى الفوضوية — كما قد يتراءى للبعض لأول وهلة — ولكنها أمل يمكن أن يكفل لنا مستقبلا أفضل .

ثانياً : إن دراسة النكسة والظروف التى أحاطت بها ، والمقدمات التى مهدت لها ، والنتائج التى يمكن أن تترتب عليها ، تدخل فى صلب الموضوع الذى تعالجه هذه الدراسة ، بحكم أن النكسة ليست إلا « نتيجة » لمواجهة تمت بين إسرائيل من جانب والدول العربية من جانب آخر .

ثالثاً : إن هذه الفترة — أو هذه النكسة — جاءت فى أعقاب ظروف دولية وعربية — بالإضافة إلى ظروف داخلية — كانت مدخلا إليها استغلته القوى المعادية . ويجب إلقاء مزيد من الضوء على هذه الظروف جميعاً تفسيراً لأسباب النكسة ، حتى يمكن على ضوء إدراك ذلك كله تفهم الأبعاد الحقيقية لها وعدم التهويل منها إلى حد قد يصل إلى شل إمكانياتنا الذاتية فى العمل على مواجهة آثارها .

وإذا كانت هذه العوامل قد فرضت أن تكون النكسة مقدمة للأبواب التالية ، فإن تناولنا لهذه الفترة من تاريخنا سوف تكون فى إطار الموضوع العام لهذا الكتاب — وهو السياسة الخارجية الإسرائيلية — وذلك بالتعرض للظروف التى سبقتها فى المجالين الدولى والعربى ، ثم تتبع مواقف القوى الدولية الكبرى حتى الآن . وعلى ذلك ينقسم هذا الباب إلى الفصول الآتية :

الفصل الأول : يتعرض لمرحلة ما قبل النكسة، ونعرض فيه الصراع الدولى فى الشرق الأوسط ، والموقف العربى ، وموقف كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل .

الفصل الثانى : يتناول تطور الأوضاع من بدء العمليات العسكرية وحتى مؤتمر الخرطوم .

الفصل الثالث : يتتبع الموقف من نهاية هذا المؤتمر حتى الوضع الراهن .

وإذا جاز لى – قبل التناول الموضوعى لمقدمات النكسة – أن أضع أمام القارئ بعض الملاحظات التى تلح على ذهنى والتى تعد خطوطاً عامة ، فإننى أوجزها فيما يلى :

١ – لقد كشفت لنا هذه النكسة دروساً كثيرة دلالاتها كبيرة ، وليس مغالاة القول بأن المستقبل بالنسبة لنا يتوقف على **مدى ما نعيه دروساً وعبرة ، وعلى قدرتنا فى التحرك إيجابياً** لوضع ذلك كله موضع التنفيذ . وإذا كان الكثير من خطوط العمل المستقبل قد تبلور فى فكرة القيادة ، فإن مسئولية كل مواطن هى أن يصل – بالتنفيذ الجاد المخلص – إلى تحقيق الغايات المستهدفة . ويجب فى هذا المجال أن **تتوازن السلطة والمسئولية** ، فكلما زادت سلطة المواطن الفرد استوجب ذلك أن يخضع لحدود أكثر تشدداً فى مساءلته .

٢ – إن النكسة لم تكن كلها شراً فى النهاية ، وإنما كانت لها – رغم مرارتها – جوانبها الإيجابية . فقد كشفت **عناصر كانت تضيف – بالسلب – نتائج عملها** إلى جهود المواطنين ، وكانت تدفع بعجلة العمل الوطنى المصرى إلى الوراء فى **بعض** المجالات رغم شدة احتياجنا إلى كل خطوة نكسبها إلى الأمام .

٣ – إن عنف النكسة لم يكن مرده فقط أنها جاءت على غير ما توقعنا جميعاً ، ولكن لأنها كانت فى الحقيقة **اختباراً بين المواجهة العربية والمواجهة الإسرائيلية** . بل لقد كانت امتحاناً قاسياً لآمال كبيرة شحنتها ظروف تاريخ طويل من الظلم والاستعباد عاشها شعبنا فى ظل حكم غريب عليه منذ

السيطرة العثمانية ، حتى فجرتها ثورة وطنية كان أعمق ما فيها أنها أتاحت لنا — ولأول مرة منذ قرون — أن نعيش فى ظل حكم وطنى مصرى .

لقد كانت النكسة فى جوهرها مواجهة بين أطماع السيطرة وفرض النفوذ ممثلة فى الوجود الإسرائيلى وبين آمال سيادة الإرادة العربية على الأرض العربية ، وكانت تعبيراً عن العداء بين الأطماع التوسعية وبين الشعور بالاضطهاد نتيجة الاستيلاء على جزء من الأرض العربية ،وكانت تناقضاً بين محاولات الاستقلال والتحرر العربى وبين استمرار سياسات الدول الاستعمارية فى المنطقة .

ولكن النكسة رغم ضراوتها لم تقض على الآمال الكبار — وما كانت تستطيع — لأن منطق التاريخ يؤكد أن حتمية التطور تسير لصالح الشعوب وحدها . وإسرائيل لم تكن فى يوم من الأيام — **ولن تكون** — جزءاً أصيلا من هذه المنطقة مهما حاول المسئولون فيها تغيير حقائق التاريخ بفلسفاتهم .

٤ — إن شعوب العالم المتقدم التى تجنى اليوم ثمار كفاحها ، لم يكن عملها دائماً فى ظروف مواتية بالنسبة لها ، وهذه طبيعة الأمور .

وليس هناك أهم من التجربة — مهما بلغت قسوتها أحياناً — تعلم المجتمع ، وتصهر الشعب ، وتزيده إحساساً بالمسئولية واندفاعاً نحو التقدم . وفى تقديرى — ترتيباً على هذه الحقيقة التى يؤكدها تاريخ الأمم — **أن هذه النكسة سوف تكون دفعة هائلة للعمل الوطنى فى مصر** على أسس أكثر جدية ، وسوف تفتح آفاقاً كبيرة له ما كان ليبلغها — فى ظروف التطور الطبيعى — إلا فى فترات زمنية تطول كثيراً عمّا يستطيع الآن تحقيقه .

الفصل الأول

مرحلة ما قبل الأزمة [1]

لا يمكن النظر إلى الأزمة التى كانت مقدمة للنكسة فى إطار ما حدث من مايو ١٩٦٧ إثر التهديد الإسرائيلى بغزو سوريا ، وإنما يجب النظر إليها فى إطار الصراع الدائر فى العالم العربى حول الأفكار والمبادئ التى اجتاحت الشرق الأوسط منذ ثورة ١٩٥٢ . فالأزمة – فى حقيقتها – محصلة الصراع الدائر فى المنطقة بين قوى مختلفة ترابطت مصالح بعضها وتناقضت مع مصالح البعض الآخر ، بالإضافة إلى بعض نواحى القصور الذاتى فى مصر كانت – إلى جانب العوائق الخارجية – أسباباً مضاعفة لعنف النكسة .

ولما كانت دراسة التطور السياسى – مثل شرائط الأفلام ، إذا جاز التشبيه – لا يمكن تفهمها دون الرجوع إلى بدايتها ، فإن دراسة الأزمة لا بد أن تمر بالتعرض لمقدماتها ثم فترة حدوثها ، ثم التطورات التى أعقبتها . ورغم صعوبة وضع نقطة بداية محددة لأى تطور سياسى إلا أنه يمكننا – تجاوزاً – أن نحدد هذه النقطة بمنتصف عام ١٩٦٥ أو قبل ذلك بفترة بسيطة .

الظروف الدولية السائدة :

بدأت فى هذه الفترة تتضح آثار تغير القيادات السياسية فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ففى الولايات المتحدة تحددت الخطوط العامة لنهج الرئيس جونسون فى المجال الخارجى بحيث تعتبر – بحكم البيئة التى نشأ فيها وبحكم تخصصه فى المناورات الداخلية أساساً – خليطاً من الغرور والاندفاع . وفى الاتحاد السوفييتى تولت مسئولية القيادة السياسية عناصر من المتخصصين على أعلى المستويات الفنية ، واجهوا فور توليهم بدء ظهور الآثار

---

(١) المقصود بالأزمة هو تصاعد المواجهة العربية الإسرائيلية منذ الكشف عن الحشد الإسرائيلى فى مواجهة سوريا . وبذلك تشمل الأزمة الفترة من بدء تحرك القوات المسلحة المصرية إلى الحدود حتى الآن . أما النكسة فهى تلك الفترة من الأزمة التى أعقبت العمليات العسكرية .

المترتبة على تطور الاستراتيجية الأمريكية إلى استراتيجية الحرب المحدودة ، كما واجهوا – فى مجال العمل الداخلى – ضرورة الاهتمام المتزايد بمعدلات التنمية فى المجتمع السوفييتى حتى يمكن تدعيم موقف الاتحاد السوفييتى فى تنافسه مع الولايات المتحدة فى أهم مجال العصر ، وهو مجال الثورة التكنولوجية .

كما تزايدت فى هذه الفترة نتائج النزاع الصينى السوفييتى وضوحاً : ففى مجال الصراع بين الشرق والغرب تأثرت وحدة الكتلة الشرقية فى مواجهة المعسكر الغربى وضعفت قدرات الدول الاشتراكية فى تدعيم الحركات التحررية فى دول العالم الثالث وهو ما استفادت منه دول الغرب والولايات المتحدة فى مقدمتها. وفى مجال العلاقات بين دول الكتلة الشرقية، ضعفت سيطرة موسكو المركزية عليها ، وتوافر لدول شرق أوربا قدر أكبر من الحرية فى توجيه سياساتها الخارجية .

وقد جاءت هذه التطورات فى مرحلة تميزت العلاقات الدولية خلالها باستحالة الوصول إلى نقطة المواجهة الشاملة بين المعسكرين الشرقى والغربى أو – على الأقل – بين الدولتين الأوليين فى العالم . وجاء ذلك – وهو ما يتعارف الباحثون على تسميته بتوازن الرعب النووى – نتيجة لعدة اعتبارات فى مقدمتها القوة الهائلة للقنابل الذرية وقدرتها التدميرية التى تفوق كل تصور ، وتطور وسائل نقل هذا السلاح بحيث أصبحت كل بقعة على وجه الأرض فى مرمى هذه القنابل ، ثم – وهذا هو الأهم – زوال عنصر المفاجأة بحيث لم يعد من يوجه الضربة الأولى هو الذى يضمن نتيجة الحرب ، وإنما أصبح فى مقدور من يتلقاها أن يرد بقوة مماثلة لتلك التى ضرب بها من قواعده الذرية المتحركة فى أعماق البحار والتى تلف العالم – كالحزام – على حد تعبير قائد القوات السوفييتية الراحل .

وكانت نتيجة ذلك أن غيرت الولايات المتحدة من استراتيجيتها ، وبدأت – لدعم نفوذها فى العالم النامى – توجه الضربات المتتالية إلى الأنظمة التحررية فيه اعتماداً على استراتيجية الحرب المحدودة التى لا تصل – بحكم التوازن النووى القائم – إلى مواجهة دولية شاملة . وكان امتلاك الولايات المتحدة للقواعد العسكرية فى مختلف قارات العالم – وإسرائيل تتكفل بهذا الدور فى الشرق الأوسط – بالإضافة إلى تأييد عناصر الثورة المضادة للنفوذ الأمريكى فى دول العالم الثالث

أملا فى إحداث ردة رجعية رأسمالية فى الدول المتحررة من هذا العالم ، كانت هذه عوامل ساعدت على نجاح الاستراتيجية الأمريكية المتطورة .

ولم تضع الولايات المتحدة وقتًا فى الاستفادة من استراتيجية الحرب المحدودة لصالحها فوجهت ضرباتها إلى نكروما ثم سوكارنو ، ثم مارست ضغوطًا اقتصادية وسياسية هائلة على الدول التى لم تستطع القضاء على الأنظمة التقدمية فيها — وكانت أولاها مصر — وإلى الدول التى حاولت أن تضمن عدم تطرفها فى ممالأة الأنظمة التحررية ؛ وكانت الهند مثالا لذلك . ثم عملت على تدعيم الحركات الانفصالية فى السودان ، والكونجو ، ونيجيريا ، والصومال . كما حرصت على تدعيم الدول التى تخدم أنظمتها السياسية النفوذ الأمريكى ، وبعض دول العالم العربى أمثلة حية تدلل على هذا الاتجاه . ولا شك أن التورط الأمريكى فى فيتنام — التى ما زالت الحكومة الأمريكية تعمل على تصعيد الحرب فيها باستمرار — جعل محاولة تحقيق مزيد من المكاسب للسياسة الخارجية الأمريكية فى مجالات أخرى من العالم أكثر إلحاحًا بالنسبة للحكومة الحالية لتغطية فشل حربها فى آسيا .

وقد تدعمت خلال هذه الفترة الاتجاهات التى سادت غرب أوربا للخروج من النفوذ الأمريكى وخلق كيان أوربى متميز له ثقله فى المجال الدولى ، وهو ما يتمثل فى سياسة الرئيس ديجول التى ترفض التبعية والضغوط الداخلية والخارجية وتحاول خلق أوربا الموحدة مبتدئة بالوحدة الاقتصادية باعتبارها الأساس الراسخ للوحدة السياسية ، وهو ما تعبر عنه منظمة السوق الأوربية المشتركة .

وفى مجال العالم الثالث تميزت هذه الفترة بانشغال هذه الدول فى مشكلاتها الداخلية الكبيرة التى خلقتها لها ضربات دول الاستعمار الجديد . وكان مما دعم هذا الاتجاه أن التفوق العلمى والتكنولوجى للدول الكبرى — وخاصة دول الغرب — أخضع اقتصاديات الدول النامية تلقائيًا لاقتصاديات هذه الدول لا سيما أنه لم يتبلور شكل فعال للتعاون بين الدول النامية لمواجهة هذا الخطر .

كذلك فقد وضح ضعف كتلة عدم الانحياز بحيث لم يبق منها سوى

الجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا والهند التى ما زالت تتمسك جاهدة بمبادئ هذه الكتلة . وكان ذلك لعدة أسباب أبرزها : وفاة أحد أقطاب هذه السياسة – نهرو – وكان لبلده بإمكانياته البشرية والاقتصادية الضخمة أثر كبير فى فعالية هذه الكتلة ، بالإضافة إلى اختفاء زعماء آخرين مثل نكروما وسوكارنو ، وتصاعد سيطرة دول الاستعمار الجديد على دول العالم الثالث بحيث لم يعد المناخ الملائم لالتزام هذه الدول بسياسة عدم الانحياز متوافراً .

وقد انتهت العوامل السابقة جميعاً إلى تقارب أمريكى سوفييتى – خاصة بعد استمرار النزاع الصينى السوفييتى ، وظهور الاتجاهات الجديدة التى تسود غرب أوربا – وتغيرت استراتيجية كلا المعسكرين . وقد أسفر ذلك عن تصاعد حركات الاستعمار الجديد ، وانتكاس سياسة عدم الانحياز ، وتفكك العالم الثالث وسقوط الأنظمة التقدمية الواحد تلو الآخر .

الصراع الدولى فى الشرق الأوسط :

بالرغم من التغير الواضح فى الاستراتيجية الدولية لكل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى هذه الفترة ، فإن الصراع بينهما فى منطقة الشرق الأوسط – وهذا أمر يستلفت النظر – ظل بعيداً عن التقارب الأمريكى السوفييتى الذى وضح فى مناطق أخرى من العالم . فقد ظلت سياسة كل من الدولتين تجاه المنطقة خلال هذه الفترة دون تغير يذكر عما كانت عليه منذ عام ١٩٥٥ وهو تاريخ دخول الاتحاد السوفييتى إلى المنطقة ، فيما عدا – للدقة – فترة زمنية فى بداية عام ١٩٦٦ لا تكاد أن تحسب أو أن تعد استثناء .

ويرجع ذلك فى تقديرى إلى الأهمية البالغة – استراتيجياً – التى تمثلها منطقة الشرق الأوسط ، وكونها بما تحتويه من ثروات طبيعية وما تحتله من مركز ممتاز ، مكمن قوة الغرب . ومن هنا فإن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى تقاربهما التكتيكى لم يدخلا الشرق الأوسط فى عداد المناطق التى تطبق فيها هذه السياسة ، خاصة وأن الاتحاد السوفييتى الذى قدم منذ ١٩٥٥ الكثير لشعوب المنطقة تدعيماً لنفوذه ليس مستعداً للتخلى عن مصالحه الضخمة فيها .

ورغم عدم تغير السياسة الأمريكية فى المنطقة فإن حركة التحرر العربى من النفوذ الغربى — وتزايد قوتها بحكم كونها التطور الطبيعى للتاريخ — كانت تخدم مرحلياً السياسة السوفييتية سواء بزيادة توثق العلاقات السوفييتية مع الدول المتحررة أو بانحسار النفوذ الغربى تدريجياً عن المنطقة العربية . وقد دفع هذا الولايات المتحدة إلى التحرك سريعاً لمواجهة هذا الاتجاه ، وخاصة بعد تولى جونسون ، بتدعيم النظم الرجعية فى العالم العربى ، وممارسة مزيد من الضغوط على الدول العربية التقدمية ، وخروجها عن سياستها التقليدية تجاه إسرائيل والعمل على مدها بالأسلحة الأمريكية مباشرة وزيادة تدعيمها اقتصادياً .

وفى مقابل هذا الموقف الأمريكى ، حاولت بعض الدول الغربية ذات المصالح فى الشرق الأوسط استعادة مصالحها ومكانتها فى المنطقة بأن تدخل ميدان المنافسة بتطوير سياستها ، كسباً للدول العربية وليس سيطرة عليها . وكانت فرنسا على رأس هذه الدول فحدت من اندفاعها فى تأييد ودعم إسرائيل لانتفاء الأسباب التى كانت تفرض عليها هذا الاندفاع ، وبدأت فى تنمية علاقاتها مع الدول العربية على أساس من المصلحة المشتركة . كذلك حاولت ألمانيا الغربية — إثر الموقف العربى منها عام ١٩٦٥ — استعادة علاقاتها مع الدول العربية ، إلا أن خضوعها بصورة واضحة للنفوذ الأمريكى والصهيونى وتأييدها المستمر لإسرائيل كان عقبة أمام تغير الموقف العربى منها .

ورغم هذه المحاولات — ونجاح فرنسا إلى حد كبير فى توطيد مركزها فى العالم العربى — فإن التنافس الأمريكى السوفييتى ظل أهم سمات الصراع الدولى فى الشرق الأوسط . وقد كان أبرز ما اتسم به هذا الصراع دوماً أنه كان يتم من خلال تعامل كل من هاتين القوتين مع إحدى القوى فى المنطقة : الدول العربية التقدمية ، أو الدول العربية الرجعية وإسرائيل . ولذلك يندر أن نجد صداماً مباشراً بين طرفى القوتين الكبيرتين فى المنطقة العربية ، وإنما انعكس ذلك على مواقف الدول العربية على مختلف اتجاهاتها من بعضها ، وعلى موقفها من إسرائيل .

الموقف العربى :

بدأ الصراع بين الدول العربية التقدمية ودول الرجعيات العربية يأخذ شكلا سافراً فى هذه الفترة إثر فشل تجربة مؤتمرات القمة حين حاولت الدول الرجعية استغلال مرحلة المهادنة التى استلزمتها هذه المؤتمرات من أجل تقوية مركزها فى العالم العربى والعمل بصورة أكثر فعالية ضد النظم التحررية .

وقد جاءت صورة العلاقات العربية فى ذلك الوقت انعكاساً لمواقف كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى المنطقة ذاتها ، حيث كانت متأثرة باندفاع السياسة الأمريكية فى تدعيم مراكز نفوذها فى المنطقة — الرجعية وإسرائيل — لشعورها بخطورة اطراد المد التحررى المدعم من الاتحاد السوفييتى ، والذى كان يستطيع — إثر فشل مؤتمرات القمة — أن يحاول خارجها العمل من أجل تنفيذ نفس الهدف الذى عقدت هذه المؤتمرات من أجله ، وهو تهديد أكبر قواعد النفوذ الغربى فى المنطقة : إسرائيل .

وقد وضح عنف المواجهة الأمريكية والرجعية للدول التقدمية فى تدبير محاولات الاغتيال المتعددة ضد القيادة المصرية[1] ، وتحالف الرجعيات والتنسيق فى العمل بينهما فى المجال العربى وخاصة ضد سوريا ، وتزايد الخلافات بين المغرب والجزائر ، وضعف فاعلية التنظيمات العربية المنبثقة عن مؤتمرات القمة — القيادة العربية الموحدة وهيئة استثمار روافد نهر الأردن — وتصاعد الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وتزايد جهود السعودية لإسقاط الثورة اليمنية ، ثم اضمحلال إيجابية الجامعة العربية كنتيجة لهذه العوامل والظروف جميعاً .

موقف الجمهورية العربية المتحدة :

كانت الجمهورية العربية المتحدة فى هذه الفترة على أبواب مرحلة جديدة — داخلياً — تتمثل فى مرحلة التصنيع الثقيل بكل الأبعاد والإمكانيات المستقبلة التى يتيحها ذلك ، والتى تتعدى آثارها تدعيم القدرات الذاتية وتحقيق الرفاهية فى الداخل إلى تضاعف قوتها فى المجال العربى . وفى نفس الوقت كانت الإمكانيات العسكرية

---

(١) عمليات الإخوان المسلمين وغيرها .

المصرية تتزايد باطراد ، وكانت القوات العربية فى اليمن تدعم إمكانيات الثورة فى شبه الجزيرة العربية شمالا وجنوباً .

وقد استمرت العلاقات المصرية السوفييتية فى هذه الفترة على نفس القدر من التوثق الذى كان سائداً قبل ذلك ، وتدعمت العلاقات مع سوريا ، وبدأ تنسيق ملحوظ فى جبهة الدول التقدمية الخمس فى مواجهة القوى المعادية .

كذلك تحسنت العلاقات مع فرنسا تحسناً كبيراً امتدت آثاره إلى موقف فرنسا من إسرائيل ذاتها ، ولكن فشلت ألمانيا الغربية فى أن تحقق ما نجحت فيه السياسة الفرنسية المتطورة مع مصر .

ولما كانت قوة النظام الوطنى فى مصر تتزايد باطراد ، فإن ذلك يعنى ازدياد قدراته على القضاء على النفوذ الأجنبى فى العالم العربى كله . وقد كان إعلان بريطانيا عن يناير ١٩٦٨ موعداً لجلاء قواتها عن الجنوب العربى ، أحد نتائج العمل المصرى التحررى فى المجال العربى فى هذه الفترة . وإزاء هذه المخاطر — من وجهة النظر الأمريكية — كانت العلاقات المصرية الأمريكية خلال هذه الفترة فى تدهور مستمر . وكان مما ضاعف من تدهورها رفض المطالب الأمريكية الخاصة « بوضع حد أعلى لتسليح الجيش المصرى ، وقبول » الإشراف الأمريكى على أبحاث الصواريخ والأبحاث الذرية فى مصر ، وعمل القيادة المصرية على رفض الضغوط الاقتصادية والسياسية عليها . وقد كان هذا الموقف المصرى قائماً على أساس منطق واضح ومحدد مؤداه أنه بالرغم من أن آمال الشعب المصرى كبيرة ومشاكله — أيضاً — كبيرة ، إلا أن من يخضع مرة يخضع بعدها كثيراً ، ومن يخرج على مبادئه — ولو لتحقيق أمانيه — فإنه يكون قد باع نفسه . وبعد ذلك لا يظل هناك شىء يستحق الحرص عليه بعد التفريط فى النفس .

وقد بلغت العلاقات المصرية الأمريكية ذروة التوتر فى هذه الفترة وخاصة بعد نجاح مصر فى تعديل استراتيجيتها فى اليمن بحيث لم تعد نفقات إقامة قواتها تقاس بالواجب الذى تقوم به والهدف الذى تباشر تنفيذه ، وسقوط الحلف الإسلامى — بعد كشف القاهرة له — قبل أن يولد ، ثم استغناء مصر كلية عن معونة القمح الأمريكى وهو ما كان يعنى تضاؤل إمكانيات الضغط الأمريكى إلى أدنى الحدود ، ثم كشف

محاولة التخريب التي حاول بعض أعضاء النقطة الرابعة الأمريكية فى اليمن القيام بها، وأخيراً الموقف المصرى المتشدد من المطالب التى عرضها السفير الأمريكى باتل فى القاهرة ورد وزير الخارجية المصرى بحسم عليها .

وفى هذه الفترة كانت القيادة فى مصر تدرك الأبعاد الحقيقية للمعركة الدائرة بينها وبين القوى المعادية لها ، فقد جاء تصوير القيادة السياسية لهذه المعركة بأنها « معركة مصير . . . من يكسب المعركة يكسب كل المواقع . . . ومن يخسر المعركة يخسر كل المواقع » . فقد كان واضحاً أن النفوذ الأمريكى فى ذلك الحين يواجه مشكلة الوجود أو اللاوجود ، وإزاء هذا الاحتمال الكبير كان متوقعاً أن تقوم الولايات المتحدة بأى شىء — وكل شىء — لتأييد وجودها .

موقف إسرائيل :

تعتبر هذه الفترة — ومن أوائل ١٩٦٦ على وجه التخصيص — بداية مرحلة جديدة فى الدبلوماسية الإسرائيلية تميزت بتطور أسلوب السياسة الخارجية للدولة اليهودية بحيث يساير التطورات الدولية البارزة التى سادت العلاقات الدولية ، ويتوافق مع الأوضاع القائمة — فى ذلك الوقت — فى العالم العربى .

وقد تحسن مركز إسرائيل الدولى فى هذه الفترة تحسناً كبيراً نتيجة لعدة عوامل متشابكة نجحت إسرائيل فى استغلالها إلى أقصى قدر ممكن . فقد كان هبوط حدة الحرب الباردة ووضوح التقارب الأمريكى السوفييتى ، وتلقى إسرائيل للدعم العسكرى من الولايات المتحدة مباشرة ، وزيادة ما تحصل عليه منها من مساعدات اقتصادية ، وسفور الصراع بين الدول العربية التقدمية ودول الرجعيات العربية ، عوامل خدمت السياسة الخارجية الإسرائيلية فى المرتبة الأولى ومنحتها قدراً كبيراً من حرية الحركة فى المجال الدولى .

وقد جاء تولى أبا إيبان لوزارة الخارجية الإسرائيلية فى يناير ١٩٦٦ متفقاً مع هذه الظروف جميعاً لما عرف عنه من مرونة دبلوماسية ، وحاجة إسرائيل — فى ظل هذه الظروف — إلى أسلوب مغاير لذلك الذى كانت تتبعه جولدا مائير والذى كان يعد مناسباً فى الفترة السابقة .

وقد تميزت سياسة إسرائيل الخارجية فى هذه المرحلة بقدر كبير من المواءمة

والشمول بحيث أصبحت توجه ثقلا متوازناً لمختلف القوى الدولية . فى علاقاتها مع دول الغرب استمر الاندفاع الإسرائيلى معها مع اختلاف الدولة التى تركز السياسة الخارجية عليها ثقلها — الولايات المتحدة — نظراً للظروف التى مرت بها علاقات فرنسا وألمانيا الغربية مع العالم العربى فى ذلك الوقت . وفى مجال علاقاتها مع دول الشرق نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية فى استغلال نتائج الصراع الصينى السوفييتى على هذه الدول — والذى تبدى فى حصول هذه الدول على قدر أكبر من الحرية فى توجيه سياستها الخارجية — لكى توطد علاقاتها معها . كما أن السياسة الإسرائيلية وجهت جهداً كبيراً إلى دول العالم الثالث مستفيدة من الظروف التى مرت بها الدول النامية تحت ضغط عنف الضربات التى وجهت لها من قوى الثورة المضادة . وأولت إسرائيل اهتماماً كبيراً بالقوى الدولية الجديدة فحرصت على تطوير علاقاتها مع فرنسا بما يتناسب مع تطور الاستراتيجية الفرنسية وذلك باعتبار فرنسا مدخلا — بالنسبة لإسرائيل — لتوثيق علاقاتها بالقوة الأوربية الناشئة . أما فى مجال علاقاتها مع الدول العربية فقد واجهت إسرائيل العداء العربى لها بأسلوبين متميزين : أسلوب الردع — وهو عاجل وحاسم — ومحاولة مواجهة حركة القومية العربية كتكتلات سياسية واقتصادية وعسكرية محتملة — وهو أسلوب طويل الأمد بطبيعته .

وفى نفس الوقت الذى كانت جهود واضعى السياسة الخارجية الإسرائيلية تتجه إلى تدعيم موقف إسرائيل دولياً ، كانت القيادة الإسرائيلية تبذل غاية طاقتها لرفع مستوى التدريب والروح المعنوية والقدرات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلى .

ويعد التنظيم العسكرى فى إسرائيل — أو الجهاز العسكرى فيها — متكيفاً تماماً مع واقع الدولة واستراتيجيتها ، وقد بنى أساساً ليواجه جميع الثغرات فى موقف إسرائيل الاستراتيجى . وقد استفاد العسكريون فى إسرائيل من تجربة الغير فى إقامة نظمهم العسكرية إلى أقصى حد ممكن سواء من الغرب أو من الشرق . وهو ما كفل لهذا الجهاز النجاح فى مهمة حماية كيان الدولة الإسرائيلية خلال العشرين عاماً الماضية .

وفى هذه الفترة كانت التجهيزات والإعداد العسكرى على أشده فى إسرائيل مستغلة شحنات السلاح الأمريكى — المعلن عنه وغير المعلن — فى تدعيم قدراتها العسكرية وفى التدريب على خطة هجومية وضعت — باعتراف من تناولوا حرب الأيام الستة فى كتبهم — قبل وقوع هذه الحرب بأعوام .

الفصل الثانى

تحرك الأزمة حتى مؤتمر الخرطوم

الدوافع التى حركت الأزمة :

تعتبر التطورات السياسية — دولياً وعربياً — التى تعرضنا لها فى الفصل السابق هى المقدمات الحقيقية لعدوان الخامس من يونيو الماضى . ولذلك فإن الحديث عن الدوافع وراء العدوان هو — فى نفس الوقت — خلاصة لما سبق ومقدمة لما يتبع .

فلقد أسفر تطور الصراع فى منطقة الشرق الأوسط فى الفترة السابقة — والتى حددنا بدايتها التقريبية بتغيير القيادات السياسية فى كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة — عن تصاعد المد التحررى فى المنطقة ، والتحسن المستمر فى مركز الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط وما كان يقابله من اضمحلال النفوذ الغربى تدريجياً وهو ما تمثل فى سقوط القواعد الأجنبية الواحدة تلو الأخرى ، والتأثير الإيجابى الذى كان يمارسه الوجود المصرى فى شبه الجزيرة العربية . وكان هذا الاتجاه وراءه — وأمامه — التزايد المطرد فى قوة الجمهورية العربية المتحدة .

وهنا وقفة لإطلالة على احتمالات المستقبل — بالنسبة للقوة المصرية فى المنطقة — كما يراها العدو .

إن دخل مصر من قناة السويس يبلغ ٩٨ مليون جنيه كل عام وهو قابل للزيادة المستمرة مع مشروعات توسيع القناة وتعميقها . والبترول فى مصر بدأ اكتشافه على نطاق واسع ووصلت احتمالات الدخل العائد منه سنوياً فى السنوات القادمة[1] قدراً مقارباً — من دخل قناة السويس . وموارد السياحة تتزايد ، والدعم الاقتصادى والعسكرى يقدم لمصر من الاتحاد السوفييتى بدون شروط وبأقل الفوائد . ثم إن مصر

---

(١) تبلغ تقديرات الدخل المحتمل للبترول ٣٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٠ ، ١٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٥ .

تعدت أصعب المراحل فى التنمية — وهى أولها — دون أن تغرق فى مشاكلها وتفقد القدرة على الاستمرار أو تفقد الأمل فى المستقبل. والمرحلة التالية لذلك ، مرحلة انطلاق نمو الصناعة الثقيلة ، تتضاعف خلالها سرعة التنمية بعد استكمال بناء هذه الصناعة .

ولا شك أن الولايات المتحدة — وهى تواجه بأن الوقت يتجه نحو غروب النفوذ الغربى عن المنطقة — مهما نجح فى التعلق بركائزه فيها — وبأن عامل الوقت يتجه حثيثاً فى صالح المد التحررى المدعم بإمكانيكات مصر المستقبلة والكبيرة ، كانت فى الحقيقة تواجه أعنف مرحلة بالنسبة لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهو تاريخ اضطلاعها بمهمة تأمين النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط .

وكانت الولايات المتحدة — وهى ترى مستقبل نفوذها فى الشرق الأوسط ظلالا — كانت تحسب ألف حساب للقوة المصرية التى باتت على وشك أن تتفجر وأن تدخل مرحلة تتضاعف فيها بمتوالية هندسية ، إذا جازت هنا لغة الحساب . وليس أدل على هذا الاهتمام من جانب الولايات المتحدة من أن القيادة السياسية فى مصر عرفت بالكميات الكبيرة من المدخرات المحتملة للبترول المصرى ، من معلومات وصلتها تفيد بأن مجلس الأمن القومى الأمريكى قد اجتمع ليدرس آخر ما توصلت إليه أبحاث شركات البترول الأمريكية فى مصر والأبعاد التى يمثلها ذلك الكشف واحتمالاته على النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط كله .

لقد كانت هذه الظروف جميعاً التى سادت فى هذه المرحلة — بالإضافة إلى الظروف الدولية القائمة — ومع تقدير سليم لها ولأبعادها ولاحتمالات تطورها ، وللحدود القصوى التى يمكن أن تبلغها ردود الفعل دولياً وعربياً ، وللحدود الدنيا من الاستفادة التى يمكن أن تعود على إسرائيل — كانت الدوافع الحقيقية إلى تدبير العدوان والقيام به .

موقف الولايات المتحدة :

وصلت العلاقات المصرية الأمريكية فى الفترة السابقة مباشرة على العدوان إلى قدر كبير من التوتر ، وتزايدت خطورة الوضع فى الجنوب العربى ، وارتفعت حدة الصراع بين الدول العربية التقدمية والرجعية ، واستمرت حوادث التسلل إلى داخل إسرائيل مما أثر على الروح المعنوية لسكانها .

وقد وضح تصعيد الولايات المتحدة للموقف فى المنطقة إزاء هذه الظروف التى فسرتها الدبلوماسية الأمريكية بأنها تمثل الفرصة الملائمة لمواجهة السياسة التحررية العربية وضرب النفوذ التحررى مبتدئة بأضعف نقاطه — سوريا — لما يحققه ذلك من عزل للجمهورية العربية المتحدة تمهيداً للمواجهة معها ، وفتح جبهة ثانية أمامها تخفف من ثقل نفوذها فى شبه الجزيرة العربية ، وإحداث ردود فعل فى العراق يمكن أن تزيد من احتمالات تغيير الحكم فيه ، وتدعيم النفوذ الرجعى فى العالم العربى . وقد كان ذلك يتفق مع المخطط الأمريكى تجاه النظم التقدمية فى العالم الثالث عامة حيث إن ضرب سوريا ومصر يتبعه الجزائر والعراق ، وبذلك يتم « تأمين » العالم الثالث — من وجهة النظر الأمريكية .

وحين أعلنت مصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية اعتبرت الولايات المتحدة ذلك تحدياً للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، ومواجهة قوية لنفوذها فى المنطقة ، وتعرضاً لأمن إسرائيل .

بل لقد اتخذت الولايات المتحدة متزعمة بعض الدول التابعة لها فى الأمم المتحدة ، موقفاً مناوئاً للموقف الذى اتخذه السكرتير العام للأمم المتحدة إزاء طلب مصر لسحب قوات الطوارئ الدولية . فقد دفعت الولايات المتحدة مندوبى بعض الدول لإثارة حملة من التشكيك فى المنظمة الدولية حول شرعية استجابة يوثانت لطلب مصر بسحب قوات الطوارئ من على الحدود المصرية الإسرائيلية . واستندت فى ذلك إلى خطورة هذا الإجراء على السلم والأمن الدوليين ، رغم علم الولايات المتحدة بأن السكرتير العام للأمم المتحدة لم يكن يملك أن يتصرف بأسلوب مغاير إزاء طلب مصر حيث إنه كان ينفذ الاتفاق الذى بموجبه تم وضع قوات الطوارئ فى مواقعها . وهو الاتفاق الذى ينص على حق مصر فى طلب سحبها متى ارتأت ذلك وأن على الأمم المتحدة — ممثلة فى سكرتيرها العام — الاستجابة لهذا الطلب . كذلك فقد طلبت الولايات المتحدة عقد مجلس الأمن أثناء وجود يوثانت فى القاهرة لتدارس الموقف ، وكان ذلك إجراء شاذاً من جانبها حيث كانت طبيعة الأمور تستوجب انتظار عودة السكرتير العام إلى الأمم المتحدة للتعرف على نتائج اتصالاته فى القاهرة .

ثم بدأت الولايات المتحدة حملة من التضليل الدبلوماسى واسعة النطاق ،

لم يشهد مثلها العالم من قبل، لأنه لم يسبق أن قبلت دولة كبرى — على هذا المستوى والمسئولية — أن تضطلع بمثلها . فبادر جونسون بإرسال خطاب إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يناشده فيه الحفاظ على السلم الدولى وعدم البدء بالعدوان ، فى نفس الوقت الذى كان فيه السفير الأمريكى الجديد فى القاهرة يقدم « طلباته » إلى وزير الخارجية المصرى التى كان مصيرها الرفض — والتى كانت واشنجطون تعلم نتيجتها مسبقاً فى تقديرى — على ضوء تجربتها بأسلوب التعامل مع القيادة المصرية التى ترفض أية محاولات لفرض إرادة الغير عليها مهما كانت صفة الطرف الآخر . وأكدت الولايات المتحدة تأييدها لمهمة يوثانت فى القاهرة بهدف إيجاد حل سلمى للأزمة ، واتصلت بالاتحاد السوفييتى لكى يبذل كل ما فى وسعه من أجل منع العرب من توجيه الضربة الأولى على أن تقوم هى — الولايات المتحدة — بمهمة مماثلة مع إسرائيل ، وأعلنت بالفعل أنها تمارس ضغطاً على إسرائيل لعدم البدء بعمليات إثارة . وبلغ التضليل الدبلوماسى أقصاه حين عرضت الولايات المتحدة بعض التنازلات « من جانبها » — حتى لا ينفجر الموقف — تمثلت فى عرضها لمشروع قرار يقضى بالاعتراف بسيادة الجمهورية العربية المتحدة على خليج العقبة مع تقليص سلطاتها بالسماح بمرور جميع السفن عدا تلك التى ترفع العلم الإسرائيلى . وقدمت إلى مجلس الأمن مشروعاً آخر ينص على حث الأطراف المعنية على ضبط النفس والبحث عن حلول معقولة وسلمية وعادلة بالوسائل الدبلوماسية . ثم وصل الأمر بالولايات المتحدة أن بعثت برسول يحمل خطاباً من الرئيس جونسون لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر واقترح المبعوث إيفاد نائب الرئيس الأمريكى إلى القاهرة .

وفى نفس الوقت الذى كانت حملة التضليل الدبلوماسى فيه على أشدها كان آلاف المتطوعين — وغالبيتهم من الطيارين — يصلون إلى إسرائيل تباعاً تحت ستار الاضطلاع بالأعمال المدنية فى فترة التعبئة التى تشد كل إسرائيلى إلى موقعه وراء سلاحه .

وحين بدأ العدوان الإسرائيلى ضد مصر فى الخامس من يونيو أعلنت الولايات المتحدة — رسمياً — أنها لا تعرف البادئ بالعدوان ! ونفت تدخلها جواً أو بحراً[١] ،

---

(١) وذلك رغم فشل الحكومة الأمريكية فى تفسير تواجد سفينة التجسس الأمريكية « ليبرتى » داخل المياه الإقليمية المصرية على بعد بضعة أميال من ميدان المعارك العسكرية حين ضربتها — خطأ — لنشات الطوربيد الإسرائيلية .

وطالبت بوقف إطلاق النار فى نفس الوقت الذى عارضت فيه — داخل مجلس الأمن — مشروع قرار يقضى بعودة إسرائيل إلى المواقع التى كانت تحتلها قبل بدء العدوان .

ثم قامت الولايات المتحدة بدورها داخل الأمم المتحدة بممارسة نفوذها حتى لا يصدر قرار يدين العدوان ، أو ينص على الانسحاب دون أن يربط بينه وبين إنهاء حالة الحرب . وواجهت وفود الدول النامية ضغوطاً رهيبة وتقاضى بعضها ثمناً غالياً ليهب صوته للجناح الأمريكى الإسرائيلى فى المنظمة الدولية . وبذلك أيدت الولايات المتحدة العدوان داخل الأمم المتحدة ، كما أيدته خارجها — إعداداً وتنسيقاً ومباركة — بإمكانياتها المادية والفنية . ولم تعبأ الولايات المتحدة كثيراً بأن موقفها يناقض أول مبادئ ميثاق المنظمة الدولية والذى ينص على عدم شرعية حصول المعتدى على ثمار عدوانه ، ولم تقم الحكومة الأمريكية وزناً كبيراً لفقدان الأمم المتحدة لفاعليتها وسمعتها نتيجة فشلها فى التوصل إلى موقف محدد من العدوان الإسرائيلى .

موقف الاتحاد السوفيتى :

اتخذ الاتحاد السوفييتى موقفاً رسمياً مؤيداً للجمهورية العربية المتحدة منذ بدء تطور الأزمة . فكانت المصادر السوفييتية هى التى أكدت النوايا العدوانية الإسرائيلية ضد سوريا والتى تعددت مصادرها من أكثر من جهة أخرى ، ثم وقفت الحكومة السوفييتية موقف تأييد من إغلاق مصر للملاحة فى خليج العقبة وأعلنت — اتفاقاً مع وجهة النظر المصرية — أن ذلك يعد من أعمال السيادة .

وفى الفترة السابقة على العدوان مباشرة سعى الاتحاد السوفييتى لدى مصر لعدم البدء بالعدوان اكتفاء بالانتصار السياسى الضخم الذى حققته وعدم تعريض هذا النصر — والقوة المصرية المسلحة — لمخاطر حرب عسكرية تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها — مباشراً أو غير مباشر — فى حالة المبادرة العربية بالعدوان على إسرائيل . وقد كان هذا الموقف متفقاً مع السياسة السوفييتية فى المنطقة ورغبتها فى الحفاظ على فعالية القوى الثورية العربية وفى مقدمتها مصر .

وفى يوم ١٩٦٧/٦/٦ — ثانى أيام العدوان — أصدر الاتحاد السوفييتى بياناً طالب فيه إسرائيل بوقف القتال والعودة إلى مواقع يوم ٦/٤ . ثم أعقب ذلك اجتماع لزعماء الأحزاب الشيوعية فى موسكو قرروا فيه قطع علاقات دولهم — باستثناء رومانيا — مع إسرائيل وحث الأمم المتحدة على إدانتها .

ورغم كل ما قيل — وما يمكن أن يقال — عن موقف الاتحاد السوفييتى أثناء العمليات العسكرية ، وما رددته بعض المصادر العربية — مدفوعة من دول الغرب — من أن الاتحاد السوفييتى قد خذل العرب ولم يقف معهم موقفاً مماثلا لموقف الولايات المتحدة من إسرائيل ، فإن الاتحاد السوفييتى لم يكن فى مقدوره أن يتصرف على نحو مغاير لما تصرف به . فالواقع أن التطور السريع للحوادث منذ الخامس من يونيو وحتى وقف إطلاق النار قد أذهل الاتحاد السوفييتى — فى تقديرى — كما أذهل أطراف النزاع جميعاً ، فلم يكن مصدقاً أن يحدث ذلك كله فى مدى ستة أيام ، وما كان أحد يتصور تطور المعركة على النحو الذى سارت عليه . ومن ناحية أخرى فإنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن علاقة الجمهورية العربية المتحدة بالاتحاد السوفييتى هى صداقة نضال فى حين أن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة خضوع وتبعية . وفارق ضخم بينهما .

وفى الأمم المتحدة سافر رئيس الوزراء السوفييتى ليقود مظاهرة دولية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل . ورغم أن المشروع السوفييتى قد فشل — كما فشل المشروع الأمريكى واللاتينى ومشروع عدم الانحياز — فإن موقف الدول المؤيدة لنا فى المنظمة الدولية كان له آثاره السياسية لصالح موقفنا .

كذلك فقد بذلت الدبلوماسية السوفييتية جهوداً ضخمة حتى توصلت مع الولايات المتحدة إلى صيغة لمشروع قرار فى نهاية الدورة الاستثنائية . وبالرغم من أن مصر كانت على استعداد لقبول هذا المشروع فى تلك الفترة — كحل مرحلى — لنصه على الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧/٦/٤ ، فإنها اضطرت إلى الرفض نظراً لأن بقية الدول العربية رفضت المشروع سلفاً . وقد جاء هذا القرار العربى فى تقديرى تحت تأثير الانفعالات العاطفية والذهول إثر التطور غير المتوقع للحوادث . فقد كان يمكن لهذا المشروع أن يخدم الموقف العربى دولياً لنصه على الانسحاب

إلى ما وراء خطوط الرابع من يونيو ولكن البعض تصور أن مجرد قبول مشروع قرار يعد استسلاماً .

ورغم التفسيرات التي ترددت حول اجتماع كل من الرئيسين كوسيجين وجونسون فى جلاسبورو والتى تفيد بأنهما قد تناولا بالبحث مشكلة الشرق الأوسط بإحتمال توصلهما إلى اتفاق محدد بشأنها ، فإن ذلك يظل — فى تقديرى — **بعيداً عن الحقيقة** . فإن ظروف العصر الذى نعيش فيه تتطور بأسرع مما نتخيل وتبعد كل يوم مسافات أكبر عن ذلك العصر الذى كانت فيه الدول الكبرى تجتمع حول موائد مستديرة لتقسم العالم بينها مناطق للنفوذ .

وعقب فشل الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة فى التوصل إلى قرار بشأن الأزمة ، قام رئيس جمهوريات الاتحاد السوفييتى بزيارة للقاهرة ودمشق وبغداد ، وأقيم جسر جوى بين العاصمة السوفييتية والعواصم العربية بهدف تعويضها عما فقدته فى المعركة من السلاح فى أسرع وقت ممكن تدعيماً لقدراتها الدفاعية .

موقف دول الغرب :

اختلف موقف الدول الغربية فى هذه الفترة تبعاً لمصالحها فى الشرق الأوسط ، ومدى تبعيتها للنفوذ الأمريكى . فبينما ساهمت بعض دول الغرب فى عملية التضليل الدبلوماسى بحديثها عن تكوين قوة بحرية تفرض حرية الملاحة فى خليج العقبة — وفى ذلك كانت هى نفسها مضللة بالمخطط الأمريكى — وكان دورها مقصوراً على تنفيذ التعليمات التى تتلقاها من واشنجطون — فإن بعض الدول الأخرى — وفرنسا على وجه التحديد — اتخذت موقفاً مغايراً .

فقد أعلنت فرنسا منذ بدء الأزمة — وقبل العمليات العسكرية — أنها سوف تقف على الحياد من النزاع فى المنطقة . ودعت — تحقيقاً لآمالها فى إثبات مركزها الدولى كند للولايات المتحدة — إلى ضرورة التشاور بين الدول الأربع الكبرى قبل اتخاذ أى موقف فى الشرق الأوسط . وقد أبلغت فرنسا إسرائيل رسمياً — فى مقابلة بين الرئيس ديجول وأبا إيبان — أنها سوف تقف ضد البادئ بالعدوان أياً كان الجانب الذى تنطلق منه الرصاصة الأولى .

وبالفعل فقد أعلن الرئيس ديجول رسمياً إثر معركة الأيام الستة أن إسرائيل هى البادئة بالعدوان وأنه يعتقد أن الولايات المتحدة قد اشتركت فى المؤامرة ، ثم أصدرت فرنسا قرارها بحظر توريد الأسلحة الفرنسية إلى منطقة الشرق الأوسط . وفى الأمم المتحدة حاولت فرنسا بذل جهودها للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة وإن لم تحاول اتخاذ المبادأة بتقديم أية مشروعات قرارات من جانبها . كذلك فقد كان ملحوظاً ضعف تأثيرها على دول التعبير الفرنسى وهو ما يرجع — غالباً — إلى الضغوط الأمريكية على هذه الدول .

وقد جاء الموقف الفرنسى متفقاً مع سياسة الرئيس ديجول ومع طبيعة شخصيته وما عرف عنه من التزام بالمواقف التى يعلن عنها . وبالرغم من أن الموقف الفرنسى هو فى الحقيقة موقف الرئيس ديجول — دون تأييد داخلى واسع له — إلا أن هذا الموقف ولا شك قد أكسب فرنسا الكثير فى المجال العربى .

موقف الجمهورية العربية المتحدة :

كانت احتمالات العدوان الإسرائيلى على سوريا التى تمثلت مقدماتها فى الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية ، تحمل تهديداً خطيراً لحركة الدول التقدمية فى العالم العربى فى فترة تعتبر معركتها مع قوى الاستعمار وإسرائيل والرجعية معركة مصيرية . لذلك فأياً كان الهدف المبيت وراء العدوان الاسرائيلى على سوريا — سواء كان موجهاً أساساً لضرب النظام السورى أو لجذب مصر إلى معركة مع إسرائيل خطط لها من قبل — فإن التحرك المصرى إيجابياً كان ضرورة لتوقى أية انتكاسات فى الموقف العربى التقدمى .

وقد كانت صورة هذا التحرك التى تمت مع بداية الأزمة دليلا على قدرة مصر على العمل الإيجابى ، وكانت نتيجتها — قبل بدء العمليات العسكرية — قلباً لتوازن القوى السياسى فى المنطقة وضع إسرائيل فى مركز دفاعى بعد أن كانت تملك — سياسياً — المبادأة .

وتطورت الأحداث سريعة متلاحقة فكانت الحشود المصرية على حدود إسرائيل ثم ما استوجبه اتخاذ مواقعها فى شرم الشيخ من ضرورة سحب قوات الطوارئ الدولية

حماية لها ، ثم إغلاق خليج العقبة كخطوة منطقية تالية، إذ كان يصعب تصور مرور سفن إسرائيل فى الممر المائى مع تواجد الجيش المصرى على ضفاف الخليج الذى تعتبر مياهه مياهاً إقليمية مصرية .

وقد كانت التقديرات المصرية — حتى بدء العمليات العسكرية — قد بنيت أساساً على عدم البدء بالعدوان تفويتاً على الولايات المتحدة لفرصة الدخول فى مواجهة مباشرة مع مصر يكون لها قدر من المشروعية على ضوء الالتزام الأمريكى السابق بضمان أمن دول المنطقة وفى مقدمتها إسرائيل . لذلك فإن عملية الخداع الدبلوماسى الأمريكى الواسعة النطاق التى سبقت يوم الخامس من يونيو لم تغير من التقديرات المصرية فى شىء . فقد كان بدء العدوان من جانب إسرائيل متوقعاً — بل متيقناً منه — وكان عدم البدء بالحرب من جانبنا أيضاً عملا غير مطروح للبحث لخطورة الدخول فى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة . ورغم ذلك فقد قدمت الولايات المتحدة بنفسها — حين قامت بهذا الدور قبل العدوان وبعده — أدلة التواطؤ الدبلوماسى الذى لا يقل أثره فى الوصول بالعدوان إلى أهدافه عن صور التواطؤ الأخرى مباشرة كانت أو غير مباشرة .

وقد كانت المفاجأة الكبيرة فى العالم العربى كله — وليس فى مصر وحدها — أن نتيجة الأزمة التى بدأت بكسب سياسى ضخم للجمهورية العربية المتحدة انتهت — عسكرياً — إلى نتائج مختلفة كلية عما كان متوقعاً . ويرجع ذلك فى تقديرى إلى عاملين رئيسيين :

أولا : رغم تقدير القيادة السياسية فى مصر لحتمية الحرب مع إسرائيل بل تحديدها ليوم البدء بالعدوان على أساس تفهم كامل لموقف العدو ، وحدود قدراته فى مواجهة الأزمة داخلياً ، والصمود فى ظل التعبئة العسكرية الشاملة ، فإن القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها لم تكن مقتنعة بإمكانية قيام الحرب [١] ،

---

(١) يؤكد هذا الاقتناع من جانب القيادات العسكرية أنه رغم تحديد السيد الرئيس لموعد البدء بالعدوان وتحديده لاتجاه الضربة الأولى بأنها ستوجه إلى القوات الجوية فإن قائد هذه القوات — والذى كان حاضراً الاجتماع مع الرئيس فى القيادة العامة يوم الجمعة ٦/٢ — أمر ببدء عمل مظلة جوية يومى السبت والأحد ٦/٣ ، ٦/٤ ولم يحرص على استمرار وجود هذه المظلة يوم الاثنين ٦/٥ وهو يوم العدوان .

وكان ذلك قصوراً من جانبها فى تفهم الأوضاع ، والعقلية الإسرائيلية[١] ، والإمكانيات التى تملكها إسرائيل ذاتياً والمدعمة بالعون الخارجى سواء كانت الولايات المتحدة مصدره الأساسى أو كانت الأقليات اليهودية .

ثانياً : أن القيادات العسكرية فى مصر كانت قدراتها على الرؤية الواضحة متأثرة باعتبارين :

١ — شعورها بأن الإمكانيات المصرية فى القوات المسلحة أكبر من أن تفكر إسرائيل فى تحديها .

٢ — إحساسها بأن الإمكانيات الإسرائيلية — فى الناحية المقابلة — **أضعف** مما هى عليه . وبذلك كان موقف القيادة العسكرية الذى اتسم بالثقة الزائدة فى النفس فى تقدير إمكانياتنا ، والاستهانة فى تقدير إمكانيات العدو ، المقدمات الحتمية لما تم . وعلى ضوء ذلك الفكر الذى كان سائداً لدى البعض — بالإضافة إلى بعض نواحى القصور الأخرى والتى تمثلت فى التهاون خلال الأعوام العديدة الماضية فى التدريب والتنظيم فى المجال العسكرى — فإن نتيجة المعركة يمكن قياسها بحسابات المنطق دون حاجة لإسنادها إلى عوامل غيبية .

وقد سارت العمليات العسكرية — دون سلاح طيران يحمى سماء قواتنا — إلى نتيجة حتمية . وكانت القيادة العسكرية فى ذلك الوقت ومنذ الساعات الأولى من صباح ١٩٦٧/٦/٥ فى حالة من الانفعال تتعارض كلية مع ما تستلزمه

---

(١) تأكيداً وتدليلا على عدم فهم القيادة العسكرية المصرية للعقلية الإسرائيلية ، فإن هذه القيادة أرسلت من الباكستان برقية بتاريخ ٦٦/١٢/١٠ تطلب فيها سحب قوات الطوارئ الدولية واتخاذ القوات المصرية لمواقعها فى شرم الشيخ وذلك كمناورة « سياسية » لا تشكل ضرراً على مصر ولا تحملها « أعباء عسكرية » !

(راجع معنى احتلال ضفاف الخليج بقوات مصرية ومعنى إغلاق الملاحة فيه أمام إسرائيل ، من وجهة النظر الإسرائيلية — ص ٣٥) .

بل لقد ورد فى أقوال وزير الحربية السابق الذى كان يشغل هذا المنصب قبيل العمليات العسكرية وأثناءها — أمام محكمة الثورة — أن الولايات المتحدة قادرة على « القضاء » على إسرائيل أو « سحبها » من المنطقة . ويبين ذلك عدم فهم لطبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، ودور إسرائيل فى الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة ، وفى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بالذات ، كما يوضح عدم الإلمام بالأوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة وحقيقة القوى الضاغطة فيها ومركز الصهيونية الأمريكية فى الداخل .

مثل هذه الظروف من ضبط القيادة لأعصابها حفاظاً على وضوح الرؤية أمامها فى إدارة العمليات العسكرية . وانتهت المعركة العسكرية فى يوم ٦/٨ إلى وضع كانت قوات إسرائيل تستطيع معه أن تصل إلى القاهرة سيراً على الأقدام . ولكن إرادة الله أعمت العدو عن إدراك هذه الحقيقة وكان ذلك صمام أمن — ونقطة تحول — أراد الله أن نستغلها لصالحنا .

وفى ١٩٦٧/٦/٩ كان قرار الرئيس عبد الناصر بالتنحى عن رئاسة الجمهورية ، شعوراً من القائد بمسئوليته مهما كانت الدوافع الحقيقية للآثار التى انتهت إليها العمليات العسكرية ، وحماية لمكاسب الشعب المصرى وما أعطاه هذا الشعب فى كفاحه الطويل لإنجازها . وفى تقديرى أن موقف الشعب فى مصر — وفى العالم العربى — له دلالاته الكبيرة التى تتعدى مجرد التعبير عن أحاسيس وعواطف :

أولا : أثبت الشعب — الذى خرج لأول مرة على رأى عبد الناصر — أنه متمسك بزعامة جمال عبد الناصر للثورة ، وأكد الشعب معنى كبيراً وأثبت أنه والقائد فى نفس الموقع مهما كانت الظروف التى يواجهها أى منهما — أو كلاهما — مؤلمة وخطيرة .

ثانياً : عبر الشعب عن اقتناعه بأن عبد الناصر هو الوحيد الذى يستطيع أن يقود العمل المضنى فى جبهات متعددة لإزالة آثار العدوان ، وفى ظروف لم تصل إليها ثورة الشعب المصرى منذ ١٩٥٢ حيث يقف العدو قوياً وتقف الثورة — فى ذلك الوقت — ضعيفة بقواتها المسلحة وإن كانت قوية بإرادة شعبها .

ثالثاً : أكد الشعب المصرى ثوريته الأصيلة فلم يقبل الطريق السهل لإزالة آثار العدوان . لأنه يعلم أن بقاء عبد الناصر يعنى — بالقطع — أن إزالة هذه الآثار ستكون بالأسلوب الثورى : النضال ، وأن أى طريق آخر سيترتب عليه — حتماً — تغير أساسى مفروض علينا فى اتجاه الثورة المصرية .

رابعاً : أن النظام القائم فى مصر قبل يوم ١٩٦٧/٦/٩ — فى تقديرى — **قد سقط مع حركة الجماهير المتمسكة بقيادة الرئيس** . فلو أن النظام كان مستمراً لوافق الشعب على أية قيادة جديدة ما دامت جزءاً من النظام. ولكن الإصرار على شخص جمال عبد الناصر كان بداية **ثورة جديدة** تفجرت فى التاسع من يونيو .

وترجع العوامل التي دفعت الشعب المصري إلى اتخاذ موقفه التاريخي في يومي ٦/٩ ، ١٠/٦/١٩٦٧ إلى شعور كل مواطن في هذا الوطن بأن إنجازات الثورة المصرية بقيادة عبد الناصر تفوق في آثارها عليه جميع الآثار الوقتية للنكسة العسكرية . كما يعتبر موقف الشعب المصري والعربي، في هذه الفترة تعبيراً عن إيمانه بأن ثورة مصر بزعامة عبد الناصر ما زالت محط آمال كبيرة لم تخرج بعد إلى حيز الوجود والتنفيذ .

وقد امتدت آثار الموقف الشعبي في مصر والعالم العربي بعيداً ، فقلبت المخطط الأمريكي الإسرائيلي الذي كان يستهدف من وراء عدوانه قيادة النظام المصري أملا في القضاء على السياسة التحررية في مصر والعالم العربي . إذ تأكد أن طبيعة التغيير في الوطن العربي لا تسير وفقاً لاتجاهات فرد — مهما كان مركزه — بحيث يكون القضاء عليه نهاية لها ، وإنما هو تغير طبيعي — في المقام الأول — تفرضه عوامل تاريخية وقومية أصيلة وثابتة . والفرد هنا — أو القائد — ليس إلا تعبيراً عن هذه العوامل جميعاً وتجسيداً حياً لها .

وقد اتخذت مصر في بداية هذه الفترة خطوات سريعة وحثيثة لم تكن لتتم — في ظل الظروف الطبيعية — إلا خلال سنوات ، وكانت أبرز اتجاهات التغيير كما يلي :

١ — سقطت الطبقة العسكرية التي كانت ترى لنفسها دوراً سياسياً ، وتؤمن بشرعية وراثتها للنظام القائم ، نتيجة عدم قدرتها على فهم أن السلطة في النظام الثوري لا تنفصل عن إرادة المواطن وإرادة الجماهير .

٢ — تغيرت القيادات العسكرية تغيراً جذرياً ، فأصبحت الكفاءة وحدها معيار الاختيار وتولي المسئولية .

٣ — تدعيم القدرات العسكرية الدفاعية بالتدريب المضني ، وإصلاح التنظيم العسكري القائم ، وتعويض ما فقد من سلاح . وقد وقف الاتحاد السوفيتي في هذا المجال موقفاً يتناسب مع صداقة النضال القائمة بين البلدين .

٤ — تغير أسلوب العمل في المجال الداخلي جنباً إلى جنب مع التغيير الذي

تم فى المجال العسكرى وذلك اقتناعاً بأن العمل الداخلى وسلامة الجبهة الداخلية هما صمام الأمن الرئيسى لمواجهة نوايا العدو ، فأصبح مبدأ الحساب العسير والمسئولية الجادة معيار تقييم القيادات ، وإن كان ذلك المبدأ فى حاجة إلى المزيد من التعميم حتى يشمل كافة القيادات إلى أدنى المستويات ، وإذا كانت آثار العمل فى المجال الداخلى لم تظهر بوضوح حتى الآن فإن ذلك مرجعه — فقط — أن الأولوية تعطى فى هذه الظروف للنواحى العسكرية لتشغل الجانب الأكبر من فكر القيادة .

٥ — تطور مفهوم العمل فى المجال العربى وفقاً للظروف المتاحة ، والمواقف القصوى الممكنة للحكومات العربية القائمة . وكان الدافع إلى ذلك هو الاقتناع بأن الجهد العربى المشترك — مهما بدا ضئيلا من جانب البعض — فإنه يظل أكبر — فى هذه الظروف — من إمكانيات أية دولة عربية منفردة . وكان مؤتمر الخرطوم وما دار فيه وما وصل إليه تعبيراً عن هذا المفهوم .

موقف إسرائيل :

كان موقف إسرائيل فى أول أيام تحرك الأزمة موقف قوة متشدد للغاية . وكان واضحاً من تصريحات المسئولين الإسرائيليين أن هناك شيئاً يعد ضد سوريا حتى إن ليفى أشكول صرح — خلال أعياد الاستقلال الإسرائيلية — بأن إسرائيل قادرة على الرد على عمليات التخريب ، وتحويل نهر الأردن ، والملاحة فى البحر الأحمر[1] ، وقادرة كذلك على نقل المعركة إلى قلب العواصم العربية التى تؤيد دولها حركات المتسللين إلى داخل إسرائيل .

وقد كانت الظروف السائدة فى الشرق الأوسط مواتية لإسرائيل لدعم وجودها . فقد كانت حكومتها فى ذلك الوقت أكثر الحكومات الإسرائيلية استقراراً رغم المشكلات الاقتصادية الداخلية التى كانت تواجهها ، كذلك كانت إسرائيل قد نجحت فى أن تصل علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى أعلى مراحل الازدهار خاصة على ضوء تطور الصراع الدولى فى المنطقة واستمرار المد التحررى فيها .

---

(١) إن أهم ما يستلفت النظر فى هذا التصريح هو أن أشكول قد تعرض لحرية الملاحة فى البحر الأحمر قبل أن تفكر مصر فى حشد قواتها فى سيناء وبالتالى قبل إغلاق خليج العقبة بفترة .

وقد أسفر **تلاقى أهداف** الولايات المتحدة وإسرائيل فى الشرق الأوسط فى هذه الفترة إلى حشد إسرائيل لقواتها فى مواجهة سوريا توطئة للعدوان .

وقد كان قرار مصر بإغلاق الملاحة فى خليج العقبة يعنى — بالنسبة لإسرائيل — حتمية الدخول فى حرب مباشرة . ويرجع ذلك إلى أن قرار إغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية — دون التحرك إيجابياً من جانب إسرائيل — يعنى **انهيار سياسة الردع الإسرائيلية** ، والتى مؤداها أن إسرائيل قادرة على فرض وجودها على الدول العربية ومواجهة أية محاولات فى سبيل القضاء عليها . وهى السياسة التى تمكنت إسرائيل بفضلها من أن تحافظ على بقائها فى العالم العربى منذ ١٩٤٨ ، بل التى استطاعت بموجبها أن تشل — لسنوات طويلة — العمل العربى على الأرض العربية ذاتها . وانطلاقاً من هذه السياسة تعددت تصريحات المسئولين الإسرائيليين بأن أية محاولة لإغلاق خليج العقبة تعنى الحرب مع إسرائيل ، كما أن أية محاولة لدخول قوات عربية إلى الضفة الغربية من الأردن ستدفع إسرائيل إلى المواجهة العسكرية مع الدول العربية .

وفجأة وجدت إسرائيل الملاحة قد أغلقت ووجدت نفسها — وهى تحتفل بمرور ١٩ عاماً على مولدها غير الشرعى — قد عادت إلى الوراء عشر سنوات دفعة واحدة . وبعدها بأيام قلائل كان قرار دخول قوات عراقية وسعودية إلى الضفة الغربية تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك التى عقدت بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة .

وقد كان لتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك المصرية الأردنية فى ١٩٦٧/٥/٣١ آثارها البعيدة على إسرائيل نظراً للوضع الاستراتيجى للضفة الغربية من الأردن فى حالة مواجهة إسرائيل ، وفتح جبهة جديدة أمام جيش الدفاع الإسرائيلى ، ودعم الدفاعات فى الضفة بقوات عربية ، فضلا على الانطلاق المعنوى للرأى العام الفلسطينى الذى ظل منذ ١٩٤٨ تحت الردع الإسرائيلى من جانب — والردع الأردنى لأى نشاط فلسطينى فى الضفة الغربية من جانب آخر — مقيداً عن العمل الفدائى الشامل على الأرض التى كان فى يوم من الأيام مالكها .

ولم يكن أمام إسرائيل – إزاء ذلك كله – إلا **الحرب** . فإن القضاء على سياسة الردع الإسرائيلية وانتقال الدول العربية إلى فرض إرادتها على إسرائيل هو مقدمة للمزيد من التنازلات التى تفرضها الدول العربية لتنتهى بالقضاء على الوجود الإسرائيلى .

لذلك فإن النشاط الدبلوماسى الواسع النطاق الذى قامت به إسرائيل قبيل الخامس من يونيو – والذى تمثل فى دعوة الدول الكبرى لتأييد الملاحة فى خليج العقبة ، واتصالاتها بالدول الغربية ، ونشاط وفدها فى الأمم المتحدة – لم يكن سوى امتداد للخداع الدبلوماسى الأمريكى فى فترة تحتاج فيها إلى بعض الوقت للتعبئة العامة واستدعاء المتطوعين والطيارين من الخارج استعداداً للبدء بالعدوان .

وقد وضحت فى هذه المرحلة – مرحلة الاستعداد للحرب – ضغوط عنيفة من العناصر العسكرية ذات الثقل فى المجتمع الإسرائيلى ، كما وضح تجنب الأحزاب الإسرائيلية لخلافاتها العديدة إزاء التهديد الموجه إلى وجود الدولة . فتكونت حكومة الحرب تضم موسى ديان – بكفاءته وشعبيته – وزيراً للدفاع، ومناحم بيجن بتطرفه ضد العرب.

وكانت تلك جميعاً – إلى جانب الحركة المستمرة داخل الموانئ الإسرائيلية استقبالا للمزيد من السلاح والرجال – مقدمات لحرب حتمية بدأتها إسرائيل إزاء تهديد عربى جدى لوجودها ، تمثل فى انهيار سياسة الردع الإسرائيلى من ١٤ /٥/ ١٩٦٧ – تاريخ بدء الحشود المصرية – إلى ٥/٦/ ١٩٦٧ – يوم البدء بالعدوان .

موقف الدول العربية :

اختلفت مواقف الدول العربية قبل العدوان وفقاً لحقيقة اتجاهات الحكومات العربية ومدى شعورها بجدية خطر العدوان الإسرائيلى عليها ، ومدى الضغط الشعبى الذى واجهته كل حكومة فى الداخل .

١ – سوريا :

كان الموقف المزعزع داخلياً لحزب البعث سبباً رئيسياً من الأسباب التى كانت تدفع حكومة سوريا إلى التحرش بإسرائيل والتهويل من حجم الحشود

العسكرية الإسرائيلية على حدودها ، فى نفس الوقت الذى لم تكن فيه حريصة على اتخاذ الإجراءات الدفاعية المتناسبة مع حجم الخطر الذى يتهددها . بل إن المسئولين العسكريين السوريين أعربوا لرئيس هيئة الأركان المصرى — حين قام بزيارته لسوريا قبيل العدوان — عن دهشتهم لرد الفعل المصرى الذى اتسم بالجدية والحسم فى حشد القوات المصرية على الحدود . وفى هذه الفترة وقعت سوريا اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر بهدف توحيد الجبهتين العربيتين الشمالية والجنوبية . ولكن العدوان لم يعط العسكريين فى أى من الدولتين فرصة التنسيق الفعال بينهما .

وحين أعلنت مصر إغلاق الملاحة فى خليج العقبة سارعت سوريا بتأييد الموقف العربى . إلا أن تطور المعارك على الجبهة السورية — برغم إصرار سوريا على الاستمرار فى الحرب حتى ١٠/٦/١٩٦٧ — لم يكن متسماً بالجدية المتوقعة من الجيش السورى . وقد وضح خلال الأيام القليلة ما بين قبول مصر لوقف إطلاق النار واضطرار سوريا إلى قبوله ، موقف مزايدة من الحكومة البعثية السورية حاولت أن تغطى به على حقيقة ما دار على جبهتها مع إسرائيل ، وأن تشهر بمصر قدر الإمكان وأن تحملها المسئولية الكاملة عن نتائج العدوان . وقد كان ذلك طبيعياً إذ كانت هناك استحالة فى أن تتمكن أية حكومة عربية من الاستمرار فى الحكم بعد حرب الأيام الستة ما لم تكن لها قاعدة شعبية ضخمة وساحقة تؤيدها ، وما لم يكن موقفها مدعماً بانتصارات سابقة عديدة تؤكد ثورية هذا الحكم .

وقد استمر هذا الموقف من جانب سوريا بعد ذلك ، وهو ما تمثل فى تصريحات المسئولين فيها تجاه الجهود التى تبذل — سياسياً — لإزالة آثار العدوان . وكان ذلك الموقف يبدو متناقضاً بين إمكانيات سوريا فى العمل العسكرى فى هذه الفترة — إثر وقف إطلاق النار — وبين التصريحات الرسمية الصادرة فيها . ثم امتنعت سوريا عن حضور مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم لعدم موافقة بعض الدول العربية الأخرى على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، وعدم النص على وقف ضخ البترول كلية للولايات المتحدة وبريطانيا ، وعدم سحب أرصدتها من بنوك هذه الدول . وهى المطالب التى تشكل الحد الأدنى من الإجراءات — فى تقدير المسئولين السوريين — التى كان يجب اتخاذها .

٢ ـ الأردن :

اتخذ الأردن قبيل العدوان موقفاً مفاجئاً إختلف فى تفسيره الكثيرون . فقد أعرب الملك حسين للقيادة السياسية فى مصر عن رغبته فى الحضور إلى القاهرة وتوقيع اتفاقية دفاع مشترك معها استكمالا للحصار العسكرى حول إسرائيل ومحاولة لجعل الدولة اليهودية تواجه جبهة عربية موحدة . وبالفعل وصل الملك حسين إلى القاهرة وكان توقيع اتفاقية الدفاع المشترك تحولا خطيراً ـ بالنسبة لإسرائيل ـ فى إمكانيات الردع العربى .

وأياً كانت التفسيرات التى ذكرت فى محاولة تحليل موقف الملك فى ذلك الوقت ، فإنه كان واضحاً ـ مهما كانت الأسباب التى دفعته إلى اتخاذ قرار دخول المعركة ـ أن الأردن وملكها قد لحقا بالركب العربى فى مواجهة إسرائيل ، بالإضافة إلى ما يعنيه دخول الضفة الغربية فى حسبان مخططى وواضعى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من أخطار تذهب حساباتها إلى حد الفناء بالنسبة لإسرائيل باعتبار الموقع الاستراتيجى الممتاز للضفة الغربية لنهر الأردن .

وقد وافق الملك الأردنى فى اجتماعه مع الرئيس المصرى على دخول قوات عراقية وسعودية إلى الأردن بهدف إتاحة الفرصة لجيوش عربية مجهزة لا تجد سبيلا للمواجهة مع إسرائيل ـ لعدم وجود حدود مشتركة معها ـ أن تدخل المعركة وتفتح جبهة ثالثة مع جيش الدفاع الإسرائيلى .

وقد كانت هناك عدة اعتبارات هامة أثرت على سير المعارك فى الضفة الغربية . فقد تأخر وصول القوات السعودية حتى إنها لم تشترك على وجه الإطلاق فى المعارك التى دارت ، وكان واضحاً أن التأخير لم يكن بتأثير اعتبارات طبيعية . كذلك فإن دخول القوات العراقية إلى الأردن لم يكن قد تم بعد حين بدأ العدوان على الضفة الغربية . ثم كان هناك ـ قبل ذلك كله ـ قوة ضخمة من الطيران الإسرائيلى ظلت تقصف المواقع العربية فى الضفة الغربية يوماً بطوله .

وفى أعقاب العدوان كان الملك حسين مصراً على دعوة مؤتمر القمة العربى للاجتماع ، وكان هذا الموقف من جانبه تقديراً بأن استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية كلها بسكانها العرب أمر يهم الدول العربية جميعاً لمساسه ـ أساساً ـ بقضية فلسطين .

٣ ــ الدول العربية الرجعية :

فوجئت الدول العربية الرجعية برد الفعل المصرى إزاء التهديد الإسرائيلى لسوريا، وتعاقب الأحداث منذ بدء التعبئة العامة فى مصر إلى إغلاق الملاحة فى خليج العقبة . وقد أحرج موقف هذه الدول إثر رد الفعل الشعبى الضخم فى العالم العربى ، فسارعت بتأييد الخطوات المصرية لا سيما أن هذه الدول كانت تتخذ من وجود قوات الطوارئ الدولية على أرض مصر والسماح لإسرائيل بالمرور فى خليج العقبة حججاً لمهاجمة مصر فى موقفها من إسرائيل . وقد حاولت هذه الدول الاشتراك ــ ولو ظاهرياً ــ فى المعركة السياسية التى سبقت المعركة العسكرية فدعت إلى عقد مجلس الدفاع العربى المشترك ، كما بدأت تصريحات رسمية تصدر من هذه الدول معلنة تأييدها ومساندتها للموقف العربى . وكان بورقيبة فى مقدمة الجميع ــ محاولا أن يسبق بخطوات غضبة الشعب التونسى ــ خشية على موقفه قبل أن يكون التزاماً بمضمون بياناته التى حوت التأييد المعنوى دون المادى .

وفى أعقاب وقف إطلاق النار ، وجدت هذه الدول فى نتيجة المعركة فرصة ذهبية لمحاولة الكسب فى ظروف لا تتكرر كثيراً فى تاريخ المنطقة . وحاولت أن تؤلب الشعوب العربية على مصر بالذات وقيادتها السياسية . فكان بورقيبة ــ مرة أخرى ــ فى مقدمة الجميع محاولاً تقييم أسباب النكسة ومقارنتها بأسلوبه فى الكفاح ضد فرنسا ، ومطالبته بتنحى القيادات العربية التى كانت فى مواقع السلطة عند حدوثها . وشنت السعودية هجوماً عنيفاً فى صحفها المعدودة وإذاعتها محملة المسئولية جميعها لمصر والاتحاد السوفييتى والبعد عن تعاليم الدين الإسلامى . وتناسوا جميعاً مواقع جيوشهم أيام المعركة .

٤ ــ الجزائر :

اتخذت الجزائر موقفاً متضامناً مع مصر منذ بداية الأزمة . وفى خلال العمليات العسكرية قدمت الجزائر كافة إمكانياتها ووضعتها تحت تصرف القيادة العسكرية المصرية . فبالإضافة إلى وقوف جنود الجزائر مع الجيش المصرى على الجبهة المصرية

الإسرائيلية ، فقد بعثت الجزائر بسلاح طيرانها لمصر فى فترة حرجة كان السلاح الجوى المصرى فى حاجة إلى كل طائرة منها .

إلا أنه فى أعقاب قبول الدول العربية لوقف إطلاق النار لم يتقبل شعب الجزائر — بطبيعته الجبلية المناضلة — هذا القرار ، وكان رد الفعل الشعبي يتمشى — فى تقديرى — مع الحماس العربى إزاء قضية الوجود العربى أو الوجود الإسرائيلى ، ولكن دون مراعاة للظروف الاستراتيجية التى دارت فيها المعارك وخاصة فى سيناء . وقد واجه الرئيس بومدين فى تلك الفترة ضغطاً شعبياً من ناحية وتفهماً للموقف العربى من ناحية أخرى . وقد ساعدت اللقاءات التى تمت بين الدول التقدمية فى القاهرة قبل انعقاد مؤتمر الخرطوم على توضيح الصورة الكاملة للرئيس الجزائرى الذى أبدى تأييده الكامل وغير المحدود للقاهرة . ويمكن تفسير موقف الجزائر من مؤتمر القمة العربى الرابع — وحضور وزير الخارجية الجزائرية نائباً عن الرئيس بومدين — على ضوء تفهم الموقف الشعبى ، إلى جانب بعض التحركات الداخلية المعادية فى الجزائر التى كان دورها قد بدأ يظهر .

٥ — العراق :

وقف العراق موقفاً وطنياً منذ بدء الأزمة، فسارع بإرسال قواته إلى الأردن بهدف الاشتراك فى المعركة مع إسرائيل ، وقد كان ذلك من الاعتبارات الهامة التى أخذتها القيادة العسكرية الإسرائيلية فى الاعتبار حين حددت موعد بدء العدوان بحيث يسبق اتخاذ القوات العراقية لمواقفها فى الضفة الغربية نظراً لخطورة ذلك على الأمن القومى لإسرائيل .

وقطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة تضامناً مع غيره من الدول العربية ، كما كان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التى أوقفت ضخ البترول وقفاً كلياً وفعلياً برغم أن دخله من البترول يشكل ٨٥٪ من ميزانية الدولة . كذلك اشترك العراق فى الاجتماعات التى عقدت فى القاهرة قبيل مؤتمر الخرطوم والتى تدارست فيها الدول العربية التقدمية موقفها من المخطط المعادى إثر العمليات العسكرية .

٦ ـ السودان :

كان لموقف الشعب السودانى آثار بعيدة على موقف حكومته . فقد اتخذت الحكومة السودانية قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، كما قام رئيس وزرائها بدور فعال فى الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم . ولقد ذكر رئيس جمهورية السودان خلال حضوره اجتماعات الدول العربية التقدمية فى القاهرة ـ صراحة ـ بأن موقف الشعب السودانى كان يدفع الحكومة السودانية دفعاً إلى المواقف الوطنية التى اتخذتها .

٧ ـ مؤتمر الخرطوم :

سبقت مؤتمر الخرطوم اتصالات عديدة من أجل تحديد أسس العمل العربى المشترك داخل المؤتمر . وقد أثيرت فى المرحلة التمهيدية عدة قضايا أصرت عليها كل من الجزائر وسوريا . وفى مقدمتها : قطع الدول العربية ـ التى لم تفعل بعد ـ لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، ووقف ضخ البترول إلى دول الغرب وقفاً كلياً ، وسحب الأرصدة العربية من بنوك بريطانيا إلى بنوك دولة محايدة .

كذلك سبق عقد مؤتمر القمة انعقاد مؤتمر لوزراء الاقتصاد فى بغداد درس وجهات نظر الدول العربية فى أسلوب استخدام القدرات الاقتصادية العربية لإزالة آثار العدوان . وقد عكس هذا المؤتمر وجهات النظر المختلفة للدول العربية وكان دليلاً على أنه يجب على الدول المتشددة أن تتغاضى عن شروطها المسبقة لانعقاد مؤتمر القمة .

وقد وضحت استحالة التزام بعض الدول العربية بهذه الأسس مما دفع مصر إلى عدم الإصرار عليها لعدة اعتبارات :

١ ـ إن قطع بعض الدول لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة يعتبر تناسياً لحقيقة قدرات هذه الدول فيما يمكن أن تقدم عليه وفيما لا تستطيع .

٢ ـ إن وقف ضخ البترول ضخاً كلياً لا يمكن ضمان تنفيذه، وقد ثبت ذلك بالفعل فى الفترة السابقة مباشرة على عقد مؤتمر الخرطوم . وبالإضافة إلى ذلك فإن

أزمة البترول فى أوربا لم يكن سببها وقف الضخ من الدول العربية — الذى لم يتوقف كلية — وإنما ترجع أساساً إلى إغلاق قناة السويس .

٣ — إن نقل الأرصدة من بنوك بريطانيا إلى بنوك سويسرا لن يعود بأية فائدة حقيقية لأن هناك من الاتفاقيات بين بنوك هاتين الدولتين ما يسمح بتحويل الأرصدة — على الورق — مع استمرار بقائها فى نفس البنوك الموجودة فيها .

٤ — إن عقد مؤتمر القمة العربى يعتبر ضرورة فى فترة تواجه فيها الأمة العربية جميعها تحدياً استعمارياً وصهيونياً . وإن الإصرار على شروط لعقد المؤتمر قد تنتهى إلى عدم انعقاده ، يحمل الدول التى تضع هذه الشروط مسئولية أمام الشعوب العربية هى ليست قادرة على تحمل نتائجها . فسوف تظهر هذه الدول فى صورة من يمنع الدول العربية الأخرى من المشاركة فى تحمل المسئولية . وهذا ليس من حق أية دولة عربية مهما كان النظام السياسى السائد فيها .

٥ — إن انعقاد المؤتمر يتيح التوصل إلى قدر من العمل العربى المشترك . وهذا القدر — مهما بدا ضئيلاً — فإنه يظل فى هذه الظروف أفضل من الإمكانيات الفردية لبعض الدول العربية . ومن ناحية أخرى كان التوصل إلى هذا القدر عن طريق اجتماع المؤتمر لا يحرم الدول العربية التقدمية من بذل المزيد مشاركة فى المسئولية لو أنها أرادت ذلك .

وحين عقد المؤتمر فى الخرطوم لم تحضره كل من سوريا وتونس والمغرب . ورغم ذلك فقد تبنى المؤتمر وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة كاملة واتخذ من القرارات ما يضمن تنفيذها .

وقد كانت وجهة النظر المصرية تتلخص فى أنه إذا كان يصعب وقف ضخ البترول كلياً لتأثيره على إمكانيات الدول المنتجة ، فإنه يعد واجباً على هذه الدول — خاصة وأنها لم تشارك فى المعركة بجيوشها — أن تقدم من الأموال ما يكفل رفع الضغوط الاقتصادية الأمريكية عن الدول التى أضيرت من العدوان والتى تستهدف أن ترضخ هذه الدول لشروط العدو .

وكان التفسير المصرى لذلك أنه إذا كان من المستحيل على الحكومة المصرية القائمة قبول أية شروط تتضمن المساس بحقوق شعب فلسطين ، أو المساس بالسيادة

المصرية ، فإن الضغط الاقتصادى على مصر — على ضوء انقطاع موارد قناة السويس ، والسياحة ، والبترول فى سيناء — قد يجبر الحكومة الحالية فى يوم من الأيام على أن تنتحى تحت ضغط الضائقة الاقتصادية ، وذلك ما لم تساهم الدول المنتجة للبترول بتعويض ما فقدته مصر بسبب الحرب . وبذلك فإنه تكون هناك دول عربية قد اشتركت فى المعارك العسكرية بأرواح أبنائها ، وأخرى لم يقدر لها الاشتراك ولكنها قدمت من الأموال ما يكفى لعدم نجاح العدوان فى تحقيق أهدافه .

كذلك تمكنت مصر خلال انعقاد مؤتمر الخرطوم من الوصول إلى تسوية بشأن المشكلة اليمنية تكفل حرية تقرير المصير لأبناء الشعب اليمنى ، وفى نفس الوقت تتيح للجيش المصرى فى اليمن العودة إلى بلاده ليتولى الدفاع عنها على الجبهة ضد إسرائيل .

وقد كانت وجهة النظر المصرية فى ذلك أيضاً أنه يجب على السعودية — مشاركة فى إحباط أهداف العدو — أن تكفل المناخ الملائم فى شبه الجزيرة العربية الذى يمكن القوات المصرية من العودة تدعيما للقدرات الدفاعية عن مصر . ومن ناحية أخرى فإن الجيش المصرى فى اليمن لم يكن وجوده هناك لتحقيق أطماع خاصة وإنما كان بهدف تأمين الثورة اليمنية فى فترة حرجة من تاريخها — السنوات الأوائل من عمرها — وفرض استقلال الجنوب العربى على بريطانيا. وكلا الهدفين قد تحقق بنجاح ومن ثم أصبح لزاماً على الجيش المصرى أن يعود إلى قواعده التى خرج منها تدعيما للثورة فى منطقة عربية .

وقد كان لهذه الإنجازات التى انتهى إليها مؤتمر الخرطوم — الدعم الاقتصادى وتسوية المشكلة اليمنية — أثر بعيد فى تطور الموقف لصالح الدول العربية فى وقت كانت احتمالات تطور المستقبل تبدو — بصعوبة — فى مصلحة شعوب المنطقة .

وكانت هذه الإنجازات دليلا — فى النهاية — على نجاح مؤتمر الخرطوم فى تدعيم الموقف العربى .

الفصل الثالث

ما بعد مؤتمر الخرطوم [1]

انتهت حرب الخامس من يونيو بهزيمة عسكرية للقوات العربية وانتصار لجيش الدفاع الإسرائيلى لم يكن قادة هذا الجيش يتوقعون حصولهم عليه بهذه السرعة . ولكن — خلافاً لحسابات العدو — لم يحقق العدوان أهدافه ، ولم يسقط النظام الثورى المصرى . بل إن قدرات هذا النظام تدعمت عسكريًّا واستطاع فى فترة وجيزة — تعويض الكثير مما فقده ، وتمكن — بعد مؤتمر الخرطوم — أن يؤمن قدراته على الصمود اقتصاديًّا لفترة أطول. فكانت هذه العوامل هى المحددة والمؤثرة فى مواقف مختلف الدول أطراف الصراع فى الفترة التى تلت مؤتمر الخرطوم والتى تمتد حتى كتابة هذه السطور .

موقف الولايات المتحدة :

يتأثر الموقف الأمريكى الحالى بعدة اعتبارات أساسية يمكن إيجازها فيما يلى :

١ — إن العدوان الإسرائيلى المدبر لم يحقق هدفه الرئيسى، وبقى النظام المصرى قائماً والذى كان سقوطه يمهد لنهاية بقية النظم التحررية فى المنطقة العربية، ويؤمن بالتالى دول العالم النامى خضوعاً للنفوذ الأمريكى . كذلك فإن مشكلة العداء العربى الإسرائيلى ما زالت قائمة ولم يتمكن العدو من فرض إنهائها على الدول العربية — كما كان أمله — بالعدوان .

٢ — إن الحكومة الأمريكية — إزاء ذلك — ليست مستعدة لتحمل فشل جديد فى مجال السياسة الدولية يضاف إلى رصيد عملها فى فيتنام ، خاصة وأن الانتخابات الأمريكية تقترب فى كل يوم، وكان تقدير جونسون أن النجاح فى الشرق الأوسط

---

(١) قد يلاحظ القارئ أن هذا الفصل لايحوى سوى الاتجاهات العامة للدول أطراف النزاع . ويرجع ذلك إلى أن الكتابة تأتى فى فترة لم تنته فيها الأزمة بعد ، وفى كل يوم تطالعنا تطورات جديدة . وفى ظل هذه الظروف يكون من الأوفق التعرض لجوهر موقف كل دولة بدون الدخول فى أية تفصيلات .

يمكن أن يغطى على فشله فى الشرق الأقصى ويمتص ردود الفعل السيئة التى تحدثها حرب فيتنام فى المجتمع الأمريكى ، وأن يسكت الأصوات المعارضة لسياسته فى فيتنام ومعظمها من أصوات المثقفين وغالبيتهم من اليهود الأمريكيين .

٣ ــ رغبة الحكومة الأمريكية فى أن تتمكن، باستمرار الضغط على مصر ، وعلى القوى التحررية فى العالم العربى، من أن تضطر الاتحاد السوفييتى على المساومة معها والوصول إلى اتفاق Compromise حول فيتنام والشرق الأوسط .

٤ ــ شعور الحكومة الأمريكية بأنه يجب استغلال الفرصة المتاحة بفضل ظروف ما بعد العمليات العسكرية لإذلال مصر ، لكى تدفع ثمن ما فعلته ــ منذ ١٩٥٢ ــ فى النفوذ الغربى والأمريكى على وجه الخصوص .

٥ ــ إدراك الولايات المتحدة أن فشل العدوان فى تحقيق أهدافه واحتمالات نجاح مصر فى إزالة آثاره يعنى انتصاراً ضخماً للقوى التقدمية فى العالم العربى ، سوف يجعلها أقوى مما كانت عليه قبل العدوان بكل ما فى ذلك من تهديد للوجود الأمريكى فى الشرق الأوسط ومراكز نفوذه فيه .

ونتيجة لهذه الاعتبارات اتضح الموقف الأمريكى فى استمرار التشدد تجاه أية محاولات لإيجاد حلول للأزمة القائمة تقلل من التنازلات العربية ، وتصون هيبة العرب ، وتقلل ــ بالتالى ــ من مكاسب إسرائيل . وقد وضحت الصلافة الأمريكية فى الاتصالات الدبلوماسية التى تجرى معهم فى الامم المتحدة سواء من جانب الوفد المصرى أو غيره من الوفود العربية والصديقة .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة هى وحدها القادرة على الضغط على إسرائيل فإنها تتخذ موقفاً يتطابق مع الموقف الإسرائيلى مما يقلل من أية احتمالات لحل الأزمة سياسياً . خاصة وأن الولايات المتحدة أكثر حرصاً من إسرائيل على أن تحصل ــ إسرائيل ــ على كل شىء ، وأن يتنازل العرب عن كل شىء : حتى كرامتهم . بل لقد وصل تطابق الأهداف بين الدولتين إلى حد دفع الولايات المتحدة إلى تدعيم القدرات العسكرية لإسرائيل ــ فى ظل الظروف القائمة حالياً ــ بتسليمها المزيد من الطائرات حفاظاً على المكاسب التى حققها العدوان ومواجهة لاحتمالات نجاح

العمل العربي العسكرى فى إزالة آثار العدوان .

ويرجع التشدد الأمريكي إلى شعور الولايات المتحدة بأن عنصر الزمن فى صالح إسرائيل : فإن استمرار الوضع القائم والوجود الإسرائيلى على الأرض العربية يمكن أن يحدث ردود فعل داخلية بعيدة الأثر ضد الأنظمة القائمة مما يهيئ المناخ الملائم لنجاح المؤامرات الأمريكية — فى رأيهم — داخلياً ، والتى فشلت قبل ذلك باستمرار. كذلك فإن طول فترة الأزمة تمكن الضغوط الاقتصادية من ممارسة آثارها التى لا تقل خطورة عما تم فى الأيام الستة التى استغرقتها العمليات العسكرية ، خاصة إذا ما وجهت الضغوط الأمريكية ضد الدول العربية التى تمول المساعدات الاقتصادية لمصر ، والتى تقف — فى حدود إمكانياتها — موقفاً عربياً يتناسب مع خطورة المعركة القائمة .

موقف الاتحاد السوفييتى :

كان الاتحاد السوفييتى — فى أعقاب مؤتمر الخرطوم — حريصاً على أن يؤكد لمصر خطورة القيام بعمل عسكرى — فى ذلك الوقت — على ضوء ما يتطلبه بناء الجيش من جديد وقتاً وجهداً وعملاً وتدريباً حتى لا يضيع — وإلى الأبد — كل شيء .

وبعد أن تأكد الاتحاد السوفييتى من أن القيادة المصرية لا تتصرف إزاء الوضع الراهن بانفعال عاطفى — برغم سيادة الانفعال فى دول عربية أخرى — فلقد أعطى الاتحاد السوفييتى لمصر مزيداً من الدعم العسكرى . . بل يمكن القول بأن الاتحاد السوفييتى قدم لنا كل ما طلبناه .

كذلك يلقى الاتحاد السوفييتى بثقله الدولى — وهو ثقل ضخم — إلى جانب الجهود العربية فى مجال العمل السياسى من أجل التوصل إلى حلول سلمية . ولقد وصل التأييد السوفييتى إلى حد أن أبلغ القادة السوفييت مصر بأنهم ملتزمون فى تفسير أى قرار يصدر فى الأمم المتحدة بذات التفسير الذى تراه الدول العربية وترضيه .

وقد تحدد الموقف السوفييتي المؤيد لنا ماديًّا ومعنويًّا بناء على عدة اعتبارات :

١ – حرص الاتحاد السوفييتي على صداقته للشعوب العربية ونظمها التقدمية حفاظاً على مصالحه الضخمة فى الشرق الأوسط والتى بذل الكثير – خلال الأعوام الاثنى عشر الأخيرة – ليدعمها .

٢ – إدراك الاتحاد السوفييتي أن ضرب الثورة المصرية يعني ضياع منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجي الهام والموارد الضخمة ، والتى تتاخم حدوده الجنوبية .

٣ – إن ضرب الأنظمة الثورية فى العالم العربي يعني سيطرة الولايات المتحدة على العالم النامى جميعه ونجاحها فى فرض حصار قوى مؤثر على الاتحاد السوفييتي .

٤ – إن السيطرة الأمريكية على العالم الثالث – لو تمت – فإنها تكون مقدمة لأن تبدأ الولايات المتحدة مواجهتها القادمة مع الاتحاد السوفييتي – ولو بطريق غير مباشر – فى أوربا ذاتها . ولا ينبغى إغفال أن نقل المواجهة إلى أوربا ، إلى جانب ما يحققه من مزايا للولايات المتحدة فى مواجهة الدول الشيوعية ، فإنه يخدم أيضاً مصالحها فى غرب أوربا . إذ أن أى توتر فى القارة الأوربية يضعف الاتجاهات الاستقلالية التى ظهرت فى غرب أوربا ضد النفوذ الأمريكي ويزيد شعور دولها بحاجتهم الماسة إلى الولايات المتحدة دفاعاً عنها .

ولا شك أن هناك عوامل أخرى – إلى جانب العوامل السابقة التى تمثل مصالح الاتحاد السوفييتي – حددت حجم مساعداته لنا والإمكانية العملية لتقديمها . وهذه العوامل يمكن إيجازها فيما يلى :

أولاً : إن تماسك الجبهة الداخلية وقيام الشعب يومى ٩ و ١٠ / ٦ / ١٩٦٧ بالتمسك برئيسه ، ثم استمرار الوحدة الوطنية قوية واضحة – برغم كل ما كان يمكن أن تنتهى إليه آثار المعارك العسكرية – مكن الاتحاد السوفييتي من أن يثق فى قدراتنا الذاتية على الصمود أمام محاولات العدو لضرب الجبهة الداخلية مستقبلاً .

ثانياً : استمرار الثورة فى مصر برغم العدوان ، وإصرار القيادة المصرية على الحفاظ على المكاسب الاشتراكية للشعب والنهج الاشتراكى داخليًّا دون محاولة

للتفكير فى الرجوع عنه مهما كانت الضغوط ، طمأنت الحكومة السوفييتية إلى تأصل الثورة المصرية ونضجها ووضوح الرؤية أمامها .

ثالثاً : إن تزايد القدرات العسكرية فى مصر وسرعة ارتفاع مستوى التدريب الجاد ، جعل التدعيم بالسلاح أمراً مقبولاً . ولا يجب أن ننسى أن حرب يونيو الماضى كانت مساساً بهيبة الأسلحة السوفييتية فى العالم . وطبيعى أن يحرص الاتحاد السوفييتى على أن يقدم من السلاح بقدر ما ترتفع كفاءة الجيش فى حسن استخدامه .

رابعاً : إن المرونة الدبلوماسية التى اتبعتها مصر فى مجال العمل السياسى دولياً أكسبتها قدراً أكبر من التعاطف الدولى وأوضحت مشروعية الموقف العربى وتعنت موقف العدو ، ومن ثم عدالة التأييد السوفييتى .

وعلى ضوء هذه العوامل السابقة جميعاً وقف الاتحاد السوفييتى معنا موقف صديق ، وقدم كل ما تفترضه صداقة النضال من تضحيات ، فى حدود التزاماته الدولية والمسئولية الضخمة الكبرى الملقاة على عاتقه حفاظاً على السلام العالمى .

موقف دول الغرب :

لم يطرأ على مواقف دول الغرب تغير يذكر عن الفترة السابقة باستثناء موقف بريطانيا . فقد وضح فى أعقاب مؤتمر الخرطوم اتجاه بريطانيا إلى التقارب مع الجمهورية العربية المتحدة ورغبتها فى عودة العلاقات طبيعية بينهما .

ويرجع ذلك إلى تزايد اضمحلال دور بريطانيا فى الشرق الأوسط فى السنوات الأخيرة وتولى الولايات المتحدة مسئولية الحفاظ على النفوذ الغربى فى المنطقة نيابة عنها . لذلك تهتم بريطانيا بتأمين مصالحها فى المنطقة وبتحسين علاقاتها مع القوى الرئيسية فيها ، خاصة إزاء ما تمثله المنافسة الفرنسية لها من مخاطر جدية .

وقد أبدت مصر الاتجاه نحو التحسن فى علاقاتها مع بريطانيا على ضوء الموقف البريطانى من قضية الجنوب العربى والتزامها بالانسحاب منه ، وعلى ضوء موقفها فى الأمم المتحدة والذى — خلافاً للموقف الأمريكى — يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٦٧/٦/٤ ويقدر موقف مصر من منع الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس . كذلك فإن كسب بريطانيا إلى جانب وجهة النظر

العربية — أو على الأقل منع تأييدها المطلق لوجهة النظر الأمريكية الإسرائيلية — يؤدى إلى وقوف الولايات المتحدة وحدها وراء إسرائيل بعد أن امتنعت فرنسا عن تأييد الموقف الأمريكى . ويحقق ذلك — دوليًّا — مزيداً من الكسب لوجهة النظر العربية ومزيداً من التوازن السياسى بين الموقف العربى والموقف الأمريكى الإسرائيلى .

موقف الجمهورية العربية المتحدة :

وضح خلال هذه الفترة عمل الجمهورية العربية المتحدة فى أكثر من جبهة فى نفس الوقت وبنفس القدر من الجهد وبتنسيق بين الجبهات المختلفة بحيث تخدم إحداها الأخرى .

فى مجال العمل العسكرى استمر دعم القدرات العسكرية والانتقال من مرحلة تدعيم القدرة الدفاعية إلى بناء القدرات الهجومية ، كذلك الاهتمام بتلافى جميع النواقص التى سببت الهزيمة بالتركيز على مستويات التدريب ورفع كفاءة التنظيم العسكرى .

وفى مجال العمل السياسى الدولى وضح قدر كبير من المرونة تمثل فى تدعيم الحوار مع كافة دول العالم وشرح وجهة النظر العربية من العدوان ، وعدم التعنت ورفض كل مشروع يطرح وكل حل يدرس حتى لا يتصف الموقف العربى بالتعصب والجمود . وفى نفس الوقت فإن العمل فى هذا المجال ظل محكوماً بالحد الأدنى المتفق عليه عربيًّا فى مؤتمر الخرطوم : لا صلح مع إسرائيل — ولا اعتراف بها — ولا تفاوض معها — ولا مساس بحقوق الشعب الفلسطينى فى وطنه .

كذلك تحددت وجهة النظر العربية — وأقصى ما هى مستعدة إلى تقديمه — فى الآتى :

١ — بالنسبة للاعتراف بالوجود الإسرائيلى : فإن مناقشة موضوع الاعتراف بهذا الوجود ليس له مكان ولا داع لأن الدول العربية سبق أن اعترفت بهذا الوجود منذ ١٩٤٩ حين وقعت اتفاقيات الهدنة مع الحكومة الإسرائيلية ، كذلك أكدته فى مطالبتها المستمرة منذ ذلك التاريخ بضرورة أن تلتزم إسرائيل بعودة حقوق شعب فلسطين وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ / ١١ . وهو ما يعنى ضمنيًّا أن هناك

وجوداً إسرائيليًّا مطالباً بالامتثال لقرارات المنظمة الدولية .

٢ — إن الجمهورية العربية المتحدة لا تتباحث مع أى طرف من الأطراف فى موضوع الحدود الخاصة بأية دولة عربية أخرى.وقد جاء هذا الموقف حين أرادت الولايات المتحدة أن تؤكد لمصر أن إسرائيل سوف تنسحب إلى ما وراء خطوط ٤ / ٦ / ١٩٦٧ من سيناء ، فى مقابل أن تبحث مصر مع أمريكا الحدود الجديدة لإسرائيل مع كل من سوريا والأردن .

٣ — إن مرور إسرائيل فى قناة السويس لا يمكن تنفيذه ما لم تعد إسرائيل إلى شعب فلسطين حقوقه المشروعة بأن تسمح لمن يريد العودة منهم إلى أراضيه بالدخول إلى إسرائيل وتعويض من لا يرغب منهم فى ذلك . وذلك لأن مرور إسرائيل فى قناة السويس جزء من قضية فلسطين :

٤ — إن مسألة الملاحة فى خليج العقبة يمكن طرحها على محكمة العدل الدولية تنظر فيها وفقاً لاعتبارات القانون الدولى العام .

٥ — رفض أية شروط تنقص من السيادة العربية على الأرض العربية .

ورغم الجهد الضخم الذى يبذل فى مجال العمل السياسى فإن مصر تعلم أنه لن يمكن الوصول إلى حل عن طريق هذا الأسلوب من العمل، نظراً للتشدد الأمريكى والظروف التى تفرض هذا التشدد على الحكومة الأمريكية ، وعلى ضوء حقيقة أن إسرائيل تعلم أنها إما أن تصل الآن إلى أسلوب يكفل إنهاء العداء العربى لها أو أن وجودها سيزداد تهديداً بعد ذلك . ولكن العمل السياسى حقق لمصر مزايا كانت مستهدفة من قبل : فقد كسبت مصر مزيداً من الدول إلى جانب وجهة النظر العربية وذلك عملاً على تحقيق قدر من التوازن السياسى فى المجال الدولى بين الدول العربية والدول المؤيدة لها من ناحية ، وبين الولايات المتحدة وإسرائيل وتوابعهما من ناحية أخرى .

وفى مجال العمل العربى اتخذت الجمهورية العربية المتحدة قرارها بسحب قواتها من اليمن بعد أن حققت أهداف وجودها هناك لكى تكون تدعيما للموقف العسكرى المصرى فى مواجهة إسرائيل . كما تحرص مصر على استمرار تفادى أى استفزاز

عربى صونا لوحدة العمل العربى نظراً لمخاطر انقسام الصف العربى فى فترة مصيرية من تاريخ الأمة العربية يتوقف عليها مستقبل الشعوب العربية لمرحلة طويلة قادمة . كذلك تعمل مصر على زيادة اتصالاتها مع بعض الدول العربية — وخاصة التى أضيرت من العدوان — لتحقيق قدر أكبر من التنسيق فى العمل من أجل إزالة آثاره .

وتعتبر الجمهورية العربية المتحدة — على ضوء كل ما تقدم — أن عامل الوقت فى صالحها . فبعد أن عبر الشعب المصرى عن إصراره على إزالة آثار العدوان بالنضال وعدم قبول تنازلات تمس سيادته ، وإصراره على استمرار قيادته الحالية فى موقعها ، كان كل يوم يمر يحمل معه مزيداً من التحسن فى الموقف المصرى عسكرياً ودولياً ما دامت الجهود التى تبذل تعتبر — بحق — على مستوى المسئولية .

موقف إسرائيل :

تدرك إسرائيل أن الوضع القائم حالياً هو أفضل ما وصلت إليه منذ نشأتها فى عام ١٩٤٨ . ولذلك فهى تحاول استغلال هذا الوضع بحيث يحقق لها أقصى استفادة ممكنة بحل كافة مشاكل الأمن الإسرائيلى ، سواء بإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية واكتساب صفة المشروعية لوجودها من جانب هذه الدول باعترافهم بها ، أم بالتأثير فى هيبة الاتجاه التقدمى فى العالم العربى كأدنى مايمكن قبوله إذا ما تعذر إسقاط النظام الثورى فى مصر ، ضماناً لعدم فعالية الاتجاه التقدمى — فى تقديرها — مستقبلاً .

وترتيباً على ذلك فإن إسرائيل تتمسك بتعديل حدودها مع كل من الأردن وسوريا بحيث تسيطر على المرتفعات الحاكمة فى هذه الحدود والتى كانت دائماً مصدر تهديد لأمنها القومى . وهى إن كانت تحل بذلك مشكلة الأمن بالنسبة لها فإنها تخدم أيضاً أطماعها التوسعية جزئياً سواء بضم مزيد من الأرض العربية إليها ، أو بما يحققه زيادة الأمن من ارتفاع قدراتها على العمل الداخلى من أجل الإعداد لدخول مرحلة التوسع فى فترة مستقبلة .

وفى محاولتها لاستغلال الظروف القائمة تعبر تصريحات المسئولين الإسرائيليين عن عدم استعدادهم للتنازل عن أى طلب من مطالبهم . كما أنهم نجحوا فى توحيد

موقف الولايات المتحدة كلية مع الموقف الإسرائيلى وهو ما يعتبر أكبر العوائق أمام التوصل إلى حلول سلمية للأزمة الحالية .

موقف الدول العربية :

تعتبر مواقف الدول العربية فى هذه الفترة استمراراً لمواقفها فى الفترة السابقة على مؤتمر الخرطوم. فلم تزل سوريا — لظروفها الداخلية — تتزعم الاتجاه المعارض للحلول السياسية برغم اقتناعها بأن مصر لا تعول كثيراً على إمكانية التوصل إلى حل سلمى . كذلك فقد استمر — خلال هذه الفترة — عدم التحرك الدبلوماسى السورى فى المجال العالمى .

ولم يزل الملك حسين مستمراً فى إجراء اتصالات دولية واسعة النطاق فى محاولة للتوصل إلى حل لمشكلة الضفة الغربية تقديراً منه لخطورة ضياع هذه المنطقة وسكانها المليون من العرب على قضية فلسطين . وتعتبر هذه — على ضوء ظروف الأردن — من أخطر المشكلات التى ترتبت على العدوان الإسرائيلى .

وقد استمرت كل من السعودية والكويت وليبيا فى تنفيذ مقررات القمة الخاصة بالدعم الاقتصادى لكل من مصر والأردن ، وتميز موقف الملك فيصل بمزيد من الاعتدال إثر حل أهم المشاكل التى كانت تواجهه وهو الوجود المصرى فى اليمن .

ويمكن بصفة عامة القول بأن الدول العربية التى لم تتأثر من العدوان لا تشارك إيجابياً على نطاق واسع فى العمل العربى فى المرحلة الحالية — باستثناء الدول التى حملها مؤتمر الخرطوم التزامات معينة تقوم بتنفيذها . وفى نفس الوقت نجد رئيساً مثل الحبيب بورقيبة مستمراً فى عدم تقديره لخطورة المعركة الحالية — نظراً لاقتناعه الشخصى بضرورة الاعتراف والتعايش مع إسرائيل — ويوجه حملات دعائية ضد مصر والاتجاه التحررى بصفة عامة . إلا أن ذلك — فى تقديرى — لا وزن له باعتبار الشخص الذى يصدر عنه هذا الاتجاه .

الخلاصة :

يتضح من العرض السابق أن المواجهة العربية الإسرائيلية التى بدأت منذ ١٤ مايو ١٩٦٧ جاءت نتيجة متوقعة من قبل للتعارض بين استمرار المد التحررى

فى المنطقة العربية وكسبه مزيداً من الأرض باستمرار مدعماً بتزايد قدرات الدول التقدمية — وفى مقدمتها مصر — ومؤيداً من دول المعسكر التحررى فى العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى ، وبين محاولات النفوذ الأجنبى المتشبث ببقائه والحفاظ على مراكز نفوذه وإسرائيل فى مقدمتها باعتبارها نقطة ارتكازه الأساسية . ولكن النتيجة غير المتوقعة لهذه المواجهة جاءت بسبب ظروف عديدة دولية وعربية وداخلية ساعدت على عنف النكسة وخطورة آثارها .

ولقد كان صمود النظام الثورى فى مصر — حتى الآن — يعتبر نقطة تحول فى تطور الأمور فى الشرق الأوسط لها دلالات بالغة الأهمية تشير إلى احتمالات بالغة الخطورة من وجهة نظر الغرب وإسرائيل . فإذا كان النفوذ الأمريكى والصهيونى قد لجأ إلى أقوى أسلحته وآخرها — العدوان — لإنهاء الاتجاه التقدمى ممثلاً فى النظام المصرى ، واستطاع الأخير — رغم النكسة العسكرية — أن يصمد ، فإن نجاحه فى إزالة آثار العدوان سوف تكون له آثاره البعيدة على مستقبل القوى المعادية فى المنطقة خاصة إذا أثمرت دروس النكسة عملاً إيجابياً لتلافى النقائص التى كشفتها .

وقد كانت أبسط الحقائق — وأولها — التى كشف عنها العدوان ، هى **استحالة التعايش** العربى الإسرائيلى **وتناقض المصير** بين وجود كل منهما ، وزيادة تعميق هوة **الحقد العربى** تجاه الوجود الإسرائيلى وهو ما يخدم القضية العربية فى المقام الأول ، كذلك وضح استمرار **التحيز الأمريكى** تحت جميع الظروف فى ممالأة العدوان ضد أية محاولات تستهدف تدعيم الإرادة العربية .

وسوف يكون لذلك كله فى تقديرى آثار واضحة على **خطة عمل القوى التقدمية** مستقبلاً فى علاقاتها دولياً وعربياً — إلى جانب **التغيرات الجذرية داخلياً** — بحيث سوف يكون عليها أن تغير من أسلوبها فى هذه المجالات تلافياً لأوجه النقص واستفادة من عناصر القوة المتاحة إلى أقصى حد ممكن .

وفى تقديرى أن هذه النكسة — ولها جوانبها **الإيجابية** فى النهاية — هى دفعة للعمل العربى — والمصرى بالذات — فى طريقه الطويل من أجل إزالة الوجود الإسرائيلى من على أرضه . **وسوف تتكرر مستقبلاً** المواجهة العربية الإسرائيلية **بالسلاح** وسوف يكون على الإنسان العربى أن يستفيد من التجارب التى عاشها منذ ١٩٤٨ .

وإذا جاز لى فى ختام هذا الباب أن أتعرض لبعض الأفكار التى أثيرت بعد النكسة والتى قد تعتبر بعيدة عن الموضوع الأصيل للكتاب — وهو السياسة الخارجية الإسرائيلية — فإننى أعتبر ذلك ضرورة لأن البدء بتناول النكسة لابد أن ينتهى بوضع اللمسات الأخيرة التى تبرز معالم الصورة وأبعادها واضحة جلية :

أولا : ثار بعض الجدل فى العالم العربى حول حقيقة مقدرة مصر على تزعم الشعوب العربية والاضطلاع بالدور القيادى الذى كانت تقوم به قبل النكسة . وكان ذلك الجدل فى رأيى أمراً طبيعيًّا — فهذه طبيعة البشر . ولكن هناك أموراً أغفلها بعض من خاضوا فى هذا المجال ، وهذه ألخصها فيما يلى :

١ — إن اضطلاع مصر بدور القيادة فى العالم العربى لم يأت — فقط — نتيجة رغبة من مصر ، ولكنه كان منطق الأمور بحكم ثقل مصر العددى ، وبحكم درجة تقدمها ، إلى جانب نوعية القيادة المتاحة فيها . ولقد أثبت التاريخ دواماً هذا الدور الذى لعبته مصر فى المنطقة العربية . وحتى فى الفترة التى شهدت عزلة مصر عن العالم العربى — فى بداية هذا القرن — فلقد كان لهذه العزلة آثارها على العالم العربى وعلى مصر ذاتها .

٢ — إن ما حققته مصر منذ ١٩٥٢ داخليًّا وعربيًّا ودوليًّا — مؤيدة فى ذلك بشعوب العالم العربى — لم يكن هيناً ولا قابلاً للنسيان لمجرد نكسة أتت . وإنه يصعب إنكار أن خريطة العالم العربى قد تغيرت — سياسيًّا — بدرجة ملحوظة منذ هذا التاريخ : فقد سقطت أحلاف الغرب للسيطرة على الشعوب العربية ، واستقلت الجزائر وتدعم الحكم التقدمى فى العراق وسوريا ، ووصلت شرارة الثورة إلى شبه الجزيرة العربية وقامت فى وسطها حكومة ثورية ، واستقل الجنوب العربى ، وانحسر الوجود الاستعمارى المباشر وغير المباشر فى المنطقة العربية حتى أصبح مؤخراً يدافع بشراسة ضد زواله النهائى . وقد كان هذا التغيير — أولاً وأخيراً — نتيجة لإرادة الشعوب العربية ذاتها ، ولم يكن دور مصر فيه سوى تعبير عن إرادة هذه الشعوب . وكان هناك بالإضافة إلى ذلك تجربة اشتراكية رائدة لشعوب العالم الثالث جميعه حققت للشعب المصرى إنجازات ضخمة واستقلالاً داخليًّا حقيقيًّا ونقلت السلطة من مراكزها التقليدية إلى مركزها الأصيل : **الشعب** .

٣ — إن النكسة الحالية جاءت نتيجة عوامل كثيرة، وإذا كانت مسئولية بعضها يرجع إلى مصر مباشرة فإن مسئولية الكثير غيرها يتحمله العالم العربى جميعه مسئولية مشتركة .

٤ — إن الحديث عن قيادة العالم العربى لا يعتبر حكراً — فى تقديرى — على بعض الكتاب يفلسفونه وفقاً لوجهات نظرهم ومصالح البعض من ورائهم ، ولكنه فى النهاية يظل من حق الأمة العربية وحدها — بشعوبها — أن تقرر لمن تكون القيادة على ضوء تجارب الماضى وإنجازات المستقبل . فإن الشعوب العربية قد تعدت المرحلة التى كانت تنساق فيها وراء الكلمة المطبوعة ، واتسعت مدارك هذه الشعوب فأصبحت قادرة على التقييم السليم لقياداتها على أسس أكثر واقعية وصدقاً .

ثانياً : أثير نقاش طويل — لم يخرج إلى العلن — ولكن ظل يتردد كثيراً حول مدى صحة أسلوب التصرف المصرى منذ بدء الأزمة . وأود — قبل الخوض فى ذلك — أن أقرر حقائق نسيها الكثيرون ، ويتناساها البعض :

١ — إن تقييم أسلوب المواجهة المصرية فى أعقاب الأزمة لا يمكن أن يكون واقعياً إلا إذا عاش الشخص بإحساسه وعواطفه مرحلة ما قبل النكسة . أما التقييم فى ظل ظروف حالية تختلف كلية عن تلك التى كانت سائدة من قبل فإنه يصل بنا إلى نتائج تجانب الحق كثيراً .

٢ — إن هناك بعض الحقائق لم تتضح بعد — لاعتبارات الأمن القومى والمصلحة العربية — وعدم الإلمام بها حالياً يمكن أن يؤثر فى سلامة محاولات التقييم .

ولقد كانت أبرز علامات الاستفهام التى أثيرت فى مجال تقييم سلوك مصر قبيل الأزمة كالآتى :

١ — هل كانت محاولة إسقاط النظام المصرى قائمة فى الحسبان قبل يوم الخامس من يونيو؟ وهل كان يمكن — فى حالة الإجابة بالإيجاب — أن يؤثر ذلك على أسلوب التصرف إزاء الأزمة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال فإنه يجب تقرير أن هذا الاحتمال كان قائماً وقوياً وكانت الشواهد عليه عديدة :

. (ا) ما كان يشير إليه تطور الظروف الدولية وتطور مواقف القوى الكبرى فى الشرق الأوسط وانعكاساته على مواقف الدول العربية وإسرائيل فى الفترة السابقة على العدوان .

(ب) إن المخطط الأمريكى لضرب الأنظمة التحررية فى العالم الثالث كان لا يمكن أن يترك أقوى هذه الأنظمة ، وأكثرها تحدياً له ، وأكثرها نجاحاً فى تحقيق قدر كبير من الإنجازات فى فترة تاريخية قصيرة .

(ج) أهمية الشرق الأوسط بالذات للسياسة الأمريكية والاستراتيجية الغربية فى مجال الصراع الأمريكى السوفييتى .

(د) إنه سبق للولايات المتحدة ودول الغرب أن حاولت ضرب النظام المصرى والتمهيد لذلك بضرب الأنظمة التحررية الأخرى فى العالم العربى إضعافاً له . ولكنه ثبت — بالتجربة — أن بقية الأنظمة كان يصعب إسقاطها ما دام النظام المصرى قائماً . وعلى هذا فقد كان لا بد من تغير الأسلوب ابتداء بالنظام المصرى وانتهاء ببقية النظم التقدمية .

٢ — هل كان الحشد المصرى على الحدود يعتبر ضرورة ؟ أو لم يكن من الممكن بدء الحشد إثر توافر الدليل المادى الحاسم للعدوان الإسرائيلى ضد سوريا ؟

وفى تناول هذا التساؤل أود أن أفرق بين شقيه تيسيراً لعرض وجهة نظرى . ولكن يمكن القول منذ البداية إن مجرد الحشد العسكرى لدولة من الدول على حدود دولة أخرى يعد دليلاً مادياً وحاسماً يؤكد نواياها العدوانية ضد دولة أخرى ، وخاصة إذا كانت تطورات الظروف فى المنطقة تؤيد هذا الاتجاه ، وتصريحات المسئولين فيها تزيده تدعيما . . ثم أنتقل إلى شقى التساؤل .

بالنسبة لضرورة الحشد المصرى :

إن التحرك المصرى إلى الحدود مع إسرائيل فرضته عدة اعتبارات جوهرية :

(ا) إن عدم التحرك لنجدة بلد عربى كان يعنى كسباً ضخماً للقوى المعادية فى المنطقة ممثلة فى الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الرجعيات العربية ، وإن أبلغ الأدلة على ذلك أن الحشود المصرية منذ بدايتها وحتى الخامس من يونيو قلبت ميزان

القوى السياسى فى المنطقة لصالح مصر بصورة شهدت بها دول العالم . وقياساً على هذا المنطق فإن عدم التحرك لمواجهة التهديدالإسرائيلى كان كفيلاً بقلب ميزان القوى فى المنطقة إلى غير صالح الدول التقدمية .

(ب) إن تقدير الجهات العسكريةالمصرية للقوات المسلحة وقدرتها على الردع ، كان تقديراً مبالغاً فيه وقد وضح ذلك التقدير من جانبها حين سئلت عن إمكانيات العمل العسكرى بكفاءة فى هذه الفترة لمعرفة أبعاد العمل السياسى الذى يمكن أن يتم بحيث يكون قائماً على قاعدة وإمكانيات عسكرية متناسبة معه كفاءة وردعاً .

بالنسبة لبدء الحشد بعد بدء العدوان على سوريا :

فإن تطور الأمور فى هذه الحالة — ويمكن تصوره فى ظل الظروف السائدة فى تلك الفترة — كان يحتم على مصر أن تسرع بحشد قواتها ثم تبدأ بالهجوم على إسرائيل مباشرة باعتبارها البادئة بالعدوان على سوريا .ولكن كان يمكن أن يكون لهذا التصرف عدة مآخذ :.

(ا) أن تتأثر ثقة العالم العربى والشعوب العربية فى القيادة المصرية لأنها لم تتحرك إلا بعد ضرب دولة عربية رغم وضوح نوايا العدوان من قبل ، ورغم التزاماتها السابقة بالدفاع عن أية دولة عربية فى مواجهة التهديد الإسرائيلى .

(ب) إن تأثر ثقة الشعوب العربية كانت ستظهر آثارها على مصر حتما فى ظروف ما بعد النكسة والتى نعيشها اليوم . ولا يجب إغفال أن التطور الحاسم فى الموقف يومى ٩ و ١٠ / ٦ / ١٩٦٧ إثر قرار الرئيس جمال عبد الناصر بالتنحى ، والذى فرضته حركة الشعوب العربية فى مصر والعالم العربى كله كان تعبيراً عن الثقة . كذلك فإن احتمالات العمل العربى المشترك والتى وضحت نتائجها فى قرارات مؤتمر الخرطوم لم يكن من الممكن النجاح فى التوصل إليها ما لم تكن الشعوب العربية قوى ضاغطة ضخمة على حكوماتها لكى تحقق هذا الحد الأدنى من العمل الموحد ضد العدوان .

(ج) إن حشد مصر لقواتها إثر بدء العدوان على سوريا كان سيستغرق —

فى أحسن الظروف — ٤٨ ساعة ، وكانت إسرائيل قادرة فى هذه الحالة على تجميد الجبهة السورية والالتفاف إلى مصر لتوجه إليها ضربة مثيلة لضربة الخامس من يونيو .

ويتضح ذلك المنطق إذا أخذنا فى الاعتبار أن جميع الشواهد والتطورات تؤكد أن العدوان كان مدبراً من قبل وأن دخول مصر كان مأخوذاً فى الاعتبار بل كانت إسرائيل ومن وراءها يريدون الوصول إليه . وعلى ذلك يصعب تصور أن نتيجة المعركة كانت ستتغير لأن الضربة الجدية التى أنهت حرب الخامس من يونيو فور بدايتها كانت ستوجه إلى مصر فى جميع الأحوال متى دخلت المعركة ، كذلك لأن أسباب النكسة — عسكرياً — كانت تكمن فى القيادات العسكرية المصرية ، وهذه الأسباب لم تكن ستتغير لو أن موعد المعركة تأخر بضعة أيام .

٣ — ألم يكن فى مقدور مصر أن تحشد قواتها لردع إسرائيل وأن تترك قوات الطوارئ الدولية ويستمر خليج العقبة مغلقاً ؟

ما دمنا قد سلمنا بأن التحرك الدولى فى المنطقة واستمرار تدهور موقف النفوذ الغربى قبل الأزمة كان يؤكد التواطؤ والنية المبيتة لضرب النظام المصرى ابتداء بقواته المسلحة ، فإن ترك قوات الطوارئ الدولية أمام الحشود المصرية لم يكن ليغير من النتيجة شيئاً ، لأن إسرائيل كانت قادرة فى هذه الحالة أن تهاجم سوريا فتدفع مصر إلى الهجوم عليها لتتلقى الضربة المبيتة .

والواقع أن تحركنا وسحب قوات الطوارئ وإغلاق الخليج أعطى إسرائيل الفرصة لتأخير العمليات العسكرية بضعة أيام لتحول انتباه العالم إلى أن المشكلة الرئيسية فى الشرق الأوسط أصبحت إغلاق خليج العقبة وليس التهديد الإسرائيلى لسوريا ونوايا العدوان الخفية ضد مصر .

ورغم ذلك فإن سحب قوات الطوارئ وإغلاق الخليج — إلى جانب أنه لم يكن ليغير من النتيجة النهائية للمعارك العسكرية شيئاً كما أسلفنا — فإنه كان تصرفاً غير ممكن وغير مقبول من جانب مصر لعدة أسباب :

(ا) إن ترك قوات الطوارئ أمام الحشود المصرية كان يمكن أن يمثل دليل عجز

يطغى على دليل القوة المتمثل فى عملية الحشد نفسها . كما أنه كان يسهل تفسيره بأنه تعبير عن عدم الجدية من جانب مصر فى مواجهتها لاحتمالات العدوان الإسرائيلى.

وفى جميع الأحوال فإن أياً من التفسيرين — العجز أو عدم الجدية — لم يكن ليعبر عن حقيقة الموقف المصرى الجاد والمسئول ، ولم تكن مصر لترضى لنفسها — مهما كانت الظروف — أن تظهر فى صورة عجز أو خوف .

(ب) إن تقديرنا لقواتنا المسلحة كان عاملاً حاسماً فى التأثير على تقديراتنا للموقف ، نتيجة التقييم العسكرى — قبل الأزمة — للقوة الإسرائيلية وخاصة قواتها الجوية ، ولمدى دقة معلوماتهم عن قواتنا والتواطؤ الأمريكى فى هذا المجال ، والدعم الأمريكى لهم فى غيره من المجالات ، وحجم الدعم الذى قدمته الأقليات اليهودية فى المهجر مادياً وبشرياً .

وفى جميع الأحوال فإنه فى إثارة هذه التساؤلات لا يجب إغفال أن أسلوب التحرك المصرى قبيل العمليات العسكرية والأساليب المتبادلة التى كانت متاحة أمامه لم تكن لتغير نتيجة المعركة على ضوء حقيقة أن العدوان مدبر سلفاً ، وأن اتجاه الضربة معروف من قبل ، وأن التقديرات المصرية — بصرف النظر عن أسلوب الحشد العسكرى ونتائجه وتوقيته — كانت تؤكد حتمية الحرب .

ذلك لأن الأزمة من بدايتها مواجهة بين **الردع الإسرائيلى** المدعم بقدرات الولايات المتحدة ، وبين **الردع العربى** لمواجهة ضرب القوى المعادية لدولة تقدمية، باعتبار ذلك رمزاً لقدرات العدو فى ضرب القوى التقدمية بصفة عامة .

ولقد كانت خطورة المواجهة بالنسبة لإسرائيل تتمثل فى أن فشل الردع الإسرائيلى كان يعنى — تلقائياً — **زوال الدولة** حتى لو لم تحتل الجيوش العربية تل أبيب . أما فشل الردع العربى فى هذه المواجهة فإنه لا يعنى الشيء نفسه بالنسبة للدول العربية . ذلك لأن « الكل » إذا فقد الردع فهو قادر على استعادته، أما « الجزء » — وخاصة إذا كان وجوده فى محيط معاد — فإن إخفاق سياسته الرادعة مرة واحدة تكون — **يقيناً** — هى المرة الأخيرة .

الباب الثانى

تطور الحركة الصهيونية والعلاقات الاجتماعية فى إسرائيل

لما كان موضوع هذه الدراسة هو السياسة الخارجية الإسرائيلية ، فإن المدخل المنطقى لها يستوجب إلقاء بعض الضوء على تطور الحركة الصهيونية ، وعلى صورة المجتمع الإسرائيلى والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه . وقد يبدو ذلك بعيداً عن جوهر الدراسة التى نحن بصدد تناولها ، إلا أن الإمعان فى البحث يؤكد أن هذه الموضوعات هى المقدمة الطبيعية لها وذلك لأكثر من سبب :

١ — إن دراسة التاريخ اليهودى القديم تلقى الكثير من الضوء على احتمالات المستقبل بالنسبة لتطور الدولة الإسرائيلية . كما أن تاريخ اليهودية ثم نشأة الصهيونية وتطورها توضح الأساليب التى اتبعتها الحركة الصهيونية فى تحقيق أهدافها ، وهى الأساليب التى ما زالت تتبعها إسرائيل حتى اليوم فى مجال علاقاتها الدولية بعد أن تكيفها وفق الظروف الدولية المتطورة .

٢ — إن ما حققته الصهيونية حتى اليوم من إقامة دولة إسرائيل ، وما حققته هذه الدولة فى تاريخها القصير ، قد يدفع البعض إلى تصور أن لهذه الدولة — والصهيونية من ورائها — قدرات خفية تفوق تلك الظاهرة لنا . ولكن الحقيقة تتضح عندما نرجع إلى الماضى لندرك أن ما حدث حتى اليوم يرجع إلى ظروف دولية وعربية سادت عبر المراحل المختلفة من التاريخ .

٣ — إن السياسة الخارجية هى **الأسس التى تحكم علاقات الدولة بغيرها من دول العالم من أجل تحقيق الأهداف القومية لهذه الدولة** . فالسياسة الخارجية بهذا المفهوم ليست مجرد سرد للعلاقات الدولية التى تربط إسرائيل بمختلف الدول ، وإنما هى تحديد للعوامل التى تشكل الأهداف القومية وتحكم أنماط هذه العلاقات . لذلك فإن دراسة علاقات إسرائيل بدول العالم دون التعرض للأسس التى تحكم هذه العلاقات يعتبر اهتماماً بالنتائج دون الأسباب وردود الفعل دون محدثاتها .

٤ — تتحدد الأسس بدورها على ضوء الواقع. الاستراتيجى والاقتصادى والعسكرى والاجتماعى لإسرائيل ، من هنا ينبع وصف السياسة الخارجية بأنها تعبير عن هذه الأوضاع مجتمعة . وبدون دراسة لهذه الأخيرة يصعب إرجاع تصرفات الدولة فى المجال الدولى إلى أصولها الواقعية .

وعلى ذلك ينقسم هذا الباب إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : نظرة على تطور الحركة الصهيونية .

الفصل الثانى : العلاقات الاجتماعية فى إسرائيل .

الفصل الأول

نظرة على تطور اليهودية والصهيونية

أسفر التخلف العربي الذى ترتب على السيطرة العثمانية للمنطقة العربية لعدة قرون ثم الاحتلال الاستعمارى الأوربى للدول العربية ، إلى نجاح الصهيونية العالمية فى إقامة دولة إسرائيل فى منتصف مايو عام ١٩٤٨ . ومن ثم تحركت الأمة العربية وأصبحت الصهيونية العالمية وإسرائيل موضع الاهتمام الرئيسى لها لما تمثلانه من خطر يهدد كيانها ومستقبلها .

إلا أن دول الغرب والصهيونية التى تسيطر على مقدراتها قد فاتها — عندما أقامت دولة إسرائيل فى قلب العالم العربى للحيلولة دون وحدته ونهضته — أنها قد خلقت دولة غريبة فى منطقة عرفها التاريخ دواماً بقدراتها على إذابة أية حضارات دخيلة ، وبإمكانياتها على تصفية أية جيوب أجنبية تتعارض مع تكوينها البشرى والثقافى والروحى .

تعريف الصهيونية :

إن تحديد تعريف معين للصهيونية العالمية اختلف باختلاف العصور والأوضاع السياسية والاقتصادية التى كانت عليها الأقليات اليهودية فى الأحقاب المختلفة للتاريخ ، لذلك اتخذ مفهوم الصهيونية صوراً عديدة إلى أن تبلور فى شكله السياسى الأخير الذى لمسناه منذ أوائل القرن الحالى .

ولقد عبر « دافيد بن جوريون » عن هذه الصور المختلفة للصهيونية عندما كان يعرف اليهود واليهودية بقوله : « لو سئل يهودى متبحر فى التوراة منذ قرنين من الزمن من هو اليهودى ، لأجاب بكل بساطة ، إن اليهودى هو سليل إبراهيم الذى يراعى الوصايا وينتظر قدوم المسيح لإعادة ملك إسرائيل . ولقد كانت هذه الإجابة ترضى كل يهودى أيـًّا كان البلد الذى يقيم فيه . ولو سألنا منذ مائة وخمسين

عاماً المنادين بالتحرر اليهودى فى ألمانيا وفرنسا من هم اليهود لأجابوا بأنهم الفرنسيون أو الألمان الذين يعتنقون الديانة الإسرائيلية ، ولأجاب الجزء الأكبر من يهود روسيا وبولندا ووسط أوربا بأن اليهود هم الأقلية الوطنية فى المنفى الذين يختلفون أساساً عن الشعوب التى يعيشون بينها ، ولأضاف عدد منهم منذ ستين عاماً أن اليهود هم الذين يصرون على العودة إلى أورشليم » .

والصهيونية فى جوهرها العام تعنى العودة إلى صهيون (وهو تل صغير فى القدس) ، أى عودة الشعب اليهودى إلى أرض إسرائيل بحدودها التى وردت فى الكتب المقدسة لليهود . وقد ظل هذا المفهوم قائماً على أسس دينية بحتة طوال العصور القديمة والوسطى . ثم أخذ هذا المفهوم — فى ظل عصر النهضة الأوربية وعقب انتشار مبادئ الحرية التى تبنتها الثورة الفرنسية — طابعاً سياسيًّا قوميًّا فى النصف الثانى من القرن الماضى ، حتى أصبحت الصهيونية العالمية تنظيماً سياسيًّا يسعى إلى تحقيق العودة وإقامة دولة إسرائيل . كما تطور مفهوم الصهيونية كذلك بعد قيام دولة إسرائيل .

ويمكن تعريف الصهيونية فى الوقت الحالى بأنها حركة سياسية عالمية تستند إلى مفاهيم دينية وتاريخية وعنصرية ، تهدف فى المرحلة الحالية إلى الحفاظ على الكيان الذاتى للأقليات اليهودية فى مختلف دول العالم ، وخاصة فى الدول الكبرى ، واستغلال هذه الأقليات فى التأثير على الأوضاع السياسية والاقتصادية بما يخدم دعم إسرائيل فى المنطقة العربية . وأصبح تعريف الصهيونى بأنه كل من يؤيد الحق السياسى لليهود فى فلسطين بغض النظر عن الديانة التى يعتنقها .

الأساس الدينى للصهيونية :

ارتبطت فكرة العودة إلى أرض إسرائيل بالديانة اليهودية كما وردت فى التوراة الحالية وكما وضحت فى شروح هذا الكتاب المقدس (التلمود) . وقد اختلف اليهود حول توقيت ظهور فكرة العودة إلا أن المتطرفين منهم أرجعوها إلى تاريخ الوعد الإلهى لإبراهيم وذريته عندما خرج من بلاد ما بين النهرين إلى أرض الميعاد . ومن ثم أصبح « الوعد الإلهى للشعب المختار » فى أرض الميعاد هو السند الدينى الذى يرتكز عليه

الإسرائيليون لتدعيم حقهم فى هذه المنطقة . وقد حاول رجال الدين اليهودى فى فترات لاحقة ، خاصة بعد ظهور المسيحية والإسلام ، أن يستغلوا بعض ما ورد فى الإنجيل والقرآن لتثبيت مضمون الوعد الإلهى .

ومع إيماننا الكامل بالتوراة التى نزلت على موسى عليه السلام فإن تكرار فكرة العهد والشعب والأرض — التوراة وإسرائيل وصهيون — فى أسفار العهد القديم يرجع فى تقديرنا إلى حرص التوراة على وحدة الشعب اليهودى الذى اتسم تاريخه القديم بالصراع المستمر بين عناصره المختلفة ، كذلك المحافظة على عقيدة التوحيد التى ارتد عنها مراراً الشعب اليهودى .

ولقد كان لفكرة شعب الله المختار أثرها فى شعور اليهودية بسموها على الرسالات السماوية الأخرى ، وهو الشعور الذى أذكاه رجال الدين وكان سبباً فى تعصب اليهود لعيقدتهم وتفضيلهم لحياة العزلة وإحجامهم عن الاندماج فى الشعوب التى عاشوا بينها .

الأساس التاريخى للصهيونية :

إذا كانت فكرة العودة إلى صهيون تستلهم قيمتها الروحية من العقيدة الدينية ؛ فإنها استندت إلى التاريخ لتبرر واقعها المادى . ومن هنا ارتبط الدين والتاريخ اليهودي برباط وثيق مما أكسبه تقديساً كبيراً .

وبالرغم من أن التعرض لتفاصيل التاريخ اليهودى — منذ خروج موسى عليه السلام إلى أرض الميعاد على رأس اليهود وحتى تشتتهم فى دول أوربا — يعتبر مجال دراسة تاريخية لا يتفق الخوض فيها مع تلك النظرة الموجزة عن تاريخ اليهودية والصهيونية التى نحن بصددها ، إلا أنه يمكننا أن نخرج من تطور التاريخ اليهودى فى تلك الفترة بمجموعة من الملاحظات التى لا يمكن إغفالها :

أولاً : إن اليهود عصوا الله سبحانه وتعالى فى عهد موسى ورفضوا دخول فلسطين . لم يلتزموا بالوعد الإلهى فكانت إرادة الله أن يتيهوا فى الصحراء أربعين عاماً إلى أن ظهر جيل جديد من اليهود .

ثانياً : إن دولة إسرائيل الموحدة التى كانت عاصمتها القدس لم تعش على أرض

فلسطين أكثر من تسعين عاماً ، تفككت بعدها الدولة لانقسام داخلى فيها ثم سقطت تحت أقدام الغزاة .

ثالثاً : عندما جاء عيسى عليه السلام رسولاً إلى بنى إسرائيل وتعلم التوراة وساءه ما آل إليه حال قومه من بنى إسرائيل وبدأ فى نشر دعوته وهو فى الثلاثين من عمره مؤيداً بمعجزات خارقة ، كان ذلك فى وقت يتوقع فيه اليهود ظهور المسيح ليخلصهم من آلامهم طبقاً لنبوءات أنبيائهم . وكانوا يعتقدون أن المسيح المنتظر ملك قوىّ من نسل داود يقودهم بقوة خارقة إلى الثأر والانتقام ويجعل مملكة إسرائيل سيدة العالم . إلا أن المسيح عليه السلام أزاد أن يوجههم وجهة روحانية ويقلل من تكالبهم على المال . فلم يعتبره رجال الدين اليهودى المسيح المنتظر وثاروا عليه وتآمروا ضده حتى شبه لهم فصلبوا شبيهه وأعلنوا للملأ أن دمه عليهم وعلى أبنائهم . وكانت تلك بداية الصراع الطويل بين العقيدتين اليهودية والمسيحية خلال العصور الوسطى .

رابعاً : بظهور سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام آمن به بعض اليهود على أنه المسيح المنتظر. وبعد الهجرة من مكة إلى المدينة ووضوح رسالته التوحيدية الإنسانية كشف اليهود عن غدرهم له وحاربوه فى عدة غزوات ثم دخل عدد منهم الإسلام ليحاولوا تشويه الرسالة المحمدية . وفى عام ٦٣٦ م . خضعت فلسطين للحكم الإسلامى فى عهد عمر بن الخطاب عقب انتصار المسلمين على الرومان، وأعطى عمر عهداً للمسيحيين بعد أن أصروا على ألا يسكن القدس أى يهودى ، وهو ما عرف بالعهدة العمرية .

خامساً : وضح الصراع بين اليهودية والمسيحية بعد اعتناق قسطنطين للدين المسيحى فى أوائل القرن الرابع الميلادى واعتباره الدين الرسمى للإمبراطورية الرومانية . وقد أعقب ذلك حركة اضطهاد واسعة لليهود — عرفت باللاسامية — فى تلك العصور التى بلغ فيها التزمت الدينى أقصى مراحله . وقد نتج عن هذا الاضطهاد — الذى شارك اليهود بسلوكهم فى حدوثه — إلى تقوقعهم فى أحياء ومناطق معينة من الدول التى يعيشون فيها عرفت باسم « الجيتو » . ولم يحاول اليهود انتهاز فرصة بدء حركة الإصلاح الدينى وظهور المذهب البروتستنتى — وهو المذهب الذى يرى فى التوراة

كتابه المقدس الأول والمصدر الأصيل للديانة المسيحية ــ لكي يخففوا من حدة الصراع المسيحي اليهودي ، واستمروا في تعصبهم وحياتهم المغلقة مما أدى إلى تدهور مستواهم الثقافي والفكري والاجتماعي والاقتصادي .

سادساً : في الوقت الذي عاشت فيه الأقليات اليهودية في أوربا عصورها المظلمة ، تمتع عدد آخر من هذه الأقليات بتسامح كبير . وكان ذلك في ظل الحكم الإسلامي خاصة في فترة الحكم العربي لأسبانيا ، مما أدى إلى انتعاش الفكر والثقافة والأدب اليهودي ، واشتهر موسى بن ميمون في أسبانيا ، وتسمى اليهود بأسماء عربية ، واستخدموا اللغة العربية . وما زال المفكرون اليهود حتى الآن يذكرون هذه الفترة باعتبارها أزهى الفترات التي مروا بها خلال العصور الوسطى .

تطور الفكر الصهيوني :

ظلت الأقليات اليهودية في انطوائها وتخلفها الفكري برغم انتشار النهضة العلمية في أوربا مع بداية القرن الثامن عشر ، إلى أن ظهر « موسى مندلسون » في ألمانيا في النصف الثاني من هذا القرن فدعا الأقليات اليهودية للخروج من عزلتها ومسايرة النهضة الأوربية . (وقد سميت حركته بالإسكالاه أو حركة التنوير) ونادى بتجرد اليهود من الجمود والتزمت الديني الذي ظل يسيطر عليهم طوال القرون القديمة والوسطى وأن يتحولوا إلى مواطنين صالحين في الدول التي يعيشون فيها . ومن أجل ذلك عمل على نشر الثقافة العامة بين اليهود بتعلمهم لغة وأدب الشعوب التي يعيشون بينها . وتطعيم الأدب العبري القديم بالثقافة الأوربية الحديثة .

ويلاحظ أن هذه الحركة هدفت أساساً إلى تنازل اليهود عن التمسك بالنزعة الفردية العنصرية والتخلي عن فكرة الخلاص على يدى المسيح واعتبار الدين مجرد عامل يربط بين اليهود فقط على أن يندمجوا في الشعوب الأوربية . إلا أنه سرعان ما عززت هذه الحركة بالجانب السياسي عقب الثورة الفرنسية وظهور عصر القومية في القرن التاسع عشر .

إلا أن حركة التنوير لاقت معارضة شديدة عندما انتقلت من أوربا الغربية

إلى أوربا الشرقية وذلك من جانب اليهود المحافظين نتيجة للتخلف الفكرى والاقتصادى الذى ظل عليه عدد من دول شرق أوربا إذا ما قورن بالتطور الحضارى فى غرب أوربا ، بالإضافة إلى استمرار التعصب الدينى بين الأرثوذكسية واليهودية وعنف معاملة القياصرة لليهود خاصة بعد تبنيهم للحركات الثورية الاشتراكية التى أخذت تسود روسيا القيصرية والتى كان يجد فيها اليهود فى هذه الفترة شكلاً آخر من أشكال الخلاص .

وبرغم ذلك فقد تطورت هذه الحركة إلى حد معين على يد عدد من رجال الدين — على رأسهم يهودا الكالالى ثم زفى كاليشير — الذين دعوا إلى تحرر الفكر اليهودى الدينى المرتبط بالخلاص إلى فكر سياسى . فقد دعا كاليشير إلى البدء فى إقامة الدولة اليهودية وحث يهود شرق أوربا وألمانيا على الهجرة إلى فلسطين .

ظهور الحركة القومية اليهودية :

أخذ الفكر اليهودى فى التطور خلال القرن التاسع عشر عقب نجاح الثورة الفرنسية وانتشار مبادئ الحرية والإخاء والمساواة بغض النظر عن الجنس أو العقيدة الدينية ورسوخ فكرة سيادة الشعب . وبدأت الدعوة إلى القومية اليهودية متأثرة بحركة القومية فى كل من إيطاليا وألمانيا . وقد أسفر هذا التطور الفكرى بين الأقليات اليهودية إلى ظهور اتجاهين رئيسيين حول مفهوم الخلاص يمكن تحديد خطوطهما الرئيسية فيما يلى :

١ — اتجاه يدعو للاندماج وقد ساد بين أقليات غرب أوربا من اليهود ، وذلك على أساس أن الخلاص لا يقتضى إقامة دولة يهودية فى فلسطين بقدر ما يقتضى بقاء اليهود فى الدول الأوربية التى يعيشون فيها مع العمل على خلق مركز دينى أو روحى فى فلسطين مع إحياء نهضة ثقافية وعبرية حديثة . وإرجاء فكرة خلق الوطن القومى إلى أن تتاح الظروف الدولية الملائمة .

٢ — اتجاه يدعو إلى استعمار فلسطين وهو الذى ساد يهود شرق أوربا ووسطها ، إذ كان الخلاص يتمثل فى الهجرة واستيطان فلسطين باستخدام الأساليب الاشتراكية والعمل اليدوى فى الزراعة واستصلاح الأراضى .

وقد تناول عدد من المفكرين هذين الاتجاهين بعدة أساليب :

١ — موسى هيس :

بنى المذكور فكرته فيما يتعلق بحل المشكلة اليهودية على أساس اجتماعى وقومى واشتراكى ، أى لم يعتمد على فكرة التوراة فى العودة . فالأساس الاجتماعى فى رأيه أن اليهودى لا يمكن قبوله فى المجتمع الأوربى ، وهو فى نفس الوقت لا يمكن أن يفنى ، أما الأساس القومى فقد استقاه من تبلور القومية الأوربية . ولما كان هيس من دعاة الاشتراكية فى أوربا ومعاصراً لإنجلز فقد نادى بأن يكون المجتمع اليهودى مجتمعاً اشتراكياً لا مجتمعاً دينياً . ولكن آراءه لم تجد استجابة لدى يهود غرب أوربا خشية تعرضهم للشكوك فى ولائهم للدول الرأسمالية التى يقيمون فيها الأمر الذى قد يثير اضطهاد المسيحيين لهم مرة أخرى .

٢ — ليون بنسكر :

بنى بنسكر فكرته لحل المشكلة اليهودية على أساس قومى ، وتحرر ذاتى على أرض تكون ملكاً لليهود بحجة عدم احترام وكراهية الغير لهم إذ أن هذه الكراهية سوف تظل فى المستقبل ، وأن حركة التنوير لا يمكن أن ترقى باليهود إلى وضع يكفل عدم الكراهية الدائمة لهم ، وأن أمنهم لن يتحقق إلا على أرض تكون ملكاً لهم . لذلك طالب بنسكر بإنشاء وكالات عديدة لاختيار موقع الوطن القومى والقيام بتمويله . وقد لقيت هذه الآراء استجابة قوية من يهود روسيا المتمسكين بفكرة استعمار فلسطين فتكونت جماعة « محبى صهيون » وظهرت الحركة المعروفة باسم حركة « بيللو » بهدف إرسال رواد للاستقرار فى فلسطين . وقد نجحت هذه الحركة فى دفع مهاجرين أقاموا أول مستعمرة فى فلسطين تعرف باسم مستعمرة « ريشون ليزيون » أو « محبى صهيون » .

٣ — آشير جينزبرج :

اختلف آشير جينزبرج — آحاد هاعام — فى أسلوبه لحل المشكلة اليهودية إذ كانت المشكلة من وجهة نظره تتعلق بالثقافة وبالنهضة الروحية للديانة اليهودية

ورأى أن العودة أو الخلاص سوف تتحقق إذا ما أعيدت الثقافة اليهودية وأقيم مركز روحى فى فلسطين يكون مصدر إشعاع لكل يهودى فى العالم . لذلك أطلق على فكر آحاد هاعام الصهيونية الثقافية أو الروحية ، وبالتالى عاد إلى ربط فكرة العودة بالديانة اليهودية وأمدها بتحليل فلسفى يضمن لها استمرار البقاء .

مرحلة التنظيم السياسى للصهيونية :

استمرت الصهيونية فى مراحل تطورها الفكرى حتى نهاية القرن التاسع عشر . وإن كانت قد اقترنت فى تلك المراحل بهجرة عدد من اليهود إلى فلسطين عام ١٨٨٢ وإقامة عدد من المستعمرات ، إلا أنه بظهور تيودور هرتزل دخلت الصهيونية العالمية مرحلة جديدة كانت بمثابة نقطة الانطلاق السياسى لتحقيق فكرة الوطن كخطوة فى الطريق نحو إقامة الدولة اليهودية .

ولم يكن هرتزل (١٨٦٠ — ١٩٠٤) عميقاً فى يهوديته وصهيونيته ، وإنما كان اندفاعه فى الحركة الصهيونية يرجع إلى تأثره بقضية « دريفوس » وبالعداء للسامية فى مسقط رأسه . وبرغم ذلك فإنه يعتبر نبى الصهيونية إذ ارتفع بالمشكلة اليهودية إلى مستوى عالمى فى إطار تنظيم محدد ، وأدخلها فى مجال العلاقات الدولية .

وقد جمع هرتزل خلاصة فكر من سبقه من القادة الصهيونيين ، ولم يتمسك — فى كتابه « الدولة اليهودية » — بفلسطين كوطن قومى ، إلا أن هذا الكتاب وجد صدى عميقاً لدى الأقليات اليهودية فى مختلف الدول ، وذلك لأسلوب صياغته لأفكاره إذ أوضح أن المشكلة اليهودية لم تعد مشكلة اجتماعية أو دينية بل هى — على حد قوله — «مشكلة وطنية لا حل لها إلا أن تصبح عالمية سياسية تتولى الدول المتحضرة مناقشتها والوصول بها إلى حل » .

وقد وضح عدم تمسك هرتزل بفلسطين كوطن قومى لليهود فى قوله : « هل لنا أن نختار فلسطين أم الارجنتين ونحن سوف نأخذ ما يعطى لنا وما سيختاره الشعب اليهودى ؟ إن الأرجنتين من أخصب بقاع الأرض ، ورقعتها كبيرة الاتساع وتستطيع أن تستوعب سكاناً جداً ... أما فلسطين فهى الوطن التذكارى التاريخى وإن مجرد اسم فلسطين يجتذب إليها قلوب اليهود بشدة . فإذا فرضنا أن السلطان سوف

يعطينا فلسطين ، فإننا نتعهد فى مقابل ذلك بتنظيم مالية تركيا ، ويجب علينا هناك — فى فلسطين — أن نقيم استحكاماً لأوربا ضد قارة آسيا لتكون نقطة أمامية للمدنية التى تتعارض مع البربرية وأن نحمى مقدسات المسيحية » .

مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ :

انعقد المؤتمر بناء على دعوة هرتزل وقد ضم رؤساء الجاليات اليهودية فى العالم . وقد انعكست فى هذا المؤتمر الاتجاهات التى سبقت الإشارة إليها إلا أنه أمكن التوفيق بين هذه الآراء وهو ما يتضح فى الإعلان الذى صدر عن المؤتمر والذى تضمن : « أن الصهيونية تهدف إلى خلق وطن شعبي لليهود فى فلسطين يضمنه القانون العام » ثم رسم المؤتمر الخطوات التنفيذية لتحقيق هذا الهدف .

ونشطت المنظمة الصهيونية — التى نشأت بموجب قرارات المؤتمر — فأسست هيئات لشراء الأراضى فى فلسطين وإقامة المستعمرات اليهودية وتهجير اليهود من مختلف دول العالم إلى فلسطين . إلا أن هذه الدفعة لم تستمر طويلاً نتيجة استمرار الخلاف فى الرأى ، وفشل هرتزل فى اتصالاته مع السلطات العثمانية ، والعروض البديلة التى قدمتها بريطانيا فى ذلك الوقت (سيناء — أوغندا) .

ثم انطلقت الحركة الصهيونية بعد المؤتمر الصهيونى السابع ١٩٠٥ (بعد وفاة هرتزل) وبلغت أوج ازدهارها فى بريطانيا فى العمل على تنفيذ فكرة الوطن القومى فى فلسطين . وكانت أبرز العوامل التى دفعت بالحركة الصهيونية .

١ — تبنى عدد من الاستعماريين البريطانيين لهذه الحركة أمثال اللورد شافتسرى وهنرى تشرشل .

٢ — أبحاث المؤتمر الذى عقده اللورد كامبل بنرمان عام ١٩٠٧ والذى ضم متخصصين فى كافة المجالات (علوم — اقتصاد — استراتيجية . . إلخ) لبحث العوامل التى تهدد سلامة الإمبراطورية البريطانية فى العالم . وقد انتهى المؤتمر إلى أن مصدر الخطر الوحيد على هذه الإمبراطورية يتمثل فى المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسط (المشرق العربى) والتى تضم شعوباً تجمعها وحدة اللغة والفكر والدين والتاريخ ، إذ أن هذه الشعوب لو تمكنت من الوحدة يوماً فإنها ستهدد طرق المواصلات

البريطانية إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا (الهند) . وقد أوصى هذا المؤتمر بضرورة إقامة دولة غريبة عن المنطقة تستنزف قدرات الشعوب العربية وتفرق بين شعوب المشرق العربى وبعضها ، وبينها وبين شعوب المغرب العربى . ومن هنا كان **التقاء أهداف الصهيونية العالمية بحركة الاستعمار البريطانى والعالمى .**

٣ — تزعم رجال الدين البروتستانتى فى بريطانيا لحركة عودة اليهود إلى فلسطين تنفيذاً لوعود التوراة .

الصهيونية العالمية من الحرب العالمية الأولى حتى إعلان قيام الدولة :

وضحت فى هذه المرحلة جهود الصهيونية العالمية للاتصال بالقوى الدولية الكبرى بهدف الحصول على التأييد الدولى لإقامة الوطن القومى ، وفى نفس الوقت استمرت فى تهجير أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين وشراء الأراضى حتى صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ وتكليف عصبة الأمم لبريطانيا بالانتداب على فلسطين مع الالتزام بمراعاة ما جاء فى هذا الوعد ، ثم تعيين أحد غلاة الصهيونيين كأول مندوب سام بريطانى(١) ثم الاعتراف بوكالة يهودية تمثل المصالح اليهودية فى فلسطين وما ترتب على ذلك من صراع مرير بين العرب واليهود وسلطات الانتداب .

وقد استغلت الصهيونية العالمية الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد اضطهاد النازى لليهود ، فى الضغط على بريطانيا لتكوّن لواء يهودياً كامل التسليح بعد أن تبنت الولايات المتحدة قرارات المنظمة الصهيونية الأمريكية(٢) إلى أن صدر قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ .

وقد قسم دافيد بن جوريون هذه المرحلة إلى ثلاث فترات كالآتى :

١ — الفترة الأولى :

وتبدأ بإنشاء مستعمرة بتاح تكفاه عام ١٨٧٩ وتنتهى باحتلال بريطانيا لفلسطين وصدور وعد بلفور وقد سميت هذه الفترة بفترة « أحباء صهيون » ، عملت الصهيونية

---

(١) هربرت صموئيل .
(٢) مؤتمر بلتيمور ١٩٤٢ .

خلالها على الهجرة والتوطين فى فلسطين ويرى أن كل ما تم خلالها كان دون سند من القانون الدولى .

٢ — الفترة الثانية :

وتبدأ من وعد بلفور عام١٩١٧ إلى صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ ، وأطلق عليها فترة « الصهيونية السياسية » استند نشاطها فيها على الحقوق الدولية التى اعترفت بها بريطانيا — أقوى دول العالم فى القرن التاسع عشر — وما وعدت به هذه الدولة الكبرى من مساعدات .

٣ — الفترة الثالثة :

وتبدأ من صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ وتنتهى بإعلان قيام إسرائيل ، وأطلق عليها فترة «الصهيونية المقاتلة» إذ استطاعت الصهيونية العالمية خلالها تشكيل لواء يهودى والحصول على موافقة الأمم المتحدة على قرار التقسيم .

وأياً كانت الصورة التى كان عليها النشاط الصهيونى فى الفترة ما بين مؤتمر بازل حتى قيام الدولة فإن تطور حركة الهجرة إلى فلسطين فى تلك الفترة ومساحات الأراضى التى تمكن اليهود من الاستيلاء عليها توضح لنا النشاط المادى للحركة الصهيونية وهو ما يتضح لنا من مقارنة تزايد عدد اليهود فى فلسطين فيما بين ١٩١٨ و١٩٤٨ حيث ارتفع عددهم من ٥٣,٠٠٠ إلى ٥٥٦,٠٠٠ وكذلك من المساحة الكلية للأرض التى امتلكوها والتى ارتفعت من ٦٥٠,٠٠٠ دونم[١] عام ١٩١٨ إلى ٢,٠٧٥,٠٠٠ دونم عام ١٩٤٨ .

ودون محاولة من جانبنا للتعرض لتفاصيل نشاط المنظمة الصهيونية العالمية وتعاونها مع الاستعمار الأوربى لكثرة ما نشر عن ذلك ، فإننا نشير إلى أهم أوجه هذا النشاط فى تلك الفترة ويمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — جهود الصهيونية أثناء المباحثات التمهيدية لاتفاقية سايكس / بيكو فى استبعاد فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسى والتى كادت تسلم بريطانيا بها لفرنسا باعتبارها امتداداً لسوريا ولبنان وذلك لضآلة النفوذ الصهيونى فى فرنسا الكاثوليكية.

---

(١) الدونم ٦ر من الفدان .

٢ — مسارعة بريطانيا لإصدار وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ عقب قيام الثورة الشيوعية بخمسة أيام بهدف التأثير على زعماء الثورة ورجال المال من اليهود لاستمرار روسيا فى الحرب حرصاً على وحدة جبهة الحلفاء .

٣ — نجاح الصهيونية فى التأثير على عصبة الأمم لتكليف بريطانيا بالانتداب على فلسطين مع تضمين قرار الانتداب لوعد بلفور ، وقد علق ونستون تشرشل على وعد بلفور فى تصريح له فى ٨ فبراير ١٩٢٠ بالآتى : « إذا حدث ذلك فإننا نشهد قيام دولة يهودية على ضفاف الأردن تقع تحت حماية التاج البريطانى ويمكن أن تضم ما بين ثلاثة وأربعة ملايين يهودى وسيكون ذلك أحد أحداث التاريخ العالمى الذى سيكون له من جميع النواحى آثار طيبة ويطابق بوجه خاص التقاليد والمصالح الحقيقية للإمبراطورية البريطانية » .

٤ — الدور الذى لعبته الصهيونية العالمية بهدف تضمين حدود فلسطين بعض المناطق (حوض الحولة ، طبرية) وذلك عند تقسيم منطقة الشام بعد الحرب العالمية الأولى بين كل من فرنسا وبريطانيا .

٥ — الذروة التى بلغها النشاط الصهيونى فى الولايات المتحدة والذى تمثل ليس فى التأثير على أعضاء الأمم المتحدة لإصدار قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ فحسب ، بل فى ضغط ترومان على بن جوريون للإسراع بإعلان قيام الدولة فى ١٤ مايو ١٩٤٨ وهو ما كان يخشاه بن جوريون نتيجة احتمالات ردود فعل هذا الإعلان على الدول العربية .

على ضوء ما سبق فإنه يمكن لنا أن نستخلص الحقائق التالية :

١ — إن العالم العربى الذى اتسم بتسامحه الدينى تحمل وزر الصراع بين المسيحية واليهودية فى أوربا ، وقد اعتبر الغرب المسيحى أن إقامة إسرائيل يعد بمثابة تكفير لاضطهاد اليهود خاصة فى عهد النازية .

٢ — إن الحكم العثمانى للدول العربية كان شريكاً غير مباشر فى نكبة العرب فى فلسطين. إذ بالرغم من رفض السلطان عبد الحميد لأطماع اليهود فى فلسطين فإن التخلف الذى أسفر عنه هذا الحكم قد أضعف العالم العربى وهيأه لتحقيق أطماع الصهيونية والاستعمار .

٣ — إن الصهيونية العالمية التى ازدهرت فى الغرب خضعت للأقلية الصهيونية فى الشرق ، التى شرعت منذ بداية هذا القرن فى العمل الجدى لاستعمار فلسطين قبل صدور وعد بلفور متخطية أية صعوبات مادية أو قانونية. وكان صدور وعد بلفور فى تقديرنا مجرد إقرار لأمر واقع .

٤ — إن اليهودية العالمية استطاعت منذ عصر النهضة الأوربية تحقيق مراكز قوة اقتصادية وثقافية وسياسية أعطت الصهيونية فيما بعد قدرات وإمكانيات مادية ومعنوية ضخمة مكنتها من تحقيق أهدافها .

٥ — إن الصهيونية العالمية اتجهت بثقلها نحو بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر باعتبارها أكثر الدول تقدماً وأكبرها قوة ، وهى نفس الفترة التى بدأت فيها أطماع بريطانيا الاستعمارية فى المشرق العربى باحتلالها لمصر عام ١٨٨٢ ، وهو العام الذى يعتبر من وجهة نظر اليهودية بداية العالياه الأولى (الهجرة الجماعية لفلسطين) ثم ما أعقب ذلك من نشاط للصهيونية العالمية (قيام المنظمة الصهيونية العالمية — عروض بريطانيا على المنظمة — مؤتمر بترمان عام ١٩٠٧ — احتلال بريطانيا فلسطين — وعد بلفور — الانتداب البريطانى . . . إلخ) .

٦ — إن فترة الانتداب البريطانى على فلسطين كانت بمثابة بداية تكوين مقومات الدولة اليهودية (أرض — شعب — سيادة) ولم يكن قرار التقسيم إلا مجرد اعتراف دولى بتلك المقومات وإن إعلان قيام الدولة فى ١٤ مايو ١٩٤٨ هو مجرد إشهار قانونى دولى لإسرائيل .

٧ — إن الصهيونية العالمية لجأت فى عملها من أجل إقامة الوطن القومى إلى محاولة استغلال أى من القوى الدولية ذات التأثير والفعالية . فمع بداية الحرب الأولى والانتصارات التى حققتها ألمانيا عمدت إلى الاتصال بالزعماء الألمان فى محاولة للاستفادة من العلاقات الألمانية التركية بغرض الحصول على وعد بإقامة الوطن القومى لليهود . ثم بعد ذلك زاد تركيز الصهيونية على زعماء بريطانيا ووعدتهم بمساعدتهم فى مجال أبحاث وايزمان فى الذخيرة ، وحملها للولايات المتحدة على الدخول مع بريطانيا فى الحرب ، ومع دخول الولايات المتحدة إلى مجال السياسة العالمية لفترة قصيرة فى أواخر هذه الحرب — وكأكبر القوى الدولية — لجأت إليها الصهيونية من أجل تحقيق غاياتها .

وفى خلال الحرب الثانية ، انتقل الجهد الصهيونى من بريطانيا مرة أخرى إلى الولايات المتحدة لما وجدت فيها الصهيونية قوة كبرى لا تقيد حركتها فى الشرق الأوسط التزامات مع الدول العربية مثل بريطانيا .

٧ — إن الصهيونية العالمية لجأت إلى جميع الوسائل سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة لتحقيق أطماعها فى فلسطين (مال — جنس — فساد . . إلخ) وهى أسلحة لا تتورع الصهيونية من استخدامها فى أى وقت لتحقيق أهدافها .

الفصل الثانى

المجتمع الإسرائيلى

يمثل المجتمع الإسرائيلى فى حقيقته خليطاً من المتناقضات : الأرض قديمة قدم التاريخ ، ومشحونة – بالنسبة لليهود – بذكريات تتراوح بين الأسى وبين آمال الخلاص من اضطهاد صنعوه بأنفسهم قبل أن يصنعه الغير بهم ، والبيوت اليهودية فوق هذه الأرض لم تتم بعد عامها العشرين ، والسكان أقليات من دول عديدة جمعتهم فوق أرض فلسطين فكرة تعصبوا لها ، وسراب جنة تصوروها . ولكن الواقع صدم الكثيرين : المجتمع تمزقه الخلافات ، الأساس الثقافى للشعب متعدد ومتباين كنتيجة منطقية لتعدد الجهات التى ورد منها سكانه ، التمييز العنصرى الذى هربوا بسببه من أوطانهم وجدوه فى دولتهم . . مع فارق بسيط – شكلى أكثر مما هو موضوعى – وهو أن سوء المعاملة التى كانوا يجدونها فى الدول التى وفدوا منها لكونهم « يهوداً » لاحقتهم فى المجتمع اليهودى لكونهم من هذا البلد أو ذاك .

ولا شك أن دراسة هذا التكوين البشرى أو – تجاوزاً – المجتمع الإسرائيلى ، يفرض نفسه على الباحث ، إذ لا يستقيم البحث فى أى موضوع يتعلق بدولة ما دون تفهم لسكان هذه الدولة . ويزداد هذا الاعتبار إلحاحاً فى مجال دراسة السياسة الخارجية لتأثرها بطبيعة تكوين المجتمع واتجاهاته فى أكثر من مجال[1] فالقوة البشرية عددياً لها تأثيرها ، وتكوين هذه القوة – أيضاً – له تأثيره ، والروح المعنوية – التى تتأثر بمدى تعدد الخلافات الداخلية وعمقها – تحدد مدى فعالية القيمة العددية للسكان فى مؤازرتهم للسياسة الخارجية لدولتهم .

وقد يأتى هذا الفصل مطولاً بما لا يتناسب مع العرف السائد فى الكتابة العلمية والخاص بتحديد الأحجام المقارنة بين الفصول المختلفة للكتاب الواحد ، خاصة وأن

(١) يبحث الباب التالى – الثالث – العوامل المؤثرة فى رسم استراتيجية إسرائيل . وتبدو فيه أهمية التكوين الاجتماعى فى الدولة على السياسة الخارجية .

هذا الفصل ، والسابق عليه ، يعتبران مقدمة للموضوع الأساسى . ولكننى أستأذن القارئ فى أن أخرج على القيود العلمية — الجامدة أحياناً — لإلقاء مزيد من الضوء على المجتمع الإسرائيلى وخاصة من النواحى التى لم تطرقها المراجع العربية بكثرة . فليس من المتصور — عند دراسة الخطر الأول الذى يواجهنا ويهدد أجيالاً قادمة من أبنائنا — أن نتقيد بشكليات تبعدنا عن سرد الجوهر ، أو قيود تغل أيدينا عن المساهمة بأكبر قدر ممكن من الخدمة العامة .

مراحل تكوين المجتمع الإسرائيلى :

يمكن التمييز بين فترتين فى تكوين المجتمع الإسرئيلى ، كان لكل منهما طابع مميز ترك آثاره على الواقع الاجتماعى الذى تعيشه إسرائيل اليوم .

١ — مرحلة الريادة (١٨٨٠ — ١٩١٩) :

شهد التاريخ قديماً هجرات صغيرة متقطعة ليهود أوربا والشرق الأوسط إلى فلسطين ولكن الهجرة القومية الحقيقية ترجع إلى نشأة الصهيونية السياسية .

وقد جاءت بداية الهجرة الجماعية فى أعقاب المؤتمر الصهيونى الأول من روسيا القيصرية نتيجة لاضطهاد القياصرة الروس لليهود الذين فروا إلى أوربا وأمريكا وتوطن جزء منهم فى فلسطين ، وصلوا إليها إثر ظهور عصر الإصلاح فى أوربا ، وتطور الفكر اليهودى ، وإفاضة بعض الكتاب اليهود فى فكرة القومية اليهودية .

ولقد كان للرواد الأول دور كبير فى تشكيل أسس الحياة الإسرائيلية ، وبرغم قلة عددهم[١] ، فقد تركت مستعمراتهم طابعها على المجتمع الناشئ . فقد كانت الأهداف التى عملوا من أجلها هى تحقيق الصهيونية الاشتراكية . فمن أجل تحقيق الصهيونية — الاستقلال الذاتى لليهود — بأهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية ، حرصوا على إنشاء الأجهزة السياسية شبه المستقلة بمساعدة سلطات الانتداب البريطانى ، وكان للوكالة اليهودية دور رئيسى فى تنمية النشاطات الاقتصادية اليهودية فى فلسطين[٢] . كذلك حرصوا على إحياء الثقافة اليهودية واللغة العبرية ، مع حرصهم

---

(١) بلغ عدد الرواد الأول فيما بين ١٨٨٠ — ١٩٢٠ ، ٨٠ ألف يهودى فقط .

(٢) كانت الوكالة اليهودية تسيطر على كافة النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لليهود فى =

على الارتباط بين الثقافة الأوربية الحديثة وثقافتهم اليهودية .

وفى مجال تحقيق الاشتراكية حرص الرواد الأول على غرس مثل معينة فى مستعمراتهم التى أنشأوها (أهمية العمل اليدوى — تناسب الأجر مع الاحتياجات الاجتماعية . . إلخ) وكان الهستدروت فى تلك الفترة المحرك لتحقيق الاشتراكية وكان نشاطه بلا حدود حتى غدا دولة داخل الدولة .

وكان مجتمع الرواد الأول متقارباً مترابطاً ، نتيجة صغره وتجانسه ، إلا أن ذلك لم يمنع نمو الأحزاب السياسية المنفصلة[1] . فرغم أن هؤلاء الرواد من المهاجرين جمعتهم فكرة مشتركة ، إلا أنهم اختلفوا حول أسس إعادة بناء الأمة . فقد حوى المجتمع اليهودى منذ ذلك الوقت مجموعات مختلفة الاتجاهات : فكان هناك الماركسيون ، والأحزاب الدينية المعتدلة والمتطرفة ، والأحزاب ذات الاتجاهات المتباينة بين المتطرفين يميناً أو يساراً . ولم تكن السياسة مجرد تنافس بين مصالح مختلفة بقدر ما كانت تمثيلاً للفلسفات الاشتراكية . وقد كانت الأجهزة القومية مثل الهستدروت[2] والوكالة اليهودية فى حد ذاتها منظمة عن طريق الأحزاب السياسية .

=فلسطين ، فكانت لها إدارات تختص بالاقتصاد ، الصحة ، التعليم . . إلخ وبذلك كانت تمثل حكومة غير رسمية فى فلسطين ، الأمر الذى ساعد على السيطرة المركزية المنظمة فى الإعداد لإعلان قيام الدولة .

(١) تعتبر غالبية هذه الأحزاب فروعاً لحركات عمالية يهودية عالمية .

(٢) تأسس الهستدروت (الاتحاد العام لعمال إسرائيل) عام ١٩٢٠ وكان الهدف من إنشائه هو العمل على الدفاع عن مصالح العمال اليهود وتوفير العمل لهم ونشر المبادىء الصهيونية والاشتراكية بينهم . ثم بدأ الهستدروت منذ سنوات يضم العمال العرب أيضاً .

ولكن دور الهستدروت لم يقتصر على الدفاع عن الحقوق العمالية وإنما ساهم بدور هام فى الفترات الأولى السابقة على قيام الدولة فى سبيل تحقيق الأهداف السياسية للحركة الصهيونية التى تتمثل فى إقامة الدولة . فكان له دوره فى الهجرة على نطاق واسع ، والاستيطان الزراعى ، والمساهمة فى المنظمات العسكرية الإرهابية ، وشراء الأراضى بالتنسيق مع الصندوق القومى والصندوق التأسيسى .

وقد تحول الهستدروت من نقابة أو اتحاد عمالى إلى منظمة تسيطر على عصب الاقتصاد الإسرائيلى وتشكل كياناً اقتصادياً قوياً ، وهو الاتجاه الذى بدأ بوضوح منذ تعديل دستوره وتوسيع مهامه فى عام ١٩٥٧ . والكيان الاقتصادى للهستدروت أحد الأنظمة الثلاثة التى تشكل الاقتصاد الإسرائيلى (قطاع تعاونى يمثله الكيان الاقتصادى للهستدروت ممثلا فى جمعياته وشركاته التعاونية — القطاع العام ويتمثل فى المؤسسات الحكومية التى تساهم فيها كل من الوكالة اليهودية والهستدروت — القطاع الخاص وتمثله المشروعات الفردية والاستثمارات المملوكة لأشخاص محليين أو أجانب) .

ولكن على الرغم من أن الهستدروت يستهدف رسمياً الحفاظ على مصالح الطبقة العاملة إلا أن الواقع يخالف ذلك . فمع بداية الستينيات — وخاصة بعد استقالة بنحاس لافون — خرج الهستدروت عن مهامه التقليدية حيث أصبح يقوم بدورين متناقضين : دور كصاحب عمل ، ودور كدافع عن مصالح=

وقد شهدت الفترة من ١٨٨٠ حتى نهاية الحرب الأولى هجرة يهودية بطيئة ولكن مستمرة . وخلال هذه السنوات الأربعين أسست قرى كبيرة ، وتكونت مدينة تل أبيب الجديدة ، وكان معظم المهاجرين فى هذه الفترة من يهود شرق أوربا ، لعب الرواد الأول منهم أدواراً قيادية فى الشئون العامة . إلا أن غلبة يهود شرق أوربا لم يمنع تعدد العناصر التى شكلت المجتمع وهو فى طور التكوين ، ولكن ذلك كان على نطاق ضيق وظل الأوربيون هم العنصر السائد المسيطر ، فى حين ظلت الطوائف الدينية والقادمة من الشرق الأوسط على هامش الحياة الاجتماعية والسياسية ، ساعد على ذلك انعدام الاتصال تقريباً بينهم وبين العناصر الأوربية .

٢ — مرحلة الهجرة الجماعية :

بدأت أعداد الوافدين إلى إسرائيل من المهاجرين فى التزايد بصورة واضحة ، فوصل إلى فلسطين آلاف اليهود البولنديين خلال العشرينات وأوائل الثلاثينات ، كما دخلها اليهود الألمان هرباً من الاضطهاد النازى ، وكانت نتيجة هذه الهجرات الجماعية أن ارتفع تعداد اليهود فى فلسطين من ١٢٢,٠٠٠ إلى ٤٧٠,٠٠٠ فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٥ ١٩٤٠ .

وقد احتوت هذه الزيادة على عناصر اجتماعية جديدة ، وكان عدد كبير من البولنديين والألمان يمثلون الطبقة المتوسطة . وقد أدى ذلك إلى انفصال مادى

= العمال . وأصبح يرجح الدور الأول تحت ستار المحافظة على اقتصاد الدولة والسياسات الاقتصادية ، وأصبح يخدم فى الحقيقة سياسة الحزب المسيطر (الماباى) صاحب الأغلبية فى الكنيست والحكومة والهستدروت . وأصبحت شركات الهستدروت تحاول تحقيق أقصى ربح ممكن دون مراعاة لحاجة العمال الاستهلاكية ، ولم تنفذ شركات الهستدروت القرار الذى اتخذه فى عام ١٩٥٦ والذى ينص على إشراك العمال فى مجالس إدارات الشركات والمؤسسات ، كذلك عمدت شركات الهستدروت على فصل العمال الذين يقومون بمظاهرات رغم اتباعهم كافة الإجراءات القانونية فى تنظيم هذه المظاهرات .

ويسيطر الهستدروت على ٢٦٪ من إجمالى الإنتاج القومى ، وتبلغ مساهمته فى القطاعات الاقتصادية : ٥٣٪ فى قطاع الزراعة ، ٢٥٪ فى الصناعة ، ٤٠٪ فى قطاع التشييد ، ٥٣٪ فى قطاع النقل والمواصلات ، ٢٠٪ فى قطاع الخدمات .

ويلاحظ فى الفترة الأخيرة أن القطاع الخاص يتوسع باطراد فى إسرائيل على حساب القطاعات الأخرى وخاصة فى مجال الصناعة . ومرد ذلك حجم الاستثمارات الأجنبية ، وتوسع الهستدروت فى قطاع الصناعة بالمشاركة مع رأس المال الأجنبى وعدم اتجاهه للتوسع فى نطاق المؤسسات التعاونية .

حيث أصبحت مدن مثل ناهريا، ناتانيا، وبعض أقسام حيفا، مكتظة بالطبقة المتوسطة من المهاجرين الألمان . وتعتبر هذه الهجرة الواسعة وما صاحبها من تفاوت ثقافى نقطة تحول هامة فى تكوين المجتمع الإسرائيلى .

وفى منتصف الثلاثينات برزت المشكلة الفلسطينية على الصعيد الدولى ، وازدادت قوة الطوائف والأقليات اليهودية التى أرادت الإسراع من معدلات الهجرة ، ساعدها على ذلك العداء الألمانى للسامية . وقد عارض سكان فلسطين من العرب الهجرة اليهودية بشدة حين شعروا بخطرها على وطنهم وطالبوا بالاستقلال الذاتى العربى ثم ازداد تيار الهجرة الجماعية خلال الحرب الثانية نتيجة الاضطهاد النازى لليهود[1] ثم فتح المعسكرات النازية إثر انتهاء الحرب . وطالب اليهود بريطانيا بإعلان الاستقلال كما طالبها بذلك أيضاً السكان العرب، ولكن كان لكل منهما دوافعه : اليهود يريدون الدولة القومية اليهودية ، والعرب يريدون الاستقلال فى بلادهم الذى يعد لهم حقاً ووعداً من بريطانيا به فى مقابل مساعدتهم لها خلال الحرب .

ثم أعقب ذلك طرح المشكلة الفلسطينية أمام الأمم المتحدة ، ثم إصدارها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ إلى إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ . وفى خلال هذه الفترة ارتفع اليهود فى فلسطين من ٨٥,٠٠٠ عام ١٩١٤ إلى ١,٢٠٣,٠٠٠ فى أوائل عام ١٩٥٠ .

فقد نتج عنها خليط اجتماعى غير متجانس اختلف معه المجتمع عما كان عليه قبل ١٩٤٨ بالذات[2] ، فضلاً على أن هجرة ما بعد ١٩٤٨ لم تكن على أساس عقائدى وإنما كانت هروباً من أوضاع معينة لاقاها بعض اليهود فى الخارج ، ونتيجة تشجيع الصهيونية العالمية للآخرين . وبمعنى آخر فإن الهجرة إلى إسرائيل فى ذلك الوقت كانت عن طريق الدفع لا الجذب، وأدخلت إلى المجتمع معها فرعيات من حضارات مختلفة تماماً تمثلت على وجه التخصيص فى يهود الشرق الأوسط ، أو اليهود الشرقيين .

(١) حاول اليهود التضخيم من أعداد ضحايا الاضطهاد النازى كسباً لعطف الحلفاء ودفعاً لجهود الحركة الصهيونية لإعلان قيام الدولة .

(٢) فى خلال ١٩٤٨/١٩٤٩ هاجر إلى إسرائيل من اليهود أكثر من ٧٠,٠٠٠ ألمانى، ٢٢٠,٠٠٠ بولندى ، ٤٠٠٠ يمنى ، واتسع نطاق الهجرة من يهود العراق ويهود شمال أفريقيا .

القوى الاجتماعية فى إسرائيل :

نتيجة اختلاف مصادر المهاجرين التى وفدوا منها إلى إسرائيل ، وتنوعهم الثقافى ، ولأسباب عنصرية وسياسية ، تعددت القوى الاجتماعية فى إسرائيل ونشأت مجموعات عنصرية. فاليهود البولنديون على سبيل المثال يتجمعون مع بعضهم ويقيمون علاقات اجتماعية فيما بينهم ويقيمون المنظمات والجمعيات السياسية الوطنية الخاصة بهم ، ولكن أياً من هذه المجموعات لا يقيم علاقات اجتماعية مع الأخرى[1] . ومما زاد من انفصال هذه المجموعات بعضها عن بعض أن المهاجرين داخل المجتمع رتبوا — على أساس اجتماعى — إلى درجات متفاوتة ، بعضهم مستواه منخفض (اليهود الشرقيون) والبعض الآخر مستواه مرتفع (اليهود الغربيون) . ولا شك أن فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية يبدأ من التعرف على أبرز القوى الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع :

١ — اليهود الغربيون :

وهم المجموعات الأوربية من المهاجرين الذين وفدوا من دول أوربا وأمريكا وخاصة من روسيا ، وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر . وقد كان اليهود الغربيون يمثلون العنصر الغالب فى المجتمع حتى عام ١٩٥٦ حين تزايدت معدلات الهجرة من دول الشرق الأوسط فأصبحوا يكونون حالياً ٤٣٪ من التعداد الكلى فى المجتمع . ومن اليهود الغربيين كانت الأغلبية الساحقة للرواد الأوائل الذين قامت الحركة الصهيونية على أكتافهم ، وكانوا طليعة المهاجرين إلى فلسطين لدوافع عنصرية ودينية ساعد الاضطهاد الذى لاقوه على تنميتها . وهؤلاء هم الذين يسيطرون على الحركة الصهيونية ، والذين أسسوا الكيان الاجتماعى للدولة بالمستعمرات التى أنشأوها على أسس اشتراكية ، والذين تمكنوا من خلق كيان سياسى واقتصادى بقيام الدولة ، وهم الذين يسيطرون اليوم على الحكم وعلى المناصب القيادية والقوات المسلحة ،

(١) يتركز المهاجرون القدامى (قبل ١٩٤٨) فى تل أبيب والقدس وحيفا ، فى حين يعيش المهاجرون الجدد فى البلدان الجديدة فى الشمال والجنوب ، وتتركز كل طائفة متميزة عن غيرها (فى التقاليد أو اللغة) حول بعضها وتكون تجمعاً عنصرياً . . . وتعيش الطوائف الدينية المتعصبة فى القدس وتل أبيب .

ويتميز اليهود الغربيون بارتفاع مستواهم الثقافى والتكنولوجى ومن ثم مستواهم المعيشى ، ويعتبر هذا التمييز هو سبب سيطرتهم على المجتمع . ويمكن التمييز فى نطاق اليهود الغربيين بين الرواد الأوائل الذين أسسوا الدولة ، وبين المهاجرين الغربيين الذين وفدوا بعد ذلك . حيث اتبع الرواد الأول الاشتراكية طريقاً ، على حين كوّن من تلاهم من مهاجرى الغرب الطبقة المتوسطة فى المجتمع .

وتوجد خلافات كثيرة بين اليهود الغربيين حيث أقاموا الأحزاب المتباينة ، وهناك تفاوت كبير بينهم من ناحية التمسك بالدين والتعاليم اليهودية .

٢ ــ اليهود الشرقيون :

وهؤلاء هم المهاجرون من دول آسيا وأفريقيا وغالبيتهم من يهود دول الشرق الأوسط وتزيد نسبتهم قليلاً فى الدولة على نسبة اليهود الغربيين. ويختلف اليهود الشرقيون عنهم فى انخفاض مستويات معيشتهم نتيجة انخفاض مستواهم الثقافى والفنى ، ويشتغلون بصفة عامة فى الأعمال اليدوية[١] ويعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية ، كما يلاحظ أن التعصب الدينى فى إسرائيل يتمثل أساساً فى اليهود الشرقيين . ويمكن القول بأن المجتمع يشهد تفرقة واضحة بين اليهود الغربيين والشرقيين هى فى الواقع أخطر مظاهر التفرقة الاجتماعية[٢] .

ويعتبر المسئولون الإسرائيليون أن من أهم الأخطار التى تواجه مستقبل الدولة هو تزايد نسبة اليهود الشرقيين على اليهود الغربيين سواء زيادة طبيعية أم عن طريق الهجرة ، وذلك لأن النقص النسبى لليهود الغربيين يعنى تناقص الطبقة ذات الكفاءة الفنية العالية التى تحتاج إليها إسرائيل فى تقدمها العلمى[٣] .

---

(١) ويتناقض هذا الواقع مع ما يعتقده اليهود الشرقيون من أنهم أعظم قدراً من اليهود الغربيين لأنهم من سلالة إبراهيم .

(٢) تضم الوزارة الإسرائيلية (١٨ وزيراً) منهم وزيران فقط من اليهود الشرقيين ، كما يمثل الشرقيين من اليهود ١٨ عضواً فى الكنيست (١٢٠ عضواً) .

(٣) هناك عدة تصريحات لدافيد بن جوريون وليفى أشكول وغيرهما تؤكد هذا المعنى وتوضح مدى الخطورة التى يعلقونها على مستقبل الدولة نتيجة لتزايد اليهود الشرقيين ، خاصة وأنهم يعتبرون إسرائيل ــ على حد تعبير زعمائها ــ جزءاً من الحضارة الغربية . ومن ناحية أخرى فإن المسئولين الإسرائيليين يرون أن التركيز على هذا الخطر يحث الأقليات اليهودية فى دول الغرب على الهجرة إلى إسرائيل .

الخلافات الدينية بين اليهود :

يرجع التوتر الموجود على أساس العقيدة بين المتعصبين دينياً والعلمانيين إلى أيام الانتداب البريطانى. فى تلك الفترة كانت الطائفة اليهودية فى فلسطين تشمل أغلبية دنيوية وأقلية دينية متعصبة . وقد حافظت الهجرة الجماعية فيما بعد على هذا التوازن .

ويدور الخلاف فى هذا المجال حول ذلك القدر من الحياة العامة الذى يجب أن تحكمه التقاليد الدينية المتعصبة . فالمتعصبون دينياً يودون التوسع فى هذا القدر ، فى حين يأمل العلمانيون فى الحد منه أو التخلص كلية من القيود الدينية . ومنذ ١٩٤٨ لم يتوسع الإشراف الدينى ، وفى نفس الوقت لم ينكمش ، فهناك حالة من التوازن المتفق عليها ضمنا[١] يعد أبرز مظاهرها إشراك الحزب الدينى القومى فى الحكم وهو أكثر الأحزاب الدينية شعبية فى الدولة .

وقد سمحت الأغلبية غير المتعصبة دينياً بهذه القيود لعدة اعتبارات : فالخلافات حول السياسة الدينية قابلة للانفجار فى أية لحظة ولا داعى لإضافة مشكلة جديدة إلى ذلك المجتمع الملىء بالمتناقضات ، كما أن الأحزاب الاشتراكية وجدت الأحزاب الدينية أكثر تفاهماً معها من تلك الأحزاب المتطرفة يميناً أو يساراً ، هذا بالإضافة إلى أن المجتمع اليهودى الذى يجد أصوله فى الصهيونية لم يزل متعلقاً بالدين بدرجات متفاوتة[٢] .

٣ ــ الأقلية العربية :

تشكل الأقلية العربية بفئاتها (مسلمين ــ مسيحيين ــ دروزاً) حوالى ١٠٪ من مجموع سكان إسرائيل[٣] . وتمثل الأقلية العربية الطبقة الدنيا فى المجتمع الإسرائيلى

---

(١) من النقاط التى أمكن التفاهم بشأنها فى السنوات الأولى عقب قيام الدولة هى : توقف المواصلات العامة يوم السبت ــ إشراف السلطات الدينية على الزواج والطلاق ودفن الموتى ــ إعفاء السيدات من الخدمة فى القوات المسلحة إذا تقدمن بما يثبت أنهن من الطائفة الدينية . ويقابل أى نقض لهذه الحدود المتفق عليها عرفياً بثورات عارمة من المتعصبين دينياً .

(٢) من أبرز المجالات التى يحكمها الدين اليهودى فى إسرائيل : الجيش ــ النظام الضرائبى والهندسة المعمارية .

(٣) تناقص عدد الأقلية العربية من سكان فلسطين من ٧٤٠,٠٠٠ إلى ١٦٠,٠٠٠ تحت ضغط الإرهاب الصهيونى وذلك فى الفترة من عام ٤٧ ــ ١٩٤٩ . ثم بدأ عددهم فى التزايد بعد ذلك عن طريق التكاثر الطبيعى .

وأقل الفئات ثقافة ورعاية اجتماعية . وهى تخضع لنظم داخلية خاصة ولإحكام الرقابة عليها إذ تعتبرها إسرائيل بمثابة طابور خامس يهدد أمنها الداخلى . وقد فشلت السلطات الإسرائيلية حتى الآن فى محاولات تهويد وإدماج الأقلية العربية فى المجتمع اليهودى رغم تجريد غالبية أفرادها من ممتلكاتهم ورغم الجهود الضخمة التى تبذلها لتحقيق هذا الهدف[١].

وتتفاوت معاملة السلطات الإسرائيلية لتلك الأقلية طبقاً للعقيدة الدينية . فالدروز (حوالى ٣٢ ألفاً) يعتبرون فئة متميزة وذات ولاء كامل للدولة ، لذلك سمح لهم بالاشتراك فى القوات المسلحة وفى حرس الحدود بصفة خاصة . أما المسيحيون (حوالى ٥٥ ألفاً) فيعاملون معاملة أفضل من العرب المسلمين (حوالى ١٧٥ ألفاً) الذين يواجهون أدنى مستوى معيشى وثقافى فى الدولة[٢] .

وقد حاول المسئولون الإسرائيليون فى الفترة الأخيرة استغلال الأقلية العربية سياسياً فى الصراع العربى الإسرائيلى وذلك بمحاولة إظهار إمكانية التعايش العربى اليهودى أمام الرأى العام العالمى . ويعد ذلك جزءاً من مخطط سياسى ودعائى عام تحاول من خلاله إسرائيل إيجاد حوار بين العرب واليهود سواء داخل الدولة أو فى بعض الدول الأجنبية[٣] .

وتعمل الحكومة الإسرائيلية على التلويح لأفراد الأقلية العربية ببعض الخدمات الاجتماعية والثقافية ، وبإمكانية توليهم بعض المناصب القيادية . إلا أن الدافع إلى ذلك كله لا يعدو أن يكون تظاهراً لتحقيق مكاسب دعائية معينة سواء فى المجال الدولى أو فى المجال الداخلى ، حتى إن إلغاء حكومة أشكول للحكم العسكرى الذى تخضع له الأقلية العربية — وهو ما كان موضع صراع عنيف بين الأحزاب عامة

---

(١) من بين الجهود التى تبذل فى سبيل إدماج وتهويد الأقلية العربية فى المجتمع السماح للعمال العرب بالانضمام إلى عضوية الهستدروت وممارستهم لحقهم فى انتخاباته العامة ، والجهود الحكومية فى مجال تطوير القرى العربية ، وإدخال التعديلات فى برامج التعليم بحيث تشمل التاريخ العبرى واللغة العبرية بهدف نشر الثقافة والتقاليد العبرية بين الشباب العربى .

(٢) يتركز ٨٠٪ من الأقلية العربية فى القسم الشمالى من البلاد ، ١٥٪ منهم من البدو فى جنوب بئر سبع ، وفى كلتا المنطقتين يمثلون أقلية بين اليهود . وكذلك فإن ٨٠٪ من الأقلية العربية يعيشون فى الريف ، ٢٠٪ منهم فى المدن ، وهذه النسبة عكسية بالنسبة للسكان اليهود . وتعتبر القرى العربية منفصلة عن الطوائف اليهودية الأخرى .

(٣) عقدت اجتماعات ضمت طلابا عرباً ويهوداً فى كل من فرنسا وسويسرا وألمانيا الغربية .

فى الكنيست — لم يكن سوى نقل لسلطات الحكم العسكرى من يد رجال الجيش وإسنادها لسلطة الشرطة .

وقد وجدت الأقلية العربية فى الحزب الشيوعى الإسرائيلى أفضل الأحزاب التى تعبر عن مصالحها واتجاهاتها السياسية ، وذلك برغم محاولات بقية الأحزاب الاشتراكية اجتذاب أفرادها كى تستفيد من أصواتهم الانتخابية .

سيطرة العناصر العسكرية فى المجتمع :

ترجع نشأة الجهاز العسكرى فى إسرائيل إلى ما قبل قيام الدولة حين أنشئت عدة عصابات إرهابية فى فلسطين لتفرض بالقوة ما تعجز السياسة عن التوصل إليه فى سبيل التمهيد لقيام الدولة ، وفى مقدمة ذلك حمل السكان على الفرار من أراضيهم. ثم أنشئ بعد ذلك الفيلق اليهودى الذى حارب جنباً إلى جنب مع الجيش البريطانى والذى كان الهدف الحقيقى للوكالة اليهودية من إنشائه هو إيجاد عناصر عسكرية قوية مدربة قادرة على حماية أرض فلسطين فور قيام الدولة لمواجهة احتمالات العدوان العربى لاستعادة الحق العربى .

ولما كانت مشكلة إسرائيل الكبرى هى أمنها القومى ، أو مشكلة ضمان وجودها واستمرار بقائها ، فإنه كان طبيعياً أن تسيطر العناصر العسكرية وعلى رأسها بن جوريون على الأوضاع السياسية بعد قيام الدولة . فنتيجة للعداء العربى ، وضعف القوة البشرية لإسرائيل مقارنة بمثيلتها فى الدول العربية ، وإصرار الشعب الفلسطينى على العودة إلى أرضه ، والاحتمالات التى يتركها خروج الاستعمار القديم بقواعده من الشرق الأوسط التى بدأت فى الزوال الواحدة بعد الأخرى ، تصبح القوة — والقوة وحدها — هى القادرة على الحفاظ على الكيان الإسرائيلى فى الامتحان الأخير عند مواجهة القوة العربية مجتمعة . وهو امتحان لم تدخله إسرائيل بعد سواء فى ١٩٤٨ أو ١٩٥٦ أو ١٩٦٧.. فالمواجهة قادمة يوماً بين ذلك الكيان الشاذ وبين الملايين العربية القادرة على توريث الحقد لأبنائها وتوعيتهم بأبعاد ذلك الوجود الغريب . . وفى هذه المواجهة لن يكون أمام إسرائيل إلا القوة سلاحاً ودفاعاً. ذلك تعرفه إسرائيل جيداً ، ومن هنا كان اضطرارها للخضوع لسيطرة العسكريين .

وتتشكل العناصر العسكرية فى إسرائيل من هيئة أركان حرب الجيش ، والضباط المحترفين فى الجيش الإسرائيلى ، وأجهزة المخابرات العسكرية والسياسية ، ومعاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأركان، وكل التنظيمات التى يمتد إليها إشراف وتوجيه الجيش الإسرائيلى ، وأفواج الضباط السابقين الذين يمسكون بكل مرافق إسرائيل ويتلقون تعليماتهم من الجيش بصرف النظر عما تقوله السلطة المدنية الرسمية ، وجماعة السياسيين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش الإسرائيلى .

ولما كانت هذه العناصر هى التى عملت على إنشاء الجهاز العسكرى فى إسرائيل وبدأت عملها فى هذا المجال فى فترة سابقة على قيام الدولة ، فقد كان طبيعياً أن تكون هذه العناصر من اليهود الغربيين والرواد الأوائل .

وتتضح سيطرة هذه العناصر بمراجعة أوجه النشاط التى تسيطر عليها فى الدولة لارتباطها بالنشاط العسكرى . فهى تشرف على قوة العمل البشرى لأن هذه القوة هى نفسها جيش الاحتياط الإسرائيلى ، وتشرف على الزراعة لأن المستعمرات الزراعية خط دفاع أول ومنشآت دفاعية عسكرية ، وتشرف على الصناعة لأن الصناعات المتصلة بالأمن لها الأولوية المتقدمة ، وتشرف على التعليم حتى يكون لدى الأجيال الجديدة حوافز القتال ، وتشرف على السياسة الخارجية لأن السياسة الخارجية لأى بلد فى نهاية المطاف تخدم أمنه . ويقوم الجيش فى مجتمع المهاجرين الإسرائيلى بدور بوتقة الانصهار لكل العناصر المتعددة الأصول واللغات والعادات .

وتتضح مدى سيطرة العناصر العسكرية من اضطرار ليفى أشكول، الذى يمثل الاتجاه المعتدل فى إسرائيل ، إلى السماح بحالات العدوان المحدود على كل من الأردن وسوريا كرد على حركات التسلل والتخريب الفلسطينى إلى داخل إسرائيل . فقد كان ذلك محاولة من جانبه لطمأنة الرأى العام الداخلى ، وقبل ذلك وفوقه ، إرضاء تطرف العناصر العسكرية .

وقد بدأ ضغط هذه العناصر على ليفى أشكول والحكومة الإسرائيلية واضحاً حين وقف رئيس الوزراء فى أعياد الاستقلال يهدد سوريا — إذا لم تتوقف عن تشجيع حركات التسلل من أراضيها على حد زعمه — بأن الجيش الإسرائيلى قادر على نقل المعركة إلى قلب سوريا ذاتها . . وكان هذا الموقف المتطرف من أشكول ، وما تبعه

من حشود عسكرية على الجبهة السورية ، يمثل نهاية مقاومة رئيس الوزراء للعناصر العسكرية التى كانت تنادى بغزو سوريا . وفى تقديرنا أن هذا الخضوع جاء تحت ضغط رهيب من هذه العناصر إثر وضعها اللمسات الأخيرة لخطة عدوان يونيو ١٩٦٧ مع المخابرات المركزية الأمريكية التى اشتركت مع هذه العناصر إعداداً وتنسيقاً وتشجيعاً .

مرونة التحرك الاجتماعى :

بعد تتبعنا للخطوط العامة لتطور المجتمع الإسرائيلى ، والقوى الاجتماعية التى يتكون منها ، والمشكلات الرئيسية التى يواجهها والتى تقوم على أساس عنصرى ، يثور التساؤل حول إمكانية ذوبان هذه المشكلات بالتعايش بين أفراد المجتمع الإسرائيلى واحتمالات نجاح الجهود الحكومية التى تبذل فى هذا السبيل[١] .

وفى محاولة الإجابة عن هذا التساؤل يجب دراسة مرونة التحرك الاجتماعى[٢] فى الدولة ، إذ كلما كان انتقال الفرد من طبقة إلى أخرى أمراً يسيراً تضاءلت آثار النزعات العنصرية بصورة تلقائية إذ تستبدل الشخصية العنصرية فى هذه الحالة بالشخصية الطبقية ، وبالتالى لا يصبح المواطن مهاجراً أو ابن مهاجر وإنما يصبح عضواً فى طبقة من طبقات المجتمع .

وفى حالة إسرائيل بالذات فإن قياس مرونة التحرك الاجتماعى تختلف وفق الطريق الذى يسلكه المهاجر . فلو أنه انضم إلى مستعمرة زراعية فإنه يصبح بسرعة جزءاً من المجموعة ذات المكانة أما إذا اختار المهاجر نمط الطبقة المتوسطة فى معيشته

---

(١) تبذل الحكومة الإسرائيلية جهوداً كبيرة من أجل خلق التجانس بين المجموعات الاجتماعية المختلفة السابق الإشارة إليها ويتمثل ذلك فى : التأهيل المبدئى الذى يحصل عليه المهاجر من بداية ترحيله إلى ما بعد وصوله سواء فى التعريف بالدولة أو بتعلم اللغة العبرية أو بمزج عدد من الطوائف بعضها ببعض ، وتوحيد برامج التعليم فى الدولة وجعل التعليم الابتدائى إجبارياً وبالمجان وذلك للتوصل إلى حد أدنى من المفاهيم الثقافية الموحدة بين الشباب ، والدور الذى تقوم به أجهزة الإعلام الإسرائيلية والصهيونية فى الحد من التنافر بين عناصر المجتمع ، والدور الذى تقوم به القوات المسلحة ومنظمات الدفاع فى محاولة دمج الفئات المختلفة للمجندين من خلال فترة التجنيد ، وجهود الهستدروت فى المجالات الاجتماعية والثقافية بين أفراد الطبقة العاملة فى الدولة .

(٢) المقصود بمرونة التحرك الاجتماعى هو مدى سهولة انتقال الفرد من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع .

وتحدد سلوكه وفق مثلها ، فإن مرونة التحرك الاجتماعي في هذه الحالة يمكن أن تقاس بالدخل والتعليم والزواج والمهارات السياسية . ولما كان معظم المهاجرين يتسلقون سلم الطبقة المتوسطة سعياً إلى الارتقاء الاجتماعي ، فإن تحليلنا لمرونة التحرك الاجتماعي سيعتمد على العوامل السابقة الإشارة إليها .

توزيع الدخل :

يعد توزيع الدخل بين المجموعات المختلفة من السكان دليلاً جديًّا على مدى مرونة التحرك الاجتماعي . وأول ما يلاحظ في هذا المجال أن توزيع الدخول يتراوح في مدى ضيق بين سكان المدن الكبيرة وضواحيها في إسرائيل فلا نجد تفاوتاً صارخاً في دخول سكانها .

إلا أنه من الملاحظ أن تزايد دخول المجموعات المختلفة قد اتجه إلى الارتفاع بنسب غير متساوية . ففي عام ١٩٥٠ وصل صافي الدخل للنصف الأدنى من العاملين ٤٠,١ ٪ من مجموع الدخل الكلي ، ووصل دخل النصف العلوي منهم ٥٩,٩ ٪ ، في حين وصل دخل القاعدة في عام ٥٦ إلى ٣٥,١ ٪ من مجموع الدخل وحصلت القمة على ٦٤,٩ ٪[1] .

ويعتبر السؤال الحاسم هنا هو : أي المجموعات تكسب أكثر ؟ أيها يرتفع دخله بسرعة ؟ وأيها يرتفع دخله ببطء أو لا يرتفع على الإطلاق ؟

إن أول ما يستلفت النظر في الإجابة عن هذه الأسئلة أن دخول اليهود الوافدين من دول الشرق الأوسط أكثر انخفاضاً من دخول اليهود الغربيين ، كذلك فإن دخول المهاجرين القدامى أعلى من دخول المهاجرين الجدد . وتعتبر هذه الحقيقة الثانية – نتيجة منطقية لسابقتها – إذا لاحظنا أن غالبية المهاجرين القدامى هم من اليهود الغربيين ، على حين أن غالبية المهاجرين الجدد من يهود الشرق الأوسط . كذلك

---

(١) كان عدم التساوي في الدخول عقب إنشاء الدولة محصوراً في نطاق ضيق ثم بدأ في التزايد المطرد بعد رفع الإشراف على الأجور ، ووقف العمل بالبطاقات التموينية ، وتدفق الهجرات الجماعية التي غيرت من البناء الكلي للمجتمع حيث إن فيضان المهاجرين الوافدين كانوا يدخلون ضمن الطبقة الدنيا مما وسع الثغرة في المجتمع ككل ، وزادت بالتالي الفروق بين دخل القمة ودخل القاعدة .

فبالرغم من أن المولودين فى إسرائيل من أبناء مهاجرى الشرق الأوسط يحصلون على دخل أعلى من آبائهم المهاجرين من الشرق الأوسط ، إلا أنهم يحصلون على دخل أقل من أبناء المهاجرين الغربيين .

وعلى ذلك فلو رتبنا المجموعات حسب دخولها ترتيباً تنازلياً لوجدناها كالآتى :

الأوربيون القدامى (الرواد الأوائل) — المهاجرون الأوربيون الجدد — القدامى من الشرق الأوسط وأخيراً المهاجرون الجدد من الشرق الأوسط .

لذلك فبينما ازداد الموقف النسبي لجميع العائلات ذات الأصل الآسيوى والإفريقى سوءاً ، وهبط متوسط دخلهم من ٨٩ ٪ إلى ٧٦ ٪ بالنسبة للمتوسط العام فى الفترة من ٥١ — ١٩٦٠ نجد تحسناً فى الموقف النسبي للعائلات ذات الأصل الأوربى والأمريكى . لذلك فإن مزايا الارتفاع فى الدخل الحقيقى تذهب فى معظمها إلى العائلات ذات الأصل الأوربى والأمريكى على حين أن متوسط دخل الأجور والمهايا الحقيقى للعائلات من الأصل الإفريقى والآسيوى يرتفع بمعدل منخفض جداً وبطىء .

وتدلل هده النتائج — إلى جانب ما تعكسه من عنصرية واضحة — على أن المهاجرين من الشرق الأوسط لا يرتقون إلى مراكز الطبقة المتوسطة أو العليا فى الدخل ، ولكنهم يظلون فى مراكز الدخول المنخفضة ، فى حين يرتفع الدخل للمهاجرين الأوربيين بدرجة كبيرة . وعلى ذلك فإن الأوربيين — دون اليهود الشرقيين — يتميزون بمرونة التحرك الاجتماعى .

التعليم والعنصرية :

يعتبر التعليم العالى — وهو المدخل إلى الوظائف العليا والمستويات المعيشية المرتفعة حكراً على الأوربيين .

يتضح ذلك من أن أطفال مهاجرى الشرق الأوسط (الذين ولدوا فى الشرق الأوسط أو الذين ولدوا فى إسرائيل من آباء قادمين من الشرق الأوسط) يكونون ٦٠ ٪ من تعداد التلاميذ فى المدارس الابتدائية ، ٣٨ ٪ فى التعليم الثانوى ، ٥ ٪ فى التعليم العالى .

ولا يقتصر الأمر على الفرق بين المجموعتين فى التعليم ، بل إن هذا الفرق يمتد أيضاً إلى نوعية التدريب . فجميع المدارس تقريباً فى المناطق التى يكون فيها مهاجرو الشرق الأوسط أغلبية سائدة تعتبر أقل مستوى من مثيلاتها فى المناطق التى يعيش فيها اليهود الغربيون . ذلك أن هيئات التدريس والإمكانيات فى هذه المدارس تكون أكثر انخفاضاً بصورة ملحوظة من مثيلاتها فى مدارس المدن . ولما كان الالتحاق بالمدارس الثانوية أو الجامعة يعتمد على المنافسة فى امتحانات القبول ، فإن الطلاب من اليهود الشرقيين تكون فرصتهم أقل مقارنة بتلك المتاحة لليهود الغربيين . من ناحية أخرى فإن تزايد نسبة اليهود الغربيين على الشرقيين فى المدارس الثانوية ترجع كذلك إلى انخفاض الدخل الفردى ودخل العائلة بين اليهود الشرقيين ، إذ أن الحكومة لا تتكفل إلا جزئياً بمصروفات التعليم الثانوى التى تعتبر مرتفعة جداً ، مما يضطر الأطفال إلى العمل بدلاً من إتمام دراستهم . كذلك فإن الفروق الثقافية تقف عقبة أمام طلبة الشرق الأوسط ، لأن المناهج الدراسية تأخذ إلى حد كبير الصبغة الأوربية .

وتؤدى هذه الفوارق فى التعليم — التى تنشأ عن عدة عوامل أحدها انخفاض دخول اليهود الشرقيين — إلى انخفاض دخولهم نتيجة تزايد الاتجاه إلى الاعتماد على المتخصصين تخصصات عالية عند التوظف . وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بالنسبة لليهود الشرقيين بين انخفاض الدخل وبين نقص التعليم وما يفرضه من تناقص احتمالات تولى الوظائف الهامة . ويعد ذلك مظهراً آخر ودليلاً على انعدام مرونة التحرك الاجتماعى بالنسبة لليهود الشرقيين فى المجتمع الإسرائيلى .

الزواج :

يعتبر الزواج أحد الوسائل — إلى جانب التعليم — للتحرك الاجتماعى . فالزواج بزوجة أو زوج من وسط راق يرفع الزوج أو الزوجة إلى مرتبة أعلى ، هذا فضلاً عن أن الزواج بين أعضاء المجموعات المختلفة — الزواج المختلط — يكسر العوائق الثقافية والاجتماعية بينها .

وتدل الإحصائيات على أنه فى عام ١٩٦٠ كان ١٤ $\frac{1}{2}$ ٪ من حالات الزواج

بين الأوربيين وبين يهود الشرق الأوسط[١] ، ٨٥ ٪ من حالات الزواج تتم داخل كل مجموعة ولم تتغير هذه النسبة تقريباً منذ ذلك الحين .

والواقع أن هذه الأرقام المجردة لا تكشف بدقة عن دور الزواج فى « مرونة التحرك الاجتماعى » إذ ينبغى لذلك جمع معلومات عن كل من هذه الزيجات (الأساس الثقافى للزوج والزوجة ، المركز الاجتماعى للوالدين . . إلخ) إلا أنها — برغم ذلك — تعد مؤشراً لتوضيح عدم قيام الزواج بدور فعال فى تحقيق مرونة التحرك الاجتماعى فى إسرائيل [٢].

العمل السياسى :

يعتبر العمل السياسى من العوامل الحيوية فى تقدير مرونة التحرك الاجتماعى . فيمكن للمهاجر عن طريق العمل السياسى أن يرتقى إلى مراكز عليا لها مكانتها . ويعتبر هذا الأسلوب دارجاً فى المجتمعات التى تتكون فى مجموعها من المهاجرين[٣] وتعتبر الثروة مقدمة للنجاح فى مجال العمل السياسى كقاعدة عامة فى مثل هذه المجتمعات — حيث إن المجموعة العنصرية القادرة على الإسهام بالمادة فى الحزب تؤثر على اختيار المرشحين .

ويتزايد اشتغال المهاجرين الجدد بالسياسة بصورة مستمرة فى إسرائيل ، إلا أن معظمهم لم يتمكنوا حتى اليوم من السيطرة على مراكز القوة فى مناطقهم ولم يرتفعوا إلى مناصب مؤثرة . ذلك أن المهاجرين القدامى — والأوربيين منهم خاصة — يسيطرون على المراكز السياسية القوية (عضوية اللجان المركزية للأحزاب — عضوية الكنيست أو الوزارة — الرتب الكبيرة فى الجيش — المناصب الإدارية الكبيرة) .

---

(١) الملاحظ أن معظم الزيجات المختلطة تم بين فتيات الشرق الأوسط وبين شباب أوربا وأن قلة من هذه الزيجات تم بين شباب الشرق الأوسط وفتيات أوربا . ويرجع ذلك إلى أنه فى الحالة الأولى ترتقى الزوجة إلى مستوى زوجها ، فى حين يصعب تخيل ذلك فى الحالة الثانية .

(٢) تحاول الحكومة الإسرائيلية تشجيع الزواج المختلط كوسيلة لصهر المجتمع حتى إن بلدية تل أبيب خصصت مكافآت مالية لذلك .

(٣) كان لظهور الإيرلنديين والإيطاليين واليهود على المسرح السياسى فى الولايات المتحدة منذ حوالى خمسين عاماً ، أثره فى الارتفاع العام لمكانة الأقليات العنصرية .

ويرجع خضوع قيادة العمل السياسى فى إسرائيل للنخبة أو الطليعة الأوربية(١) لأكثر من سبب منها : صغر حجم الدولة وعدم أهمية السياسة المحلية (٢) مقارنة بالسياسة الوطنية مما يعرقل ظهور المهاجرين كقيادات جديدة تظهر من خلال العمل السياسى المحلى ، وتركز القوة الاقتصادية فى الأجهزة الوطنية (٣).

وكان من نتيجة سيطرة الأوربيين على قيادة الأحزاب السياسية واحتكارهم للقوة على المستوى الوطنى أن فشل المهاجرون الجدد — وغالبيتهم من الشرقيين — فى الوصول إلى أى من المناصب القيادية برغم انضمامهم إلى هذه الأحزاب.

ونخلص من تحليل مرونة التحرك الاجتماعى فى المجتمع الإسرائيلى إلى أن الفارق كبير ويستمر بين المهاجرين ككل وبين المستوطنين القدامى ، إلا أن الانفصال البارز والخطير يقع بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين وذلك نتيجة مرونة التحرك الاجتماعى بالنسبة للغربيين الذين يرتقون بسرعة إلى أعلى مراكز الطبقة المتوسطة حيث يقابلون المستوطنين القدامى ويندمجون معهم ، فى حين يكاد مهاجرو الشرق الأوسط (اليهود الشرقيون) ألا يرتقوا على الإطلاق (٤).

ولا شك أن الفوارق الكبيرة فى درجة مرونة التحرك الاجتماعى تغذى التوتر والتباين بين المجموعات العنصرية . كذلك فإن الارتباط الوثيق بين الطبقة الاجتماعية والعنصرية (بمعنى أن تصبح الطبقة الدنيا من اليهود الشرقيين ، والمتوسطة والعليا من

---

(١) تشمل الطليعة الأوربية جميع القيادات القديمة من زعماء ما قبل الدولة ، وغالبيتهم يندرجون تحت وصف العناصر العسكرية السابق الإشارة إليه ، وهناك أيضاً الجيل الأوربى الشاب الذى ولد أو تربى فى إسرائيل . وبالرغم من وجود تناقضات حادة بين أفراد الطليعة إلا أن العنصرية ليست أحد أسباب هذا التناقض لأنهم فى غالبيتهم من الأوربيين .

(٢) يرجع عدم أهمية السياسة المحلية وعدم ازدهار الحكم المحلى فى إسرائيل إلى أن المشكلات الرئيسية التى واجهتها الدولة فى عهد الانتداب البريطانى ، والمشكلات التى واجهتها بعد إعلان قيام الدولة عام ٤٨ هى مشكلات وطنية أساساً وليست محلية (الدفاع ، التنمية الاقتصادية) .

(٣) ترجع المركزية الاقتصادية إلى صغر حجم الدولة ، وحصول كل من الحكومة والوكالة اليهودية والهستدروت على بلايين الدولارات التى تصل إلى الدولة من القروض والمساعدات الخارجية ، ومركزية التخطيط الحكومى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) تتضح آثار هذه الفروق الطبقية الناجمة عن التعصب العنصرى فى مناطق الإسكان المنفصلة ، والمراكز المختلفة فى العمل ، وطريقة المعيشة ، واحتفاظ اليهود الشرقيين بثقافاتهم التقليدية أكثر من الغربيين نتيجة عدم تحركهم اجتماعياً .

الغربيين) تعطى أبعاداً خطيرة . وإذا استمر احتكار اليهود الغربيين للمراكز القيادية والعليا فإن أخطاراً جديدة تهدد المجتمع الإسرائيلى بما هو أكثر من مجرد مظاهر الاعتراض التى يستخدم فيها العنف أحياناً ، والتى يبديها اليهود الشرقيون [1] .

---

(١) أورد الصحفى اليهودى إريك رولو فى سلسلة مقالات له عن إسرائيل فى عام ١٩٦٦ (نشرت فى صحيفة لوموند) أنه لولا العداء العربى المحيط بإسرائيل واضطرار الشعب إلى التكاتف فى حدود معينة لمواجهة الخطر العربى لتفسخ المجتمع الإسرائيلى من الداخل . كذلك فإن من آرائه — التى لا نميل إلى تأييدها — أن ساسة إسرائيل رغم ادعائهم الرغبة فى الوصول إلى السلام مع الدول العربية ، إلا أن استراتيجيتهم تقوم على أساس اتباع سياسة حافة الهاوية مع الدول العربية خلال العشرين سنة القادمة حتى يتم صهر المجتمع الإسرائيلى .

الباب الثالث

أسس وأصول السياسة الخارجية الإسرائيلية

تشكل السياسة الخارجية لأية دولة من الدول جزءاً من الاستراتيجية العامة لهذه الدولة . ذلك أن هناك مجموعة من الظروف والعوامل المتصلة بالجغرافيا السياسية للدولة ، وبالمحيط الذى تعيش فيه ، وبالمشكلات الكبرى التى تواجهها ، وبنوعية الحكم القائم فيها ، تحدد استراتيجية الدولة وتحدد أيضاً الأهداف القومية لهذه الدولة . ثم تأتى السياسات المتفرعة عن هذه الاستراتيجية فى كافة المجالات – السياسة الداخلية والاقتصادية والعسكرية والخارجية – لكى تحقق جميعاً بقدر من التنسيق والتكامل بينها الأهداف التى تحددت على ضوء هذه الظروف والعوامل جميعاً .

وعلى ذلك فإن دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية يجب أن تبدأ بدراسة هذه العوامل المؤثرة فى الاستراتيجية وفى تحديد الأهداف القومية ، باعتبار أن السياسة الخارجية جزء من كل متكامل . وتتيح هذه النظرة الشاملة أن تأتى دراسة السياسة الخارجية بعد تفهم لأصولها الواقعية بحيث لا تبدو وكأنها تدور فى فراغ .

ولا شك أن التعرض لتطور العلاقات الخارجية لإسرائيل مع غيرها من العالم – دون التعرف على العوامل المؤثرة فى الاستراتيجية العامة للدولة ودون تحديد الأهداف القومية لإسرائيل – يفقد القارئ القدرة على إرجاع المواقف السياسية إلى أصولها التى تفسرها . الأمر الذى يبدو معه سرد العلاقات الدولية أقرب إلى دراسة فى التاريخ منه إلى عرض للسياسة الخارجية ، ويصعب معه تحليل مظاهر المد والجزر فى هذه العلاقات ، وأوجه التناقض التى قد تتبادر إلى الذهن لأول وهلة فى حين أنها فى الحقيقة مخطط مدروس الأبعاد .

لذلك جاء هذا الباب الذى يتعرض لأسس وأصول السياسة الخارجية متناولاً الآتى :

الفصل الأول : العوامل المؤثرة فى الاستراتيجية الإسرائيلية .

الفصل الثانى : الأهداف القومية والمبادئ التى تحكم السياسة الخارجية الإسرائيلية .

الفصل الأول

العوامل المؤثرة فى الاستراتيجية الإسرائيلية

تتحدد استراتيجية الدولة كما أسلفنا — بما يتفرع منها من سياسات فى المجالات المختلفة : داخليًا واقتصاديًا وعسكريًا وخارجيًا — بمجموعة من العوامل المتصلة بالجغرافيا السياسية للدولة (الموقع — الموارد — القوة البشرية . . إلخ) ، وبالمحيط الذى تعيش فيه ، وبالمشكلات الكبرى التى تواجهها ، وبنوعية الحكم القائم فيها . وعلى أساس هذه العوامل التى تشكل فى مجموعها أوجه القوة والضعف للدولة ومدى ثقلها فى المجال الدولى ، تتحدد الأهداف القومية التى تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها فى كافة المجالات ، بما فى ذلك المجال الخارجى .

وعلى ذلك فإن التعرف على هذه العوامل يعد ضرورة لتلمس **أوجه القوة** التى يستغلها واضعو السياسة الخارجية ، **وأوجه الضعف** التى يحاولون تلافيها وتعويضها فى عملهم الدائم من أجل تحقيق الأهداف القومية للدولة من خلال السياسة الخارجية .

ويمكن القول ابتداء إن واضعى السياسة الخارجية الإسرائيلية قد نجحوا فى رسم سياستهم متفقة مع هذه العوامل . ووفقوا خلال الفترة التى انقضت منذ نشأة دولتهم ، فى استغلال الظروف الدولية والعربية التى سادت ، سواء فى ربطهم لمصالحهم فى المنطقة بمصالح الدول الكبرى أو فى الاستفادة من التفكك العربى بما يخدم تدعيم الوجود الإسرائيلى .

وإذا كان هذا النجاح الإسرائيلى — مهما تفاوتت درجاته فى تقدير الباحثين — يرجع إلى وجود كوادر دبلوماسية ذات كفاءة عملت فى المجال الدولى منذ نشأة الصهيونية السياسية ، فإن الدول العربية قد ساهمت ولا شك فى تدعيمه سواء باتجاه البعض إلى المزايدة بالقضية المصيرية التى تشد الجماهير العربية ، أو بتطرف البعض الآخر وميلهم إلى اتخاذ مواقف أقرب إلى تصرفات المراهقة السياسية ، وانشغالهم بحساب فترات بقائهم فى الحكم ، ودفع خطر سيطرة قوى عربية بعيدة

عن أوطانهم ، كان وجودها فى مخيلاتهم حقيقة ، وكانت فى الحقيقة خيالا . شغلهم ذلك كله عن تلك الأصوات التى تعالت مطالبة بالالتزام بخطط مدروسة تقوم على حسابات دقيقة لاحتمالات الخطأ والصواب بدونها لا يستقيم العمل فى مجال الصراع الدولى المحتدم :

أولا — الجغرافيا السياسية لإسرائيل

١ — الموقع :

تحتل إسرائيل موقعاً ممتازاً حيث تعتبر ملتقى طرق المواصلات بين آسيا وأفريقيا وأوربا ، وتطل على البحرين المتوسط والأحمر .

وقد لعب الموقع على مر العصور دوراً هاماً فى تاريخ فلسطين ثم فى تاريخ دولة إسرائيل . وقد كان أحد أسباب اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة لتأثيرها على الاستراتيجية البريطانية فى الشرقين الأدنى والأقصى ، الأمر الذى اتضح من وثيقة بنرمان عام ١٩٠٧ . ونظراً للأهمية البالغة لخطوط المواصلات بالنسبة للعمليات العسكرية ، فإن موقع إسرائيل كان محط اهتمام دول الغرب عند وضعها لمشروعاتها الدفاعية عن الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقامت الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل فى بناء ميناء أسدود باعتباره قاعدة ممتازة للقوات الأمريكية فى حالة حدوث مواجهة مباشرة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

وبالرغم من تأثر أهمية موقع إسرائيل نتيجة وجودها بين دول عربية معادية تحيط بها ، إلا أن الموقع حقق عدة مزايا بالنسبة لإسرائيل .

(ا) يعتبر الساحل الإسرائيلى على البحر المتوسط (١١٧ ميلا) تأميناً للدولة فى مواجهة أخطار الحصار البرى العربى ، ويمكنها من الاتصال عسكرياً بدول الغرب .

(ب) تعتبر صحراء النقب منطقة إنذار طبيعية ضد أى هجوم تتعرض له الدولة من جانب الجمهورية العربية المتحدة ، وتسعى إسرائيل إلى تعمير هذه المنطقة

و إقامة المستعمرات الدفاعية على حدودها كخط دفاع أول ضد أية عمليات عسكرية تأتى من الجنوب .

(ج) اهتمت كل من دول الشرق والغرب بإسرائيل نتيجة تأثير موقعها على الأحداث فى المنطقة . وتستغل دول الغرب إسرائيل وموقعها المتميز كنقطة ارتكاز للنفوذ الغربى فى الشرق الأوسط . فضلاً على أن وجودها يعتبر استنزافاً لجهود وإمكانيات الدول العربية .

(د) الدعم المستمر لعلاقاتها مع دول آسيا وأفريقيا بغية إيجاد مناطق ارتكاز لها خارج نطاق الحصار العربى المفروض عليها ، وسهولة تصريف منتجاتها والحصول على المواد الخام خاصة بعد فتح الملاحة بالنسبة لها فى خليج العقبة منذ ١٩٥٦ .

(ه) إنشاء أسطول تجارى ضخم نسبياً ، ومرور خطوط الطيران والخطوط البحرية بها فكان ذلك عاملاً مشجعاً للسياحة إليها.

(و) التفكير فى مشروعات مد أنابيب البترول بين ميناءى إيلات وأسدود ، وكذلك مشروعات مد السكك الحديدية و إقامة قناة بديلة لقناة السويس داخل الأراضى الإسرائيلية .

٢ ـ المساحة وشكل الدولة :

ساعد صغر مساحة إسرائيل (٢٠٧٠٠ كم٢) على سهولة سيطرة الجهاز الحكومى على جميع أنحاء الدولة . إلا أن عدم وجود عمق استراتيجى للدولة ، وطول الحدود بالنسبة لمساحتها (٩٥١ كم) وتركز السكان فى الشريط الساحلى الغربى ، فرض عليها استراتيجية عسكرية تتلخص فى ضرورة نقل المعركة إلى خارج أراضيها[١] ، والعمل على إقامة نظام للدفاع الإقليمى يقوم على أساس التمسك بالأرض[٢] ، و إيجاد شبكة مواصلات ممتازة تربط بين جميع أجزاء الدولة حتى إذا ما تعرضت لهجوم عربى على أكثر من جبهة واحدة تمكنت من التعامل مع

---

(١) وهو أحد الدوافع التى اضطرت إسرائيل إلى البدء بالعدوان عام ١٩٦٧ .

(٢) يتلخص هذا النظام فى إقامة مستعمرات زراعية على الحدود يقوم سكانها بزراعة الأرض وفى نفس الوقت يقومون بحراسة الحدود و يعتبرون خط دفاع أول تكون مهمتهم الاحتفاظ بالأرض لأطول فترة ممكنة إلى حين وصول القوات المسلحة .

إحدى الجبهات مع تجميد الجبهات الأخرى وهو ما يستلزم سرعة نقل القوات.

وقد فرض عامل المساحة عدة اعتبارات على السياسة الخارجية أبرزها عدم التنازل عن أى شبر من الأرض الإسرائيلية مهما كانت الظروف، والعمل على "تأمين" الضفة الغربية سياسياً أو عسكرياً وذلك لتحكمها فى السهول الساحلية الإسرائيلية المكتظة بالسكان. ولذلك فإنه يعتبر من المرجح – إذا ما قبلت إسرائيل إعادة الضفة الغربية لنهر الأردن إلى الأردن – أن تشترط سيطرتها على المناطق الحاكمة فيها (طولكرم – جنين – قلقيلية) لتضمن عدم تعرضها لعمليات هجوم مفاجئ مستقبلاً من هذه المناطق يمكن أن تؤدى إلى فصل أجزاء الدولة عن بعضها.

ومن ناحية أخرى فإن المساحة المحدودة لإسرائيل واستمرار تدفق المهاجرين إليها، تجعل هناك صعوبة مستقبلة فى استيعاب هؤلاء المهاجرين. وبرغم عدم وضوح هذه الحقيقة بصورة سافرة بعد، إلا أن تيار الهجرة المتصل سوف يفرض عليها حتماً التوسع على حساب الدول العربية المجاورة.

٣ – الموارد الطبيعية والتقدم العلمى :

لا يمكن الفصل بين الموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والتقدم العلمى عند مناقشة تأثير هذه العوامل فى قوة الدولة أو ضعفها. ذلك أن وفرة الموارد الطبيعية وندرة العاملين الآخرين لا يشكل مظهراً من مظاهر قوة الدولة.

وتفتقر إسرائيل بصفة عامة للموارد الطبيعية والقوى المحركة، إذ تقتصر ثروتها المعدنية على النحاس والفوسفات وأملاح البحر الميت. ويبلغ أقصى قدر من مواردها المائية مليارى متر مكعب من المياه، إلا أنها تعتبر من الدول المتقدمة تكنولوجياً نتيجة اهتمامها بالتقدم العلمى فى استغلال أقصى قدر ممكن من مواردها المتاحة. ويساعدها على ذلك وجود عدد من العناصر الأوربية ذات التخصص التكنولوجى المرتفع، وتمويل البحث العلمى فيها عن طريق التبرعات والمساعدات الدولية لا سيما من دول الغرب، وحرصها على تبادل الخبرات بين العلماء الإسرائيليين والعلماء اليهود فى الخارج. وقد مكنها تقدمها التكنولوجى من الاستفادة من الطاقة الذرية فى المجال الاقتصادى وفى تصدير خبراتها إلى الدول النامية.

وقد أدى افتقار إسرائيل للموارد الطبيعية والقوى المحركة إلى وجود فائض فى الأيدى العاملة برغم قلتها النسبية ، وتطلع إسرائيل إلى الموارد المتاحة فى الدول المحيطة ، وقيامها بإنشاء أسطول تجارى ضخم ، واهتمامها بتدعيم علاقاتها مع الدول الأقل تقدماً كمصادر للمواد الخام وأسواق لتصريف المنتجات ، ومع الدول الأكثر تقدماً للحصول على المساعدات والهبات والقروض وجذب رءوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الرأسمالية والعمل بإلحاح من أجل الانتساب إلى السوق الأوربية المشتركة . كما انعكس هذا العامل أيضاً على قدرتها فى الاحتفاظ بقوات كبيرة الحجم أو بالدخول فى حرب طويلة الأمد . ويفسر ذلك الخطة الهجومية الإسرائيلية على الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٧[١] .

٤ – القوة البشرية :

إن تعريف القوة البشرية فى إسرائيل يمكن أن يؤخذ بأحد معنيين : **معنى ضيق** مؤداه السكان الفعليون لإسرائيل وهؤلاء عددهم ٢,٦٦٢,٠٠٠ نسمة ، **ومعنى واسع** يشمل يهود المهجر ، خاصة وأن قيام إسرائيل كان يهدف ضم يهود العالم البالغ عددهم حالياً حوالى ١٣,٥ مليون نسمة ، والذين تعمل المنظمة الصهيونية العالمية وإسرائيل على ربطهم بالدولة ضماناً لمزيد من المهاجرين وتأميناً للمساعدات المادية التى يقدمونها .

ويتكون الشعب الإسرائيلى من خليط من المهاجرين[٢] الأمر الذى أدى إلى تباين الأوضاع السياسية الداخلية فى الدولة.

وتعتبر الطاقة البشرية المحدودة فى إسرائيل أحد العوامل المعوقة للنشاط العسكرى حيث تفتقر إلى إمكانية تكوين جيش عامل كبير ، بالإضافة إلى صعوبة قيام الصناعات العسكرية الضخمة . لذلك تتبع إسرائيل نظاماً عسكرياً يتمشى مع

---

(١) كان أكثر ما يخشاه قادة إسرائيل هو أن تستمر المعركة العسكرية مع مصر لأكثر من ٧ أيام .

(٢) يلاحظ أنه فى الفترة من ١٨٨٢ إلى حوالى ١٩٢٣ كانت معظم الهجرات من يهود شرق أوربا نتيجة للاضطهاد الذى لا قوة فيها فى حين كان يتمتع يهود غرب أوربا بقدر أكبر من الحرية . وفى خلال الحرب العالمية الثانية وحتى حوالى ١٩٥٢ كانت معظم الهجرات من يهود غرب أوربا نتيجة اضطهاد النازى لهم . ومن حوالى ١٩٥٦ بدأت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل تتزايد من دول الشمال الإفريقى والدول العربية عامة وبعض دول آسيا .

إمكانياتها البشرية وذلك بإيجاد نظام احتياطى كفء ومنظمات عسكرية مختلفة (الدفاع الإقليمى) لتكون خطوط دفاع أولى ، مع الاحتفاظ بقوات عاملة قليلة نسبياً .

إلا أنه لا يمكن إغفال دور الأقليات اليهودية فى الخارج فى النشاط العسكرى الإسرائيلى . وقد وضح ذلك من الأعداد الكبيرة من الطيارين اليهود الذين تطوعوا للحرب بين صفوف الجيش الإسرائيلى خلال العدوان الأخير ، كذلك تطوع أعداد من المدنيين اليهود للحلول مكان الإسرائيليين العاملين بوظائف مدنية من الذين يشكلون الاحتياطى الذى تحتاج إليه الدولة فى فترات الحروب .

وقد انعكس تأثير القوة البشرية المحدودة ، وطبيعة تكوينها على السياسة الخارجية وهو ما يتضح من الآتى :

(ا) البحث المستمر عن مصادر جديدة للهجرة وتدعيم علاقات إسرائيل مع الدول التى تعتبر مصادر لهذه الهجرة .

(ب) الضغط المستمر على الدول التى لا تسمح بهجرة اليهود منها إلى إسرائيل وهو ما يتمثل بوضوح فى الضغط الصهيونى المستمر على الاتحاد السوفييتى بسبب موقفه من الأقلية اليهودية فيه .

(ج) تأييد دول شرق أوربا عند قيام الدولة نتيجة أن غالبية زعماء إسرائيل وجانباً من سكانها كانوا من يهود هذه الدول .

(د) إن تعدد الدول التى وفد منها سكان إسرائيل الحاليون يعطى إمكانيات ضخمة لوزارة الخارجية الإسرائيلية فى تفهم مشكلات هذه الدول ، ولأجهزة المخابرات الإسرائيلية فى التعرف بسهولة على الشخصيات التى يمكن من خلال التأثير عليها فى الدول المختلفة خدمة مصالح إسرائيل .

(هـ) تستغل السياسة الخارجية الإسرائيلية وجود الأقلية العربية وتعاون بعض فئاتها — وخاصة الدروز — مع الحكومة لكى توهم الرأى العام العالمى بإمكانية التعايش العربى اليهودى .

٥ — الروح المعنوية :

لا يمكن دراسة تأثير القوة البشرية بعيداً عن الروح المعنوية السائدة للشعب وإلا كان ذلك ابتعاداً عن الدقة فى حساب العوامل المؤثرة قوة وضعفاً فى ثقل الدولة .

والروح المعنوية ، أو المعنوية القومية ، هى **درجة التصميم** التى يدعم بها شعب سياسة حكومته الخارجية فى أوقات السلم والحرب على حد سواء وهى تشترك فى تدعيم كل ما تقوم به الحكومة من أعمال سواء فى الإنتاج الصناعى أو الزراعى ، أو فى الجهاز العسكرى والخدمة الدبلوماسية . وتعتبر المعنوية القومية بهذا المفهوم أحد العوامل الرئيسية التى لا تستطيع أية حكومة — مهما كانت ديموقراطية — أن تتابع سياستها بكثير من الفاعلية دونها . كذلك فإن المعنوية القومية هى التى تحدد مدى فعالية الجهاز السياسى فى الدولة عندما تكون البلاد فى حاجة إلى اتخاذ قرار خطير يتوقف عليه وجود الأمة وبقاؤها[1] . ومن هنا تتضح أهمية هذا العامل — المعنوية القومية — بالنسبة لإسرائيل بالذات نتيجة تطويقها بدول عربية معادية لها ومصممة على القضاء عليها .

ويعتبر عامل المعنوية القومية عاملاً متغيراً ونسبيًّا ، ولكنه يتوقف على مجموعة من الاعتبارات أهمها الآتى :

(ا) درجة ارتباط الشعب بحكومته ولا سيما فى الشئون الخارجية .

(ب) نوعية الحكم السائد : إذ تتأثر الروح المعنوية بدرجة تمثيل الحكومة للشعب ، ليس على الصعيد البرلمانى فحسب وإنما فى التعبير الصادق عن التطلعات والعقائد المتداخلة والموحدة للشعب .

(ج) طبيعة تكوين المجتمع حيث إنه كلما ازدادت الخلافات العميقة بين قطاعات المجتمع كان التأييد الشعبى الذى يمكن تعبئته لدعم سياسة خارجية معينة تأييداً ضعيفاً .

تهتم الحكومة الإسرائيلية بالروح المعنوية للشعب اهتماماً بالغاً نتيجة وجوده فى محيط معادٍ ، الأمر الذى يصبح معه انخفاض الروح المعنوية تهديداً لبقاء الدولة ،

---

(١) كان الشعب الإسرائيلى فى الفترة التى سبقت عدوان ١٩٦٧ مباشرة مصمماً على خوض الحرب مما كان يهدد بقاء الحكومة الإسرائيلية فى حالة تراجعها عن اتخاذها القرار فى هذا الشأن .

كذلك تعمل الحكومة على الحفاظ على الروح المعنوية المرتفعة تعويضاً للنقص العددى الذى تعانيه إسرائيل ، ومحاولة من جانبها تخفيض معدلات النزوح[1] التى تزايدت فى الأعوام الأخيرة .

وبمقارنة العوامل المؤثرة فى المعنوية القومية – السابقة الإشارة إليها – نجد أن هناك أكثر من عامل **يضعف** الروح المعنوية للشعب الإسرائيلى :

(ا) درجة تمثيل الحكومة للشعب : فبرغم أن الحكومة الإسرائيلية تشكل عن طريق ائتلاف يقيمه الحزب صاحب الأغلبية فى الكنيست ، إلا أن المقصود هنا هو مدى تمثيل الحكومة لتطلعات الشعب وعقائده واتجاهاته الفكرية والمذهبية . ونتيجة تعدد هذه الاتجاهات داخل المجتمع الإسرائيلى وتباينها بل تناقضها أحياناً ، تصبح أية حكومة – مهما كانت الأغلبية التى تحصل عليها – قاصرة عن تمثيل الاتجاه الغالب فى المجتمع .

(ب) تعدد الخلافات داخل المجتمع الإسرائيلى بين المتعصبين دينياً والعلمانيين ، والمتطرفين يميناً ويساراً .

(ج) إن الغالبية العظمى من الحكومة والذين يشغلون المراكز القيادية من اليهود الغربيين ، وذلك برغم الأغلبية العددية لليهود الشرقيين .

(د) انعدام تمثيل الأقليات فى الحكومة تمثيلاً حقيقياً (الأقلية العربية) ، كما أن الحكومة وإن كانت تراعى التيارات الدينية المتعصبة فى الدولة حتى لا تتعرض لهجوم الأحزاب الدينية إلا أنه لا يمكن القول إن هذه الأحزاب والتيارات لها تمثيل حقيقى داخل الحكومة .

وبرغم ذلك فإننا نجد مجموعة من العوامل التى تؤثر تأثيراً **إيجابياً** على الروح المعنوية للشعب الإسرائيلى أهمها ما يلى :

(ا) قيام الدولة على أساس دينى متعصب (حق اليهود فى فلسطين) .

(ب) العداء العربى لإسرائيل والتهديد المستمر لها مما يدفع الشعب إلى التكاتف وعدم الوصول بالخلافات إلى حد تفسخ المجتمع من الداخل .

(ج) درجة الارتباط العالية بين الشعب الإسرائيلى وبين أهداف حكومته

---

(١) الهجرة إلى خارج إسرائيل وقد بلغت عام ١٩٦٦ ما يقرب من ١٥,٠٠٠ نازح وهو أعلى رقم وصلت إليه منذ قيام الدولة .

فى المجال الخارجى . خاصة وأن الهدف القومى الأول للسياسة الخارجية هو ضمان استمرار بقاء الوجود الإسرائيلى . وهو الهدف الذى تدور حوله — حتى الآن — السياسة الخارجية للدولة .

ثانياً — الوجود الإسرائيلى فى المحيط العربى وما يفرضه من التزامات

١ — طبيعة العلاقات العربية الإسرائيلية :

واجهت محاولات الصهيونية العالمية ودول الاستعمار الغربى لإقامة دولة يهودية فى المنطقة العربية مقاومة من جانب السكان العرب فى فلسطين والدول العربية . وقد بلغ العداء العربى ذروته — فى تلك الفترة — فى الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ .

ولقد ذهب بعض المفكرين الغربيين إلى المقارنة بين طبيعة العلاقات العربية الإسرائيلية وبين العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية فى أعقاب الحرب الثانية فوجدوا بعض مظاهر التشابه فى سياسة الحصار الاقتصادى والحصار السياسى ، وسباق التسلح ، وسياسة الاحتواء . إلا أن هذا الاتجاه فى تقديرنا يعد سطحياً فى نظرته إلى طبيعة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية . ذلك أن الخلاف بين الكتلتين فى أعقاب الحرب الأخيرة كان محوره تناقضات أيديولوجية فى حين أن الموقف العربى من إسرائيل أساسه رفض الوجود الإسرائيلى كلية ؛ فاحتمالات التقارب بين الكتلتين لم تكن منعدمة حتى فى تلك الفترة التى بلغت فيها الحرب الباردة بينهما أعلى درجاتها ، أما بالنسبة للنزاع العربى الإسرائيلى فإن القضية الحقيقية تتلخص فى وجود دولة غريبة عن المنطقة ، أقامتها قوى دولية معينة بهدف تأمين بقاء نفوذها فى الشرق الأوسط . وتتناقض حضارة هذه الدولة مع حضارة شعوب المنطقة بل تسعى إلى السيطرة عليها من خلال إقامة ملك تاريخى قديم (١).

وقد اختلف تفسير طبيعة العلاقات القائمة بين الدول العربية وإسرائيل فى أعقاب توقيع اتفاقيات الهدنة . فوجهة النظر الإسرائيلية ترى فى هذه الاتفاقيات

---

(١) تراجع فى ذلك برامج الأحزاب الإسرائيلية اليمينية التى تنص على أن حدود إسرائيل الطبيعية تمتد من النيل إلى الفرات .

معاهدات صلح دائم ، فى حين تفرق الدول العربية بين الهدنة والصلح ، وترتب على ذلك أن حالة الحرب مع إسرائيل لم تزل قائمة ، ومن ثم فإن الإجراءات التى تتخذها الدول العربية حيال إسرائيل[1] تتسم بالشرعية . ولعل ذلك يفسر إصرار إسرائيل على التوصل إلى إنهاء حالة الحرب القائمة وجعلها ذلك شرطاً أساسياً فى مقابل انسحاب قواتها من الأرض العربية التى احتلتها إثر عمليات يونيو الماضى .

وقد انعكست حالة العداء العربى لإسرائيل على كافة النواحى الداخلية والاقتصادية والعسكرية والخارجية للدولة . ففى المجال الداخلى اضطرت إسرائيل إلى إيجاد نظام أمن قوى للسيطرة على كافة أفراد الشعب وخاصة الأقلية العربية[2] . كذلك نجد اتفاقاً عاماً بين كافة الأحزاب الإسرائيلية برغم خلافاتها الداخلية — حول المسائل الأساسية المتعلقة بأمن الدولة وكيانها ، وإن كانت تثور أحياناً بعض الخلافات حول الأسلوب الأمثل لتحقيق أمن الدولة[3] .

وفى المجال الاقتصادى نجحت الدول العربية من خلال حصارها ومقاطعتها لإسرائيل فى حرمانها من التعاون مع الأسواق العربية ومحاولة مد هذا الحظر إلى الدول الأخرى[4] . وبرغم أن المقاطعة العربية لم تؤد إلى خلخلة الاقتصاد الإسرائيلى وانهياره إلا أنها نجحت فى عرقلة تقدمه وخفض معدلات نموه[5] كذلك اضطرت إسرائيل

---

(١) المقاطعة الاقتصادية — منع المرور فى قناة السويس .

(٢) يتضح ذلك من تعداد أجهزة الأمن الداخلى والقوات المسلحة : وزارة الداخلية — وزارة الشرطة — وزارة الدفاع — جهاز المخابرات — مكتب رئيس الوزراء لشئون الأمن — رئاسة أركان حرب — المجلس الأعلى للدفاع .

(٣) فى الفترة الحالية يتضح هذا الخلاف حول ذلك القدر من الأرض العربية التى يجب الاحتفاظ بها تأميناً للدولة فى المستقبل .

(٤) تحاول الدعاية الإسرائيلية تصوير المقاطعة العربية بأنها كانت فى صالح إسرائيل حيث إنها اضطرتها إلى العمل من أجل تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتى .

(٥) من الأسباب التى اضعفت تأثير المقاطعة العربية على اقتصاديات إسرائيل : تدفق المساعدات والمعونات الاقتصادية الأجنبية (التعويضات الألمانية — معونات دول الغرب وأمريكا) ، فتح خليج العقبة ونمو تجارة إسرائيل مع دول آسيا وأفريقيا ، الضغط الصهيونى العنيف على الدول الأجنبية لمقاومة آثار المقاطعة العربية مع الشركات ، تحايل بعض الشركات الكبرى بإنشاء شركات تابعة لها بأسماء مختلفة تتعامل مع إسرائيل ، اضطرار الدول العربية فى كثير من الأحيان إلى التضحية بالمقاطعة فى سبيل حاجتها الاقتصادية ، عدم جدية بعض الدول العربية فى تنفيذ قرارات المقاطعة ، التقدم العلمى لإسرائيل واستغلالها لمواردها الطبيعية أقصى استغلال ممكن .

إزاء العداء العربى إلى إنشاء جيش قوى يستنزف – رغم المساعدات الأمريكية والغربية – جانباً كبيراً من إمكانياتها .

وقد كان لطبيعة العلاقات العربية الإسرائيلية تأثير واضح على مدى فعالية السياسة الخارجية الإسرائيلية فى المجال الدولى ، حيث إنه على الدول التى تتعامل مع إسرائيل أن تأخذ فى اعتبارها موقف الدول العربية منها . لذلك يمكن القول بأن مدى تأثير حالة العداء العربى على ثقل إسرائيل فى المجال الدولى يتوقف على مدى قوة وفعالية الدول العربية فى مجال السياسة الدولية . ولكننا – من ناحية أخرى – نجد عاملين مؤثرين على هذه المعادلة يخففان من أثرها على إسرائيل : **أولهما** هو عدم جدية بعض الدول العربية فى تحديد علاقاتها الخارجية على ضوء علاقات الدول الأخرى بإسرائيل **وثانيهما** أن الظروف الدولية تؤثر بطريقة غير مباشرة على العلاقة العكسية بين الثقل العربى وفعالية السياسة الخارجية الإسرائيلية . ففى ظل الحرب الباردة بين دول الشرق والغرب ، وتسابقهما لكسب الدول العربية بحكم أهمية موقعها وثرواتها الطبيعية ، يمكن لموقف الدول العربية من إسرائيل أن يمارس آثاراً بعيدة على علاقات إسرائيل الخارجية . فى حين تتأثر إيجابية النتائج التى يمكن أن يمارسها الموقف العربى فى ظل التعايش السلمى والتقارب بين القوى الكبرى .

وقد اضطرت ظروف العداء العربى لإسرائيل ، أن تعمل السياسة الخارجية الإسرائيلية فى المجال الدولى على الارتباط المستمر بإحدى القوى الكبرى ضماناً لبقائها ، وأن تبذل جهوداً كبيرة لتأكيد الوجود الإسرائيلى فى الأسرة الدولية ، ومحاولة إثبات عدم شرعية الموقف العربى منها ، وفى المجال العربى تعمل سياسة إسرائيل الخارجية على مقاومة حركات التحرر والنظم التقدمية وربط مصالح إسرائيل بمصالح بعض الدول العربية بطريقة غير مباشرة بإبراز خطورة النظم العربية التحررية على بعض هذه الدول .

٢ – الاستعداد العسكرى :

يضفى الاستعداد العسكرى على عوامل الوضع الاستراتيجى تلك الأهمية الفعلية فى بناء سيادة الدولة وتحديد ثقلها فى المجال الدولى . فالإعداد العسكرى هو إنشاء

الجهاز العسكرى الذى يدعم السياسة الخارجية المتبعة . فإذا كانت القدرة العسكرية غير متكافئة مع السياسة الخارجية فإن فعالية الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة .

ويعتبر التقدم التكنولوجى والفنى أحد العوامل الرئيسية المحددة لمدى قوة الدولة العسكرية . لذلك حرصت إسرائيل دواماً على الاحتفاظ بمستوى من التسلح يتكافأ فنياً مع مستوى الدول العربية . فمنذ كسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥ وإسرائيل تحرص على اقتناء الأسلحة التى لا تقل فى نوعيتها عن تلك التى تمتلكها الجمهورية العربية المتحدة . هذا بالإضافة إلى اهتمامها الرئيسى بنوعية الجندى المقاتل .

ويفرض هذا الاعتبار على السياسة الخارجية التزاماً أساسياً بضمان مورد مستمر للسلاح . لذلك كانت فرنسا هى المورد الرئيسى لإسرائيل فيما بين عامى ٥٤ / ١٩٦٢ ، ثم قامت ألمانيا الغربية بهذا الدور ، ثم اضطرت الولايات المتحدة بعد ذلك أن تقوم بإمداد إسرائيل بالسلاح مباشرة بعد أن امتنعت فرنسا عن تقديم التسهيلات اللازمة لتوريده حفاظاً على تحسن العلاقات العربية الفرنسية ، وامتنعت ألمانيا عن تقديمه تحت الضغط العربى عام ١٩٦٥ .

ويتزايد اهتمام إسرائيل بتحقيق تقدم مطرد فى مجال الأبحاث الذرية ليكون لها التفوق الفنى فى التسلح على الدول العربية ، فضلاً عما يمثله ذلك فى النهاية — من وجهة نظر إسرائيل — من ضمان أكيد لوجودها فى مواجهة التهديدات العربية المستمرة للقضاء عليها .

وتمارس نوعية القيادة العسكرية تأثيراً حاسماً فى مدى ثقل الدولة لتأثيرها فى تقييم قوتها العسكرية . وتهتم إسرائيل اهتماماً كبيراً بنوعية القيادة العسكرية فيها ، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو التغيير الدورى لرئيس الأركان الإسرائيلى كل ثلاث سنوات حتى تضمن تطوير الأساليب والخطط العسكرية وتمنع أية احتمالات للجمود فى هذا المضمار [1] .

وتعتمد قوة الدولة فى المجال العسكرى أيضاً على عدد ما لديها من قوات وأسلحة وتوزيعها على الفروع المختلفة للجهاز العسكرى ، وقد تكون للدولة كفاءة فى مجال

---

(١) يفسر ذلك ترشيح اللواء إسحق رابين رئيس الأركان الإسرائيلى إثر عمليات يونيو ١٩٦٧ لتولى منصب سفير إسرائيل فى واشنطن .

التقدم التكنولوجى فى النواحى العسكرية ، وفى نوعية القيادة ، ولكنها قد تظل من الناحية العسكرية — والسياسية بالتالى — ضعيفة ما لم توفر الجهاز العسكرى المتناسب مع طموح سياستها الخارجية .

لذلك فبالرغم من أن عامل الكم يعد مشكلة رئيسية تواجه إسرائيل — وخاصة إذا ما قورنت بالدول العربية المحيطة — إلا أنها استطاعت الحد من تأثير هذه المشكلة بإيجاد جهاز عسكرى يتلاءم مع إمكانياتها البشرية[1] .

ثالثاً — الجذور التاريخية للدولة وحداثة عمرها فى المجال الدولى

١ — العامل التاريخى والدينى :

تستند إسرائيل فى نشأتها على أساسين : أساس عنصرى مؤداه أن الشعب اليهودى فى العالم يرجع إلى الجنس السامى وأنه شعب الله المختار[2] ، وأساس دينى مؤداه أن هذا الشعب له حق العودة إلى أرض أجداده التى وعده بها الله .

وترتب على هذه النزعة الدينية العنصرية نتيجة حتمية وهى **إحياء الصراع بين القوميات** اليهودية والعربية فى الشرق الأوسط ، ولذلك يركز المسئولون الإسرائيليون فى تصريحاتهم على أن المنطقة العربية هى منطقة متعددة القوميات و يرفضون الدعوة إلى سيادة قومية واحدة — القومية العربية — فى هذه المنطقة ، و يؤكدون إمكانية التعايش بين القوميات بها .

وقد عملت السياسة الخارجية الإسرائيلية مدعمة بجهود الصهيونية العالمية من أجل تغيير مفاهيم العالم المسيحى تجاه اليهودية وإحلال نوع من التعايش بينهما محل العداء الذى كان سائداً . وقد نجحت إسرائيل والصهيونية فى هذا المجال وتمثل ذلك فى حمل الفاتيكان عام ١٩٦٤ على إصدار وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح .

---

(١) نظام دفاع إقليمى — جيش عامل محدود — احتياطى كبير على درجة عالية من الكفاءة — نظام إنذار كفء — نظام تعبئة جيد .

(٢) يسهل نقض فكرة أن اليهود جنس متميز بأكثر من حجة ويكفى تدليلا على ذلك أنهم بعد تشتتهم خارج إسرائيل لجأوا إلى مختلف دول العالم فى أوربا ودول العالم النامى وعاشوا بين سكانها آلاف السنين وتزاوجوا بحيث أصبح مستحيلا اليوم الادعاء بأنهم سلالة خاصة لم تختلط بغيرها من السلالات.

كذلك تحرص كل من إسرائيل والصهيونية العالمية على إحياء النزعة الدينية في الأقليات اليهودية في المهجر بهدف ضمان الموارد المستمرة من المهاجرين ومن الأموال والمساعدات[١]، والدعم المستمر للدول الأجنبية لإسرائيل الذى يكفله دور جماعات الضغط الصهيونية فى هذه الدول ولا سيما دول غرب أوربا والولايات المتحدة[٢].

٢ — حداثة الدولة :

تؤثر حداثة الدولة على الأوضاع الاجتماعية والسياسة الداخلية والخارجية فى إسرائيل. فبعد مرور أقل من عشرين عاماً على نشأة إسرائيل لم تتمكن هذه الدولة من صهر الأقليات فى مجتمع متجانس ، كما أنها تعمل جاهدة فى محاولة تهويد كل المظاهر الإسلامية والمسيحية فى الدولة .

ونتيجة لهذا العامل كان على السياسة الخارجية الإسرائيلية أن تعمل فى اتجاهين متضادين : الأول يقتضى القيام بنشاط دبلوماسى واسع للتعريف بالدولة فى المجال الدولى ومحاولة التدليل على نزعاتها السلمية بهدف تأكيد وجودها فى الأسرة الدولية ، والثانى : يستلزم التوسع خارج الحدود الإسرائيلية كلما أتيحت الفرصة إلى ذلك . ويرجع هذا إلى حقيقة أن أسرائيل بحدودها المقررة لها وفق قرار التقسيم عام ١٩٤٧ لم تكن تمثل الشكل النهائى للدولة ، وإنما كانت نقطة بدء أرادت بها الحركة الصهيونية أن توجد الإقليم لجمع يهود العالم، على أن تستمر الدولة الوليدة فى التوسع إلى أن تشمل الحدود التى تراها الصهيونية حقاً للشعب اليهودى بمقتضى الوعد الإلهى الذى تدعيه . وقد وضح هذا الاتجاه من استغلال إسرائيل لحرب ١٩٤٨ للتوسع ، ثم محاولتها استغلال عدوان ١٩٥٦ لضم سيناء إليها[٣]، ثم عملها على ضم بعض الأراضى العربية إثر عدوان ١٩٦٧ ، وإن كان ذلك بهدف

---

(١) راجع الدور الذى قامت به الأقليات اليهودية فى المجال العسكرى خلال الحرب الأخيرة ص ٩٩ .

(٢) إن تاريخ علاقات الولايات المتحدة بدول الشرق الأوسط هو تاريخ السيطرة الصهيونية على الزعماء الأمريكيين ، وليس مصادفة أن حملة إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ قد جاءت فى هذا الوقت الذى يحتاج فيه جونسون إلى تأييد أصوات الصهيونيين فى الانتخابات القادمة عام ١٩٦٨ ، وإلى إرضاء الأصوات اليهودية المعارضة له داخل الولايات المتحدة بسبب سياسته تجاه فيتنام .

(٣) صرح بن جوريون فى ذلك الوقت بأن سيناء جزء من أرض إسرائيل التاريخية لا يمكن التنازل عنها تحت أى ظرف من الظروف .

مقتضيات الأمن الإسرائيلى فى المقام الأول إلا أنه يخدم ولا شك أطماعها التوسعية .

رابعاً ـ نوعية الحكم القائم

١ ـ نوعية الدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية من أهم العوامل التى تشكل ثقل الدولة . والمقصود بالدبلوماسية هنا هو **إصدار القرار السياسى** فى المجال الخارجى **وطريقة تنفيذه** . وبمعنى آخر صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها على جميع المستويات .

والدبلوماسية التى تتميز بالكفاءة هى التى تستطيع ، عن طريق الاستفادة إلى أقصى حد بعوامل القوة التى تتمتع بها الدولة ، أن تحقق أكبر كسب ممكن فى المجال الدولى .

ومثل هذه الدبلوماسية هى التى تستطيع أن تصل **بأهداف** السياسة الخارجية ووسائلها إلى التوافق مع **الموارد المتاحة** للدولة . فهى تحول المصادر الكامنة للقوة القومية إلى وقائع سياسية . ذلك أن توافر مصادر القوة للدولة من موارد طبيعية ومواد غذائية وقوى بشرية وقوة عسكرية لا يعنى شيئاً كثيراً ما لم توجد الدبلوماسية الممتازة التى تستطيع فى المجال الدولى أن تتخذ من المواقف ما يتلاءم مع القوة الحقيقية لهذه العوامل جميعاً .

وإذا كان من المنطقى بحكم حداثة الدولة الإسرائيلية وافتقارها إلى الكثير من العوامل التى تشكل عناصر القوة للدولة (القوة البشرية ـ المواد الخام والطاقة الصناعية إلخ . . .) ، أن تكون الدبلوماسية الإسرائيلية محدودة الفعالية ، فإن دراسة السياسة الخارجية للدولة وما أنجزته منذ قيامها حتى الآن يؤكد أن الدبلوماسية الإسرائيلية تفوق فى النتائج التى توصلت إليها ما كان يمكن أن تحققه فى الظروف الطبيعية لنشأة واستمرار الدول . ويرجع ذلك إلى ارتباط المصالح بين دول الاستعمار الغربى وبين إسرائيل ، ووجود شخصيات صهيونية بدأت تمارس منذ ١٨٩٧ ـ تاريخ

المؤتمر الصهيونى الأول ، وحتى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ — مهام دبلوماسية فى الاتصال بالقوى الدولية الكبرى والدخول فى مفاوضات معها لتحقيق هدف قيام الدولة ، هذا فضلاعن أن تكوين الشعب الإسرائيلى الذى يعد محصلة شعوب عديدة وثقافات مختلفة يعطى دفعة قوية للجهاز الدبلوماسى الإسرائيلى ويحقق له مزايا ضخمة لا تتوافر بسهولة لغير الدولة اليهودية فى الفترة القليلة نسبياً من عمر الدول .

ويمكن التدليل على أبرز الإنجازات التى حققتها الدبلوماسية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ فيما يلى :

(ا) نجاحها فى الربط بين مزايا موقعها فى المنطقة ومدى التأثير الذى يمكن أن تمارسه فيها ، وبين سياسة الدول الكبرى ذات المصالح فى الشرق الأوسط .

(ب) قدرتها على شل العمل العربى الموحد المعادى لها . بل لقد تمكنت من سلب غالبية الدول العربية حريتها فى الحركة داخل أراضيها .

(جـ) نجاحها فى إشعار بعض الدول العربية بأن بقاء إسرائيل يحقق — ولو مرحلياً وبطريق غير مباشر — مصالحها .

(د) إرساء علاقات قوية مع دول العالم الثالث مستغلة نفوذ دول الاستعمار الجديد فيها .

(هـ) نجاحها — مستعينة بجهود الصهيونية — فى استمرار ربط يهود العالم بها وممارستهم لمختلف أنواع الضغوط لصالحها .

٢ — نوعية الحكم :

ليس فى وسع أى سياسة خارجية مهما توخى القائمون عليها إعدادها وتنفيذها بمنتهى الخبرة ، ومهما كانت الموارد المادية والبشرية المتوافرة لديها أن تصل إلى نتائج إيجابية إلا بتوافر مجموعة من العناصر التى يتيحها الحكم الذى يتميز بالكفاءة . وأهم هذه العناصر هو التوازن بين الموارد المادية والبشرية وبين السياسة الخارجية المتبعة ، والموازنة بين هذه الموارد نفسها ، ووجود التأييد الشعبى للسياسة الخارجية المتبعة ، وضمان قدر معين من التأييد الداخلى فى الدول المختلفة للسياسة الخارجية للدولة .

(١) الموازنة بين المولود والسياسة الخارجية:

تقوم القيادة السياسية فى الدولة باختيار أهداف سياستها الخارجية وأساليب تنفيذ هذه السياسة بالنسبة إلى ما لديها من عناصر تشكل قوتها فى المجال الدولى، لتحقيق أكبر قدر ممكن من النجاح. وبمعنى آخر فإن مدى ثقل الدولة يقرر حدود سياستها الخارجية.

ونتيجة لذلك نجد أن أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية — حتى الخامس من يونيو ١٩٦٧ — كانت تدور حول ضمان الوجود الإسرائيلى واستمرار بقائه. فلم تكن للسياسة الخارجية — مرحليًّا — حتى هذا التاريخ أطماع توسعية الأمر الذى — لو تم — كان يمكن أن يتناقض مع مدى الإمكانيات التى تمثل قوتها الفعلية، خاصةوأن تحقيق هدف تأمين الوجود الإسرائيلى سوف يمكنها بعد ذلك — من وجهة النظر الإسرائيلية — من أن تحقق هدفاً أبعد هو فرض دولة إسرائيل بحدودها التاريخية القديمة وذلك عن طريق دعم عناصر قوتها[١].

وبرغم النتائج التى ترتبت على عدوان ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لأراض عربية فى سيناء والضفة الغربية وبعض المناطق فى سوريا إلا أن إسرائيل لن تطور فى تقديرنا من أهدافها القومية فى الفترة الحالية لتشمل أهدافاً توسعية وإنما قد تحتل بعض أجزاء من الأرض العربية (فى المرتفعات الأردنية والسورية) بهدف تحقيق مزيد من الأمن لها فى المستقبل، وهو الاتجاه المرجح. وبرغم أن هدف إسرائيل فى ذلك هو زيادة تأمين وجودها فى المقام الأول، إلا أنه لا يمكن إغفال أن تحقق ذلك فى حد ذاته يخدم بطريقة غير مباشرة أهدافها التوسعية . .

إلا أن أهمية التفرقة بين الهدف الذى ترغب إسرائيل فى تحقيقه من وراء احتلالها لبعض الأراضى العربية — تأميناً أو توسعاً — يؤثر فى حجم المساحة التى سوف تعمل على ضمها، وعلى التقديرات السياسية لمواجهة الموقف.

ولا شك أن تناسب الهدف القومى الحالى للسياسة الإسرائيلية — ضمان الوجود —

---

(١) تعتبر إقامة الدولة اليهودية بحدودها من النيل إلى الفرات هو الغاية النهائية — أو الغاية القومية — التى تسعى إسرائيل إلى تحقيقها .

مع مواردها المتاحة قد حقق لها قدراً كبيراً من التأييد الدولى منذ نشأتها وحتى الآن . وقد زاد هذا التأييد من ارتباط مصالح الدول الكبرى باستمرار الوجود الإسرائيلى .

ولكن إذا كانت القاعدة العامة لنجاح السياسة الخارجية للدولة هى الموازنة بين الموارد والسياسة ، فإن هناك استثناء واحداً يدفع أية دولة إلى التصرف بصورة قد لا تتناسب مع مواردها المتاحة ، وذلك فى حالة تعرض وجود الدولة نفسها إلى الخطر إذ يتحتم عليها عندئذ أن تتبع سياسة الحفاظ على الوجود القومى متخطية عملية الموازنة بين الموارد والسياسة الخارجية . وهى تعكس فى هذه الحالة القاعدة العامة بحيث تصبح السياسة هى العامل المحدد لتصرف الدولة بدلا من أن تكون الموارد هى العامل المحدد لها .

وقد تعرضت إسرائيل لهذا الوضع عام ١٩٤٨ حين أعلنت الدول العربية مجتمعة الحرب عليها . فلو أن إسرائيل وازنت فى هذه الفترة بين إمكانياتها الذاتية وبين سياستها الخارجية لاضطرت إلى التخلى عن حلم قيام الدولة واستمرارها . ولكن القيادة الإسرائيلية فى ذلك الوقت — دافيد بن جوريون — قررت دخول الحرب دون موازنة حسابية دقيقة لمواردها وقدراتها متخذة قرارها الذى يتضمن قدراً كبيراً من المخاطرة ، لكن واضعة فى اعتبارها تأييد الدول الكبرى لها ، والروح المعنوية للشعب الإسرائيلى ، وسيطرة الغرب على الدول العربية . ويتضح عنصر المخاطرة الذى كان لا بد من اتخاذه فى قرار خوض هذه الحرب من أن هذا القرار —رغم الضعف النسبى للدول العربية فى ذلك الوقت — لم يكن من المقدر له النجاح لولا تدخل الدول الأجنبية وفرض الهدنة الأولى وتدعيم قوة إسرائيل .

(ب) مشكلة الموازنة بين الموارد نفسها :

عندما توازن حكومة بين سياستها الخارجية وعناصر القوة المتوافرة لها فإنها تكون مضطرة إلى الموازنة بين هذه العناصر بعضها وبعض . ذلك أنها لا تستطيع أن تصل إلى الحد الأقصى من الفائدة التى تعود عليها لمجرد أنها تملك موارد طبيعية متوافرة وعدداً ضخماً من السكان أو جهازاً عسكرياً كفؤاً ، وإنما يتحقق ذلك عندما تتم موازنة هذه العوامل ومزجها والحصول نتيجة لذلك على كم وكيف

من الموارد التى تمثل القوة كافيين لمساندة السياسة الخارجية المقررة . فزيادة السكان قد تكون مصدر ضعف وليس مصدر قوة ما لم تستطع الدولة أن توازن بين هذا العنصر وبين كمية الموارد الغذائية المتوافرة . كذلك فإن تزايد القوة العددية للجيش لا تمثل مصدر قوة ما لم يقابلها تقدم صناعى يتوازن معها .

وفى هذا المجال نجد أن السياسة الإسرائيلية — تحت ضغط الظروف الشاذة التى تعيش فيها الدولة — قد اضطرت إلى التصرف فى أكثر من مجال — بصورة انتفى معها التوازن المفترض فى الظروف الطبيعية — بين الموارد المتاحة . ومن الأمثلة على ذلك ما يلى :

١ — إن التشجيع المستمر للهجرة اليهودية إلى إسرائيل يحقق تزايداً كبيراً نسبياً فى عدد السكان لا يقابله تزايد فى الموارد المتاحة لرفع المستوى المعيشى داخل الدولة .

٢ — إذا كانت أهداف السياسة الخارجية للدولة متناسبة — كما سبق أن أشرنا — مع عناصر القوة فيها حيث إن الهدف الحالى — ضمان استمرار الوجود الإسرائيلى — هو هدف سلبى فى حقيقته ، فإن بعض وسائل تحقيق هذا الهدف لا تتناسب مع عناصر القوة . فمحاولات إسرائيل للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة لا تتكافأ وإمكانياتها الاقتصادية الحقيقية .

٣ — إن الأعباء التى تتحملها إسرائيل فى سبيل الدفاع عن نفسها وتقوية جيشها تعتبر أكبر بكثير مما كان يجب أن تكون عليه لو تصرفت بصورة متوازنة مع إمكانياتها .

٤ — الاهتمام الكبير بسياستها الخارجية والجهد المخصص لها ومحاولتها القيام بدور أكبر من الذى كان يمكن أن تكتفى به بالمقارنة إلى مواردها فى الظروف الطبيعية .

مشكلة التأييد الشعبى :

يعتبر حصول الحكومات المعاصرة على قدر معين من التأييد الشعبى لسياستها الداخلية والخارجية عنصراً أساسياً لنجاح هذه السياسات ، فهى لو لم تضمن هذا القدر من التأييد لسياستها الهادفة إلى تعبئة كافة العناصر التى تشكل قوة الدولة لما استطاعت أن تحقق نجاحاً ملموساً من ورائها ، ولا تمكنت من الاستفادة بجميع العناصر التى تشكل السلطان القومى . وقد يتعارض طراز التفكير اللازم أحياناً لاتباع سياسة خارجية ، مع الاعتبارات التى تتحكم فى الجماهير وممثليها وذلك نتيجة أن واضعى

السياسة الخارجية يفكرون على مستوى المصلحة القومية للدولة ، فى حين يناقش الشعب دائماً المشكلات اليومية التى يتعرض لها دون أن يعى تماماً — فى بعض الأحيان — الاعتبارات البعيدة التى تؤثر فى تفكير القيادة السياسية فى الدولة . ومن هنا تكون مشكلة القيادة هى الملاءمة بين اعتبارات السياسة الخارجية وبين الرغبات الشعبية بطريقة لا تؤثر على فعالية سياستها الخارجية ، ولا تفقدها — فى نفس الوقت — التأييد الشعبى لهذه السياسة .

ولما كان الهدف الحالى للسياسة الخارجية الإسرائيلية هو الحفاظ على كيان الدولة ، ولما كان الشعب الإسرائيلى يشعر باستمرار بعداء الدول العربية وتصميمها على إزالة إسرائيل ، فإن هذا العنصر يمثل أحد الأسباب الرئيسية التى تضمن للسياسة الخارجية الإسرائيلية تأييداً شعبياً مناسباً وخاصة فى المسائل المتعلقة بأمن الدولة وذلك برغم الاتجاهات الفكرية والاجتماعية المتباينة .

التأييد الشعبى فى الدول الأجنبية والسياسة الخارجية :

تعتبر تعبئة الرأى العام القومى وراء السياسة الخارجية للدولة عنصراً غير كاف فى ظل العلاقات الدولية المعاصرة . فلكى تحقق الدولة مزيداً من النجاح فى سياستها الخارجية يكون عليها أن تضمن تأييد الرأى العام فى الدول الأخرى لسياستها الخارجية ؛ فالسياسة الخارجية لم تعد تسير بالدبلوماسية التقليدية وبالقوة العسكرية وحدهما وإنما ظهرت الدعاية والإعلام كوسائل فعالة لنجاح السياسات الخارجية للدول . فنجاح الدولة أصبح يعتمد إلى حد كبير — إلى جانب اعتماده على الدبلوماسية الممتازة والقوة المسلحة — على ما فى فلسفة هذه الدولة ونظمها السياسية وسياستها من قدرة على اجتذاب الأمم الأخرى .

وتهتم إسرائيل اهتماماً واضحاً بهذه الحقيقة حيث تعتبر الدعاية الإسرائيلية والدعاية الصهيونية من أكثر الدعايات التى حققت نجاحاً فى الدول غير العربية . ويساعدها فى ذلك تلك الصورة التى تبدو بها إسرائيل فى الخارج ، وسيطرة اليهود فى غالبية الدول الغربية على وسائل الدعاية والإعلام ، وسيطرتهم على المراكز الاقتصادية الحساسة التى تمكنهم من تمويل حرب الدعاية والارتفاع بمستواها . وإلى هذا العامل يرجع الكثير من التأييد الشعبى فى دول الغرب لليهود وإسرائيل .

الفصل الثانى

الأهداف القومية

والمبادئ التى تحكم السياسة الخارجية الإسرائيلية

تعتبر الأهداف القومية لإسرائيل محصلة عوامل عديدة بعضها يرجع إلى تاريخ اليهودية والصهيونية ، أو إلى التكوين البشرى لشعبها ، والفلسفات الاجتماعية والدينية : والمشكلات الرئيسية التى تواجهها سواء فى المجال الداخلى أو فى المجال الخارجى .

وتؤثر هذه العوامل جميعاً فى تحديد أساليب تحقيق الأهداف القومية كما تؤثر فى تحديد الأهداف ذاتها . فإذا كانت هذه العوامل وغيرها تشكل أوجه القوة والضعف التى تميز إسرائيل ، فإن واضعى السياسة الخارجية يحاولون فى أساليبهم استغلال أوجه القوة إلى أقصى قدر ممكن وتلافى أوجه الضعف قدر المستطاع .

وإن تحديد الأهداف القومية للدولة ، والمبادئ التى تحكم سياستها الخارجية . والأساليب التى تتبع فى تنفيذ هذه المبادئ ، يعتبر ضرورة تفرضها مجموعة من الاعتبارات :

أولاً : إن تقييم مدى نجاح السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال السنوات العشرين من عمر الدولة ، لا يمكن أن يقاس بأسلوب علمى دقيق إلا بتحديد الأهداف التى سعت الدولة — ولم تزل — من أجل تحقيقها ، وبعد ذلك تأتى الخطوة التالية وهى تقييم ما تم الوصول إليه وما فشلت فيه . أما إذا أغفلنا نقطة البداية المنطقية وعرضنا ما حققته السياسة الإسرائيلية الخارجية حتى الآن ، فإن تقييم هذه السياسة يمكن أن يخضع لمحاولات التضخيم من فشلها أو محاولات التضخيم فى إنجازاتها . وكلا الموقفين يعتبر خيانة للقضية بقدر ابتعاده عن الحقيقة يميناً أو يساراً .

ثانياً: إن بعض الكتاب العرب من الذين تناولوا إسرائيل فى كتاباتهم — مباشرة أو ضمن حديثهم عن تطور قضية فلسطين — حاولوا تصوير إسرائيل بأنها لا تملك

من الإمكانيات إلا بقدر ما تسمح لها دول الاستعمار القديم والجديد . وهذه نقطة تستحق الوقوف عندها . فالتقييم الواقعى للسياسة الخارجية الإسرائيلية ، إن كان يؤكد أن قدرات إسرائيل تتزايد أضعافاً نتيجة كونها نقطة ارتكاز للنفوذ الاستعمارى ، فإنه يجب – توخياً للأمانة فى موضوع تعتبر عدم الأمانة فيه خيانة – أن يتضح أمام المواطن العربى أن لإسرائيل – بدورها – القدرة على التأثير على دول الاستعمار عن طريق الأقليات اليهودية فيها [1] ، وأنه كان لديها على مر السنوات العشرين الماضية حد أدنى من الكفاءة الدبلوماسية التى تبدت فى قدرتها على استغلال كثير من المواقف الدولية لصالحها والتأقلم سريعاً وفقاً للتطورات السياسية الداخلية فى الدول التى تساندها . وقد هيأ لها ذلك جميعه إمكانية تحقيق قدر غير يسير من أهدافها القومية .

ثالثاً : إن دراستنا للعدو تستلزم ابتداء التعرف على أهدافه . فإن دراسة تطور العلاقات الدولية لإسرائيل دون تحديد الأهداف التى تبغى هذه الدولة تحقيقها فى النهاية يثير شعوراً بأن الباحث يدرس موضوعاً هو ليس طرفاً أصيلا فيه . وفوق ذلك وقبله فإن تعريف المواطن العربى بأهداف العدو هو الواجب الأول لأية دراسة عربية، يليه وضع التقييم السليم للعدو أمامه .

وينقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : يتناول الغاية القومية والأهداف القومية للدولة .

المبحث الثانى : يتعرض للمبادئ التى تحكم السياسة الخارجية .

المبحث الثالث: يوضح أبرز الوسائل التى تلجأ إليها السياسة الخارجية الإسرائيلية فى تنفيذ أهدافها ومبادئها .

---

(١) يتضح ذلك من نفوذ الأقليات اليهودية فى دول الغرب . ويكفى تدليلا على ذلك أن تاريخ السياسة الأمريكية من النزاع العربى الإسرائيلى كان تحيزاً مستمراً لصالح إسرائيل بالرغم من تأثير ذلك على مصالحها فى المنطقة وعلى صراعها مع الاتحاد السوفييتى فى فترات اشتداد حدة الحرب الباردة . ويعبر موقف الولايات المتحدة من عدوان ١٩٦٧ عن مدى سيطرة النفوذ الصهيونى على البيت الأبيض والشعب الأمريكى .

المبحث الأول

أولا – الغاية القومية

يطلق اصطلاح الغاية القومية على **الهدف النهائى** والأخير الذى ترى الدولة تحقيقه وتعمل من خلال وجودها واستمرارها من أجل تنفيذه. وإذا كانت الغاية القومية لبعض الدول تقف عند حد ضمان استمرار بقائها وتأمين سلامتها وحرية أراضيها وتحقيق رفاهية شعبها ، فإن هناك دولا أخرى تكون غايتها القومية أبعد من ذلك . ويمكن فى هذه الحالة الأخيرة وصف الغاية القومية بأنها عنصر **ديناميكى** . بمعنى أن تحقق هذه الغاية مع مرور الزمن قد يخلق أمام الدولة غايات قومية أخرى تتضح لها على ضوء تطور الظروف ، وذلك القدر من النجاح الذى تحققه فى سبيل بلوغ غايتها القومية التى حددتها سلفاً .

وتعتبر إعادة تكوين مملكة **إسرائيل القديمة** بأوضاعها **التاريخية** ، وبكل **ثقافتها وحضارتها القديمة**، هى الغاية القومية لدولة إسرائيل تعمل من أجل تحقيقها بحيث تكون الدولة اليهودية للأقليات اليهودية فى كل مكان ، ومركز الإشعاع الروحى ليهود المهجر .

ورغم ما قد يبدو فى هذه الغاية من خيال لأول وهلة ، فإن الأحزاب اليمينية المعارضة تفصح عن هذه الغاية علناً وتضمنها برامجها الحزبية . هذا فضلا عن أن فلسفة إنشاء الدولة اليهودية مرة أخرى ، والدراسة الشاملة لأوضاع إسرائيل وواقعها التاريخى ، وآمال الشعب اليهودى فيها ، واستراتيجيتها القومية ، ثم حقيقة كون إسرائيل دولة عنصرية دينية تاريخية ، كلها شواهد على أن الغاية القومية للدولة اليهودية التى أعيدت نشأتها فى عام ١٩٤٨ هو الوصول بهذه الدولة إلى الوجود اليهودى القديم فى منطقة الشرق الأوسط .

وتحرص إسرائيل على عدم الاعتراف رسمياً بغايتها القومية حتى لا تتضح فى الفترة الحالية أطماعها التوسعية على حساب الدول العربية . ويعتبر ذلك تطبيقاً

لفكرة أن السياسة الخارجية لأية دولة يجب أن تكون أهدافها وغاياتها متمشية مع العناصر المكونة لقوة الدولة ، ومع الظروف الإقليمية والدولية التى تحيط بها . وهذه جميعاً تتعارض مع الاعتراف بالغاية القومية لإسرائيل فى الفترة الحالية ، إذ يعتبر الهدف العاجل للسياسة الخارجية الإسرائيلية هو فرض السلام على الدول العربية .

ثانياً ـ الأهداف القومية

إذا كانت الغاية القومية هى الهدف النهائى للدولة ، فإن هناك مجموعة من الأهداف المحددة والمستقرة التى بالعمل على تنفيذها يمكن تحقيق الغاية النهائية ـ أو الغاية القومية ـ للدولة فى المدى البعيد . وتتميز الأهداف القومية بأنها ذات صفة عاجلة مقارنة بالغاية القومية ، فضلا على أن هذه الأهداف تتمشى مع القدرات الفعلية والمتوافرة للدولة فى فترة معينة .

١ ـ ضمان وتأكيد الوجود الإسرائيلى وأمن الدولة :

يعتبر ضمان أمن إسرائيل والعمل على تأكيد وجودها هو الهدف الأول للسياسة الخارجية الإسرائيلية ، وأكثر الأهداف إلحاحاً نظراً للظروف التى تحيط بالدولة الإسرائيلية .

وقد حاولت إسرائيل منذ نشأتها فى عام ١٩٤٧ أن تضمن أمنها تحت شعار الرغبة فى التعايش مع الدول العربية . ولذلك فإنها نادت ـ وما زالت ـ بإيجاد علاقات سلمية مع الدول الواقعة فى الشرق الأوسط . ولكن مع قيام الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ ، ووضوح تصميم الدول العربية على رفض الوجود الإسرائيلى اتجهت السياسة الإسرائيلية إلى تأمين وجود الدولة بعدة أساليب تمهد بها الدبلوماسية الإسرائيلية المناخ الملائم لتحقيق هذه الأهداف . وإن كانت أبرز هذه الأساليب هى أساليب عسكرية فى المقام الأول مثل تنظيم الأجهزة الدفاعية وتكوين جيش دفاع وضمان مورد دائم للسلاح ، فإن الأساليب ذات الطبيعة السياسية لا تقل عنها أهمية مثل ضمان تأييد إحدى الدول الكبرى لها ، والعمل على ربط مصالح

إسرائيل بمصالح هذه الدول فى المنطقة ، والربط بين إسرائيل والشعب اليهودى فى المهجر .

ولم يزل تأمين الوجود الإسرائيلى هو الهدف الأول والرئيسى لدولة إسرائيل حتى بعد نجاح عملياتها العسكرية الأخيرة ضد الدول العربية . فإن موقف إسرائيل الحالى لا يهدف فى تقديرى إلى تحقيق غايات توسعية بقدر ما يهدف إلى فرض السلام على الدول العربية ، واستقطاع أجزاء من الأرض العربية فى المرتفعات الأردنية السورية والتى تعتبر مناطق حاكمة تهدد أمن إسرائيل ، وضمها إلى الدولة اليهودية . ورغم أن ذلك يخدم أطماعها التوسعية جزئيًّا، إلا أن ضم هذه الأراضى يرجع أساساً إلى عامل الأمن .

٢ ــ ربط وتوثيق العلاقات بين الشعب الإسرائيلى والأقليات اليهودية فى المهجر :

تمثل أقليات المهجر قوة مادية ومعنوية ضخمة تحرص إسرائيل على استغلالها . وإذا كان من العسير تجميع هذه الأقليات فى دولة إسرائيل بحدودها الحالية ، فإن إسرائيل تهتم بها كمورد بشرى للهجرة ، ومورد اقتصادى لا يستهان به ، ولاستغلال النفوذ المالى والسياسى لليهود فى دول الغرب ومركزهم كقوة ضاغطة تحقق مصالح إسرائيل لدى الدول التى يعيشون فيها[١] ، ولمحاولة تحقيق قدر من السيطرة على العالم المسيحى بتوثيق علاقات الجاليات اليهودية به . لذلك كله تحرص إسرائيل على بقاء هذه الأقليات مرتبطة بها روحيًّا وماديًّا .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تعمل إسرائيل على الحفاظ على طابعها اليهودى من ناحية ، والحفاظ على يهودية الشعب اليهودى فى المهجر خوفًا من انصهاره فى المجتمعات التى يعيش فيها . وتعتبر هذه أخطر المشكلات التى تواجه إسرائيل والصهيونية ، وخاصة بالنسبة ليهود الدول الغربية الذين تساعدهم الرفاهية فى الدول التى يعيشون فيها على تفضيل استمرار بقائهم فيها والاندماج فى المجتمعات التى يعيشون بينها .

---

(١) لذلك نجد تشجيعاً من إسرائيل والصهيونية العالمية لتولى اليهود المناصب الحساسة فى الدول الأجنبية .

وقد انعكس سعى إسرائيل لتحقيق هذا الهدف القومى على علاقاتها الخارجية . وكانت أبرز الأمثلة على ذلك الصراع الذى شهدته فترة حكم بن جوريون بين القيادة السياسية فى إسرائيل وبين المنظمة الصهيونية العالمية حيث تركز الخلاف حول أى من الجهتين — إسرائيل أو المنظمة العالمية — يجب أن يكون لها حق التخطيط وتحديد الأولويات بالنسبة لمصالح إسرائيل والشعب اليهودى . وكانت وجهة نظر بن جوريون ضرورة اختصاص إسرائيل بذلك لأنها أصبحت الدولة اليهودية القائمة بالفعل والأكثر قدرة على تقدير مصالحها ومصالح الشعب اليهودى، وأن الصهيونية العالمية يقف دورها عند حد تشجيع الهجرة إلى إسرائيل . فى حين كانت وجهة نظر المنظمة أن إسرائيل قامت نتيجة للحركة الصهيونية العالمية ، وأن إسرائيل فى صورتها الحالية ليست إلا خطوة مبدئية فى سبيل تحقيق الغاية القومية، ومن ثم يجب أن تستمر السيطرة والتخطيط للمنظمة الصهيونية .

وإن كان هذا الخلاف قد انتهى بتولى ليفى أشكول لرئاسة الوزارة فقد استمر ممثلو الصهيونية العالمية يتحدثون باسم إسرائيل والشعب اليهودى فى الخارج ، ويعقدون الصفقات مع الدول الأجنبية لصالح إسرائيل ، الأمر الذى حقق دفعاً كبيراً للسياسة الخارجية للدولة فى سبيل تحقيق أهدافها القومية وضمان أمنها ووجودها .

٣ — النمو الاقتصادى السريع :

تهتم إسرائيل بإقامة اقتصاد قومى سليم قادر على البقاء والنمو تلقائياً ، وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة، وذلك لعدة اعتبارات أبرزها : قلة مواردها الطبيعية وحاجتها لاستغلال الموارد المتاحة لها أقصى استغلال ممكن ، وتهيئة الاقتصاد الإسرائيلى لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود ، ومواجهة الحصار الاقتصادى العربى ومحاولة منع تأثيره على اقتصاديات الدولة ، ومحاولة تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتى بحيث يقل اعتماد إسرائيل على المعونات والمساعدات الأجنبية .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تعمل إسرائيل على الاهتمام بأساليب التقدم العلمى والفنى ، كما تعمل على إيجاد الموارد والأسواق اللازمة لتقدم اقتصادها القومى .

ولذلك نجد اهتماما متزايداً من جانب إسرائيل بدول العالم الثالث والدول الأفريقية على وجه الخصوص ، والعمل على ضمان الدعم الاقتصادى من الحكومات الأجنبية والحصول على مساعدات يهود المهجر ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها وجذب رؤوس الأموال إليها ، والاهتمام بإقامة اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية ، والسعى للانتساب إلى السوق الأوربية المشتركة .

٤ – صهر المجتمع الإسرائيلى :

يتكون المجتمع الإسرائيلى بصفة أساسية من مهاجرين يهود وفدوا من مختلف دول العالم ، وانعكس ذلك على طبيعة المجتمع نفسه حيث برزت التفرقة بين يهود الغرب ويهود الشرق ، وبين المتعصبين دينيـاً والملحدين ، وبين اليساريين المتطرفين واليمينيين المتعصبين . ولذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية لدولة إسرائيل تتمثل فى محاولة دمج هذا المجتمع والعمل على صهره وزيادة تجانسه نظراً لأن قوة الدولة تتأثر فى المقام الأول بنوعية المجتمع السائد .

المبحث الثانى

المبادئ التى تقوم عليها السياسة الخارجية الإسرائيلية

تحقيقـاً لأهدافها القومية ، نجد مجموعة من المبادئ الأساسية تحكم السياسة الخارجية لإسرائيل فى علاقاتها مع الدول الأجنبية . وعن طريق التزام السياسة الخارجية للدولة بهذه المبادئ تتحقق الأهداف القومية ، كما أن دراسة هذه المبادئ التى تقوم عليها سياسة الدولة فى المجال الخارجى يعتبر تفسيراً لأسلوب تطور علاقاتها مع الدول الأجنبية .

١ – تنظيم وتنمية الأجهزة الدفاعية القومية :

تعمل إسرائيل على الحفاظ على قوتها المسلحة فى مستوى يضمن إمكانية مواجهة القوة العربية على إحدى الجبهات وتثبيت باقى الجبهات الأخرى . وقد اتضح ذلك

خلال العمليات العسكرية فى يونيو الماضى حيث بدأت العمليات صباح يوم ٦/٥ فى المجالين الجوى والبرى موجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة . إلا أن تطور المعركة تطوراً مفاجئاً بالضربة التى تلقاها السلاح الجوى المصرى ، وتأكد إسرائيل من حصولها على السيادة الجوية كاملة مكنها من العمل بعد ذلك على أكثر من جبهة واحدة . ورغم ذلك فإن ما حدث فى عدوان يونيو الماضى يعتبر فى تقديرى استثناء من القاعدة العامة ، إذ أنه فى حالة أى اشتباك مستقبل مع أكثر من جبهة عربية تتوافر فيه الندية جواً وبراً ، فإنه سوف يتحتم على إسرائيل العمل على التعامل مع إحدى الجبهات وتثبيت الأخرى إلى أن تتمكن من توجيه ضربة سريعة لهذه الجبهة فتستدير إلى غيرها .

وتعتبر إسرائيل أن الحفاظ على قوة عسكرية تتميز بالكفاءة هو ضمانها الوحيد ضد احتمالات العدوان العربى . لذلك فإنها لا تسمح بأن يختل ميزان القوى بينها وبين الدول العربية اختلالا واضحاً ، وإن كان ذلك يكلفها ما يقرب من ثلث دخلها القومى كل عام .

وفى سبيل الحفاظ على كفاءة قواتها المسلحة تعمل إسرائيل على تكييف تنظيمها العسكرى بما يتلاءم مع واقعها ، وإيجاد قوات مسلحة على درجة عالية من التسليح والتدريب والروح المعنوية ، وتأمين مورد دائم للسلاح ، واستغلال مواردها وإمكانياتها العلمية والفنية لتطوير تسليحها من أسلحة تقليدية إلى أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيماوية ، الصواريخ ، الأسلحة الذرية) .

وقد انعكست محاولات إسرائيل من أجل تحقيق هذا المبدأ من مبادئ سياستها الخارجية على علاقاتها الدولية فى سعيها لحمل الولايات المتحدة ودول الغرب ، على الاتفاق مع الاتحاد السوفييتى من أجل تقييد تدفق الأسلحة من جانبه إلى الدول العربية ، وقد استمرت هذه المحاولات حتى بعد نجاح عدوان يونيو ١٩٦٧ . كذلك كان أحد مظاهر تأثير العمل الإسرائيلى لتحقيق هذا الهدف على علاقاتها الدولية ، تعرضها لضغط أمريكى محدود فى الفترة التى سبقت العدوان الأخير لكى توقف إسرائيل نشاطها فى المجال الذرى من المجال العسكرى لتعارض هذا الاتجاه مع مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ، وعدم موافقة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى

على انتشار الأسلحة الذرية بين الدول الصغرى . إلا أنه لم تتضح أية دلائل حتى الآن تشير إلى خضوع إسرائيل لهذا الضغط جدياً .

٢ — مواجهة السياسة العدائية العربية :

واجهت السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ تاريخ قيام الدولة وضعاً شاذاً يتمثل فى رفض كل الدول المحيطة بها للوجود الإسرائيلى . وقد تطور أسلوب مواجهة السياسة العربية العدائية الذى اتبعته إسرائيل وذلك تبعاً لتغير الشخصيات على توجيه السياسة الخارجية ، وتغير الظروف السائدة فى العالم العربى ، والظروف الدولية بصفة عامة .

ويمكن التمييز بين سياستين فى تنفيذ إسرائيل لهذا المبدأ من مبادئ سياستها الخارجية .

الأولى — الردع المادى والنفسى :

يتلخص جوهر سياسة الردع فى إثبات إسرائيل لقدرتها المستمرة على فرض وجودها على الدول العربية ورد أية محاولات تبذل من أجل تهديد أمنها وسلامة أراضيها وانتهاك مصالحها القومية . وقد شهدت العلاقات العربية الإسرائيلية حرص إسرائيل المستمر على تأكيد قدرتها على الردع وهو ما كان يتضح من مواجهتها لحركات التسلل إلى داخل أراضيها بعمليات عسكرية انتقامية ، ودخولها فى اشتباكات عسكرية بسبب رغبة الدول العربية فى تحويل روافد نهر الأردن .

ولعل أبرز الأمثلة على اتباع إسرائيل لسياسة الردع هو موقفها من إغلاق خليج العقبة فى أبريل عام ١٩٦٧ . حيث كانت إسرائيل تعتبر ذلك مساساً بسيادتها . وكانت تصريحات المسئولين الإسرائيليين منذ ١٩٥٦ تؤكد أن أية محاولة لإغلاق الملاحة فى الخليج تعنى الحرب بالنسبة لإسرائيل . وإزاء ذلك كان سكوتها على إغلاق الخليج يعنى انهيار سياسة الردع التى يرجع إليها الفضل فى بقاء وجودها منذ ١٩٤٨ .

ولقد كان لزاماً على إسرائيل لكى تمارس سياسة الردع بفعالية أن تضمن تأييد أكبر القوى الدولية لوجودها . لذلك حرصت دائماً على التركيز على ارتباط مصالحها بالمصالح الحيوية للدول الكبرى فى المنطقة العربية ، وتأكيد أهمية الوجود الإسرائيلى

كمركز تأثير فى الشرق الأوسط يمكن أن تستفيد منه القوى الدولية الكبرى جميعاً .

ولما كانت سياسة الردع تعنى – كما أسلفنا – تأكيد مقدرة إسرائيل على مواجهة أية عمليات تمس أمنها القومى، فإنه كان لزاماً عليها أن تعمل من أجل ضمان إضعاف القوة العربية التى يمكن أن تواجهها قدر الإمكان . لذلك حرصت على الاستفادة من الالتقاء الضمنى للمصالح بينها وبين بعض الدول العربية التقليدية واستغلال طبيعة الصراع بين هذه الدول الأخيرة وبين الدول التقدمية فى المنطقة مركزة فى دعاياتها على أن التيار التقدمى يمثل الخطر العاجل على هذه الدول ويفوق الخطر الإسرائيلى فى المدى القريب .

الثانية – تغيير المفاهيم العربية تجاه الوجود الإسرائيلى:

تعتبر هذه السياسة محاولة من جانب إسرائيل – فى المدى الطويل – لمواجهة القومية العربية ، كمحاولة لتفكيك العالم العربى ومنع وحدته . وهى تعمل على مواجهة القومية العربية على مستويين :

(١) كفكرة :

ويتمثل ذلك فى تبنى فلسفة معينة تتضح من خلال تصريحات المسئولين ، مؤداها أن الشرق الأوسط منطقة متعددة القوميات ، وأن تحقيق الوحدة العربية استناداً إلى عامل القومية هو أمر غير واقعى تستبعده السوابق التاريخية ، وأن الشعب اليهودى يمثل جزءاً لا ينفصل من تاريخ المنطقة ، وأن الشرق الأوسط كان وما زال منطقة متعددة السيادات فكل دولة من دوله تعمل من أجل حماية استقلالها القومى وترفض سيطرة أية دولة عربية أخرى عليها بدعوى تحقيق الوحدة العربية .

ومن الواضح أن هذه الأفكار جميعاً تهدف فى النهاية إلى إيجاد مكان لإسرائيل فى الشرق الأوسط ، لأن الاعتراف بوجود القومية العربية وبإمكانيات الوحدة تبعاً لذلك يثبت أن الوجود الإسرائيلى يمثل وضعاً شاذاً فى المنطقة[١] .

---

(١) لذلك نجد أبا إيبان قد خرج بفكرة حضارة البحر المتوسط لتحل محل فكرة الحضارة العربية ، وحاول الاستشهاد على صحة دعوته بالتاريخ فأشاد بالرخاء الذى شهدته دول البحر المتوسط جميعاً – بما فيها دول الشرق الأوسط – فى ظل الحضارات الرومانية واليونانية .

(ب) كحركة :

والمقصود هنا بمواجهة إسرائيل « لحركة » القومية العربية هو مواجهتها كتكتلات محتملة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، لأن مثل هذا التكتل يشكل خطراً عاجلا على الوجود الإسرائيلى الذى يجد أمنه فى التفكك القائم فى العالم العربى .

وفى سبيل مواجهة القومية العربية كحركة تعمل إسرائيل على تشكيك الدول العربية فى نوايا الجمهورية العربية تجاهها ، وتغذية الخلافات بينها ، وتنمية الآراء التى تنادى بالتعايش مع إسرائيل وتشجيعها ونشرها بين أكبر قاعدة ممكنة من الشعوب العربية عن طريق الحفاظ على قوة عسكرية تشكك الدول العربية فى إمكانية القضاء عليها ، وعن طريق العمل المستمر من أجل تزايد مظاهر الحوار بين العرب واليهود سواء داخل إسرائيل أو خارجها .

ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تحاول أن تسبق حركة القومية العربية بفرض السلم على الدول العربية اعتقاداً من جانبها أنها لو نجحت فى ذلك فإن وجودها يصبح مؤمناً من جانب الشعوب العربية . ويفسر ذلك تمسك إسرائيل بتوقيع الدول العربية لوثيقة صلح معها بعد التفاوض المباشر أو غير المباشر بينهما ، وذلك كشرط رئيسى لسحب قواتها العسكرية من الأراضى العربية(١) .

٣ — ضمان تأييد الدول الكبرى :

عرفت السياسة الصهيونية — منذ المؤتمر الصهيونى الأول — هذا المبدأ واتبعته فى سعيها لإقامة دولة إسرائيل حيث كانت تركز جهودها من أجل الحصول على موافقة القوى الدولية الكبرى على فكرة إقامة الوطن القومى ، ولجأت فى محاولاتها — التى انتهت بالنجاح عام ١٩٤٨ — إلى كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة .

---

(١) تمكنت إسرائيل — فى المجال الدولى وخاصة العالم الثالث — أن تكسب تأييداً واسعاً لفكرة قيام سلام دائم بينها وبين الدول العربية وهو ما اتضح من مواقف الدول المختلفة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة خلال الدورة الاستثنائية التى عقدت بناء على طلب الاتحاد السوفييتى لبحث العدوان الإسرائيلى الأخير . وإن كان لا يمكن إغفال دور الضغط الأمريكى فإن ذلك لا ينفى اقتناع غالبية دول العالم الثالث بالذات بمطالب إسرائيل من أجل السلام . ويرجع ذلك إلى قصور فهم هذه الدول بالأبعاد الحقيقية للنزاع العربى الإسرائيلى ، ونجاح الدعاية الإسرائيلية فى استغلال الظروف النفسية التى تعيشها هذه الدول والعلاقات المتبادلة بينها . ذلك أن تعدد المنازعات الإقليمية بين دول العالم الثالث — وهى المنازعات التى تعمدت دول الاستعمار القديم خلقها وتنميتها قبل منحها الاستقلال لهذه الدول ، والرغبة غير المحدودة لشعوب العالم الثالث فى الحفاظ على استقلالها ، تجعلها ترفض مبدأ القوة فى فض المنازعات الدولية .

ومع قيام إسرائيل فى أوضاع تحتّم عليها ضمان تأييد الدول الكبرى لها ، وضحت باستمرار — خلال الفترة القصيرة نسبيًّا منذ ١٩٤٨ — مدى الأهمية التى تعلقها السياسة الخارجية الإسرائيلية على الالتزام بهذا المبدأ ومدى الجهود التى تبذلها تحقيقًا له . وقد عملت إسرائيل فى هذا المجال بالتنسيق مع المنظمة الصهيونية كى تشعر الدول الكبرى بأهميتها بالنسبة لنفوذها ومصالحها فى الشرق الأوسط ، مستغلة فى ذلك الأقليات اليهودية ذات الثقل الاقتصادى والسياسى فى دول الغرب على وجه الخصوص .

وقد تبدت أول مظاهر نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية فى هذا المجال خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ حين ساندتها دول الغرب والشرق على السواء ، ثم فى التصريح الثلاثى لسنة ١٩٥٠ ، ثم فى الضغوط الصهيونية على ألمانيا الغربية لتقديم بلايين الدولارات باسم التعويضات الألمانية ابتداء من عام ١٩٥٤ وذلك تمكينًا للاقتصاد الإسرائيلى من تجنب الانهيار تحت ضغط الحصار الاقتصادى العربى ، ثم خلال العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ حين نجحت فى الربط بين خططها وأهدافها وبين خطط وأهداف كل من بريطانيا وفرنسا ، ثم خلال العدوان الأخير وهو ما وضح من موقف الولايات المتحدة من العدوان الإسرائيلى فى الأمم المتحدة والمعاونة الأمريكية لإسرائيل خلال العمليات العسكرية ، والتى اعتمدت أساسًا على المعونات الفنية ومعلومات التجسس بالإضافة إلى الإمدادات العسكرية الضخمة التى وصلت إلى إسرائيل من الولايات المتحدة فى الأعوام القليلة السابقة على العدوان[1] .

وتعمل إسرائيل على تحقيق هذا المبدأ من مبادئ سياستها الخارجية بتنمية المصالح المتبادلة بينها وبين الدول الكبرى ، وتوطيد علاقاتها مع هذه الدول بقدر ما تسمح به هذه الدول نفسها ، والظروف الإقليمية والدولية . فبالنسبة لدول الغرب التى ساهمت بصورة مباشرة فى خلق إسرائيل وفى تأمين استمرار وجودها ،

---

(١) إذا كان دور الولايات المتحدة فى العدوان الإسرائيلى الأخير لم يعلن عنه صراحة حتى اليوم ، وما زال يقوم على شواهد قوية تتضح من مواجهة سير العمليات العسكرية والإمكانيات الذاتية لإسرائيل ، فإن هذا الدور لا بد سيتضح يومًا خاصة وأن أسرار العدوان الثلاثى ١٩٥٦ لم يعلن عنها رسميًا فى دول الغرب إلا فى عام ١٩٦٧ حين تضمنها كتاب الوزير البريطانى السابق (أنتونى ناتنج) .

تستغل إسرائيل السيطرة الصهيونية على هذه الدول ومصالح هذه الدول فى الشرق الأوسط — وهى المصالح التى تتفق واستمرار الوجود الإسرائيلى — لكى تحصل على أكبر قدر ممكن من الدعم المادى من هذه الدول اقتصادياً وعسكرياً ، ولتضمن قدراً من التوازن السياسى بينها وبين الدول العربية خاصة إثر التأييد السوفييتى للدول الأخيرة فى أعقاب عام ١٩٥٢ .

أما بالنسبة لدول الشرق فإن إسرائيل تحاول تدعيم علاقاتها قدر الإمكان معها وخاصة مع الاتحاد السوفييتى وإن اختلفت وسائل تحقيق ذلك تبعاً لمواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية . وهى المواقف التى تتراوح بين تجميد العلاقات مع إسرائيل أو السماح بقدر من التطور فيها ، وذلك على ضوء الظروف الدولية ومدى التقارب الأمريكى السوفييتى السائد . لذلك تستغل إسرائيل الحملات الصهيونية العنيفة التى توجه إلى هذه الدول — وفى مقدمتها الاتحاد السوفييتى — فى فترات فتور علاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل بالتبعية ، كما تحاول الاستفادة من التقارب الأمريكى السوفييتى فى الفترات التى تهبط فيها حدة الحرب الباردة .

٤ — تدعيم الوجود الإسرائيلى فى المجال الدولى :

تحرص السياسة الخارجية الإسرائيلية على تدعيم وجود إسرائيل فى المجال الدولى وذلك إيماناً منها بأنه بقدر تدعيم علاقاتها مع أكبر عدد ممكن من دول العالم بقدر ما تزداد معدلات نموها ، ويصبح احتمال قضاء الدول العربية عليها — من وجهة النظر الإسرائيلية — أمراً مستبعداً .

فى مجال علاقتها مع دول الغرب تبذل إسرائيل جهوداً كبيرة لتدعيم هذه العلاقات باعتبار هذه الدول أكثرها عملا من أجل ضمان وجودها .

وفى مجال دول الشرق تهتم إسرائيل بالعلاقات المتبادلة معها كمحاولة لتغيير الموقف الرسمى من النزاع العربى الإسرائيلى . كما تعمل على تنمية علاقاتها مع كل من هذه الدول منفردة ، وحققت فى ذلك قدراً كبيراً من النجاح حيث تدعمت علاقاتها الثنائية مع بعض هذه الدول على وجه الخصوص . وقد ساعد على نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية فى هذا الاتجاه ضعف السيطرة المركزية التى كان يتمتع بها الاتحاد

السوفييتى على الدول الشرقية ، وتحقق قدر كبير من المرونة للأخيرة فى توجيه شئونها الخارجية ، وتركيز إسرائيل على العداء المشترك بين الصهيونية والشيوعية ضد النازية خلال الحرب العالمية الثانية فى تقاربها مع هذه الدول، كمحاولة لإبراز أن لكل من إسرائيل والدول الشرقية تاريخاً مشتركاً فيما قاسته من النازية وفى الكفاح ضدها .

وقد بدأ اهتمام إسرائيل بدول العالم الثالث منذ وضوح عزلتها عنها فى أعقاب مؤتمر باندونج . وظل التقارب مع هذه الدول أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية منذ ذلك الحين إلى أن جاء فتح الملاحة فى خليج العقبة عام ١٩٥٦ فكان بمثابة نقطة انطلاق بالنسبة لإسرائيل فى علاقتها مع دول آسيا وأفريقيا على وجه الخصوص . وبتولى أبا إيبان وزارة الخارجية أعطى ثقلا واضحاً لهذه الدول فى الجهد الدبلوماسى الإسرائيلى .

وحاولت إسرائيل تدعيم علاقاتها مع دول عدم الانحياز ، وخاصة فى الفترة التى كان لهذه الدول ثقل واضح فى الشئون الدولية ، وذلك خشية تزعم الجمهورية العربية المتحدة لهذه الدول . إلا أن الدور القيادى الذى مارسته مصر بين هذه المجموعة ، وفشل إسرائيل فى إيجاد علاقات دبلوماسية رسمية بينها وبين الهند، وحقيقة كون إسرائيل عضواً فى مخططات الغرب تجاه الشرق الأوسط رغم عدم انضمامها لأى من الأحلاف العسكرية ، كانت عوامل أدت إلى إخفاقها فى الانضمام إلى دول عدم الانحياز رسمياً ، وإن نجحت فى تدعيم علاقاتها الثنائية مع بعض الدول غير المنحازة .

وتحرص إسرائيل على تدعيم علاقاتها مع أية قوى دولية جديدة تظهر فى المجال الدولى ، وهو ما يتضح من محاولات إسرائيل عدم زيادة أسباب العداء بينها وبين الصين الشعبية وذلك لإدراكها أن موقف الصين منها ليس إلا موقفاً تكتيكياً تمليه عليها رغبتها فى كسب الدول العربية وتأكيد وجودها لدى دول المنطقة وذلك فى نطاق استراتيجيتها التى تهدف إلى تدعيم نفوذها بين القوى الصاعدة . ويتضح هذا الاتجاه أيضاً من جانب إسرائيل فى سعيها من أجل تطوير الأسس التى تقوم عليها علاقاتها مع فرنسا بما يتلاءم مع الوضع الحالى لفرنسا فى المجتمع الدولى ،

ومراجعتها لسياستها فى الشرق الأوسط إثر استقلال الجزائر ، وذلك محاولة من جانب إسرائيل للانضمام إلى الكتلة الأوربية الناشئة التى تتمثل فى دول السوق الأوربية المشتركة .

٥ – فتح موارد الهجرة الممكنة :

تهتم إسرائيل بزيادة معدلات الهجرة إليها خاصة وأن هدف قيامها هو تجميع الأقليات اليهودية فى العالم فى دولة صهيون . وقد تضمنت ذلك وثيقة استقلال الدولة ووضح من قانون العودة الذى ينص على اكتساب المهاجر اليهودى للجنسية الإسرائيلية فور وصوله إلى إسرائيل ما دام وجوده لا يهدد أمن الدولة .

وتمثل الهجرة أهمية عسكرية بالنسبة لإسرائيل لأن زيادة عدد السكان تزيد من صعوبة احتمالات القضاء عليها ، وتدعم القوة البشرية للجيش الإسرائيلى الذى يعتبر عامل الكم بالنسبة له نقطة ضعف استراتيجية .هذا فضلا على أن تزايد معدلات الهجرة ، بحيث تضم إسرائيل جانباً كبيراً من الأقليات اليهودية فى الخارج ، يمكنها فى المدى البعيد من تحقيق غايتها القومية ودعم إمكانياتها فى التوسع مستقبلا على حساب الدول العربية .

وتواجه إسرائيل فى الفترة الحالية عدة صعوبات فيما يختص بالهجرة أهمها : تناقص معدلات الهجرة وتزايد معدلات النزوح[1] ، وزيادة نسبة اليهود الشرقيين الوافدين إلى إسرائيل على نسبة اليهود الغربيين ، والعبء الذى تشكله الهجرة اليهودية على الاقتصاد الإسرائيلى حيث تلتزم إسرائيل – والوكالة اليهودية – بنقل المهاجر إليها وتوفير المسكن والعمل له . ويضاف إلى هذه الصعوبات رفض الاتحاد السوفييتى

---

(١) بالرغم من صعوبة الحصول على الأرقام التى توضح معدل الهجرة إلى إسرائيل ومعدل النزوح من إسرائيل إلى الخارج ، وذلك بسبب تضليل الأرقام الإسرائيلية ، فإنه يمكن بالاعتماد على أكثر من مصدر للوصول إلى أرقام قريبة جداً من الواقع ، ويتضح من مثل هذه الدراسة المقارنة تناقص معدل الهجرة إلى إسرائيل من ٢٣٩,٥٧٦ سنة ١٩٤٩ إلى ٧١,٢٢٤ سنة ١٩٥٧ و ٥٤,٧١٦ سنة ١٩٦٤ و ٣٠,٧٣٦ سنة ١٩٦٥ ، وما بين ١٥ – ١٨ ألفاً سنة ١٩٦٦ .

وفى نفس الوقت تتزايد معدلات النزوح من إسرائيل إلى الخارج كالآتى : فى الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٦٥ بلغ عدد النازحين ١٦٥,٠٠٠ حسب التقدير الرسمى لإسرائيل ، و١٩٥,٠٠٠ حسب تقدير الصحف الإسرائيلية نقلا عن المكتب المركزى للإحصاء الإسرائيلى . وبلغ عدد النازحين فى ١٩٦٥ وحدها ٧٩٤٠ ، ثم وصل فى سنة ١٩٦٦ إلى ١٥,٠٠٠ نازح .

فتح باب الهجرة إلى إسرائيل للأقلية اليهودية الضخمة التي تعيش فيه وذلك لأسباب أيديولوجية وسياسية .

٦ – ضمان العون الاقتصادى الأجنبي :

يعتبر ضمان المعونات الاقتصادية والحصول على أقصى قدر ممكن من المساعدات المالية والفنية أحد المبادئ الهامة المحددة للسياسة الخارجية الإسرائيلية .

وبالرغم من أن إسرائيل تشترك فى ذلك مع غيرها من الدول النامية ، إلا أن حاجتها إلى العون الاقتصادى الأجنبي يزداد إلحاحاً بالنسبة لإسرائيل بالذات التى لا تملك المقومات الذاتية لإقامة اقتصاد وطنى قوى ، والتى يؤثر الحصار الاقتصادى العربى فى معدلات نموها ، وما تلقيه عليها الهجرة ومشكلات التسليح من أعباء ضخمة ، فضلا على إدراك الإسرائيليين إلى خطورة التخلف الاقتصادى إذا ما اتجهت الدول العربية جدياً نحو إقامة قواعد صناعية كبيرة .

لذلك تعمل إسرائيل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الكبيرة فى مجال الصناعة على وجه الخصوص ، وعقد الاتفاقيات التجارية المناسبة من وجهة نظرها مع المجموعات الدولية أو مع الدول فرادى ، وهو ما يتضح من علاقاتها بالسوق الأوربية المشتركة ، ومع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد احتلت الولايات المتحدة حتى الآن مركز الممول الأول لإسرائيل سواء بالمعونات الحكومية أو رؤوس الأموال الفردية أو اتفاقات التجارة الثنائية[1] .

المبحث الثالث

وسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية فى تحقيق أهدافها ومبادئها

إن الحديث عن الوسائل التى تلجأ إليها السياسة الخارجية تنفيذاً لمبادئها لتصل فى النهاية إلى تحقيق أهدافها القومية يستلزم التعرض لأمور أقل عمومية وشمولا وأكثر تحديداً من الأهداف والمبادئ . ولما كان حصر وسائل تحقيق هذه المبادئ يعتبر أمراً مستحيلا لاختلاف الوسائل باختلاف الظروف التى تواجه الدولة ، فإن

(١) تختلف إسرائيل عن الدول النامية من حيث احتياجاتها للخبرة الفنية حيث ساعد ارتفاع المستوى التكنوقراطى فيها على تصديرها للخبرات لدول العالم الثالث والدول الأفريقية خاصة .

الحديث هنا يقتصر على أبرز هذه الوسائل ، التى تميز السياسة الخارجية الإسرائيلية على وجه الخصوص .

١ — الاهتمام بنوعية الدبلوماسية :

نقصد هنا بنوعية الدبلوماسية مدى الكفاءة التى يتميز بها المسئولون فى الدولة من بداية إصدار القرار السياسى فى الشئون الخارجية إلى الانتهاء بتنفيذه على وجه من الوجوه . فتشمل نوعية الدبلوماسية وفق هذا التعريف مدى الكفاءة التى تتحلى بها القيادة السياسية فى الدولة والتى تمكنها من إصدار القرار السياسى مبنيًّا على أساس واقعى يستفيد بالعناصر المكونة لقوة الدولة وسلطانها القومى أقصى استفادة ممكنة متلافيًا أوجه الضعف فى هذه العناصر . كذلك تشمل نوعية الدبلوماسية أيضًا مدى كفاءة وزير الخارجية وسفرائه ومن دونهم فى جهاز وزارة الخارجية فى تنفيذ القرار السياسى ، وإطلاع القيادة السياسية على الأمور الجوهرية بحيث يصدر القرار متلائماً مع الظروف المحيطة إقليميًّا ودوليًّا .

وتؤثر نوعية الدبلوماسية المتاحة على قدرة الدولة فى تحقيق أهدافها القومية كما تؤثر على مركز الدولة فى المجال العالمى[١] . ويلاحظ بصفة عامة ارتفاع مستوى الدبلوماسية فى إسرائيل منذ إعلان قيام الدولة ، ويرجع ذلك إلى طول الفترة التى عملت خلالها الصهيونية العالمية على الاتصال بالدول الكبرى . وتتميز الدبلوماسية الإسرائيلية **بالمرونة** والقدرة على **تكييف** وسائل وأساليب السياسة الخارجية مع الظروف التى تواجهها الدولة ، كما تتميز **بالصبر** وعدم التسرع والعمل بإلحاح من أجل حمل الدول على تنفيذ مطالب إسرائيل .

ويتضح ذلك بصفة خاصة فى مجال العلاقات الإسرائيلية مع دول العالم الثالث ، ومع دول الكتلة الشرقية ، وفى علاقاتها مع ألمانيا الغربية [٢] .

---

(١) تعتبر الدبلوماسية الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مثالا واضحاً على ضعف الدبلوماسية وأثرها على الدولة خاصة إذا ما قورنت بالدبلوماسية البريطانية على سبيل المثال . وكانت أهم أسباب ضعف الدبلوماسية الأمريكية هو سياسة العزلة التى اتبعتها قبل دخولها الحرب الثانية . ولقد شهدت الفترة التى أعقبت هذه الحرب عدة أمثلة لتخبط الدبلوماسية الأمريكية كان أحدها إعلان وزير الخارجية الأمريكية أمام الأمم المتحدة — أثناء نظر مشكلة فلسطين — عدم اعتراف حكومته بقرار التقسيم ومطالبته بفرض الوصاية عليها . وبعد ذلك مباشرة أعلن الرئيس الأمريكى موافقة حكومته على قرار التقسيم .

(٢) من المسلم به أن النفوذ الأمريكى فى ألمانيا الغربية قد ساعد إلى أبعد الحدود فى دفع العلاقات =

وقد شهدت الدبلوماسية الإسرائيلية منذ قيام الدولة تطويراً واضحاً فى أسلوبها . ففى الفترة التى سادت منذ قيام الدولة ورئاسة دافيد بن جوريون للوزارة وتولى موسى شاريت ، ثم جولدا مائير للخارجية . تميزت دبلوماسية إسرائيل بالتطرف سواء فى علاقاتها مع الدول الأجنبية أو فى مواجهتها لتهديدات الإبادة العربية ؛ فى حين اتسمت هذه الدبلوماسية بعد تولى ليفى أشكول للوزارة . ثم أبا إيبان لوزارة الخارجية بقدر أكبر من المرونة . لذلك فإن التغير الذى حدث فى وزارة الخارجية باستقالة جولدا مائير وتولى أبا إيبان لم يقف فى مدلوله عند حد تغير فى الأشخاص ؛ وإنما كان يرصد بدء مرحلة جديدة فى الدبلوماسية الإسرائيلية — فرضها تطور معين فى الظروف الدولية — رغم عدم تغير الأهداف القومية للسياسة الخارجية للدولة .

ففى مرحلة تولى جولدا مائير لوزارة الخارجية التى اتسمت بالأسلوب المتطرف والعنيف فى مواجهة الدول العربية ، كانت الظروف الدولية السائدة تتميز باشتداد حدة الحرب الباردة ومحاولات استقطاب دول العالم فى كتلتين متصارعتين . وكانت هذه الظروف بعيدة عن أن تكون فى صالح إسرائيل .

فى حين أن تولى أبا إيبان الذى يتميز بدرجة عالية من الكفاءة الدبلوماسية والمرونة قد جاء فى مرحلة — وإن بدأت قبل توليه ببضع سنوات فإن مظاهرها الرئيسية التى تتلخص فى هبوط حدة الحرب الباردة وتزايد مجالات التفاهم الأمريكى السوفييتى — كانت قد تبلورت عند رئاسته لوزارة الخارجية ، مما ازدادت معه أهمية نوعية الدبلوماسية القادرة على التطور مع هذه الظروف .

وقد كان لتولى أبا إيبان للخارجية أثر كبير على تطور دبلوماسية إسرائيل ؛ فإن الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الإسرائيلية لا ترسم فقط من جانب رئيس الوزراء ، ويقتصر دور وزير الخارجية على تنفيذها — كما كان الأمر فى عهد بن جوريون — وإنما أصبح وزير الخارجية يقوم بدور أكثر إيجابية فى تخطيط هذه السياسة ، فإن التقارب بين كل من أشكول وأبا إيبان وتميزهما

--- الألمانية الإسرائيلية وتقديم ألمانيا العديد من المعونات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل ، إلا أن دور الدبلوماسية الإسرائيلية يتضح كذلك فى التنسيق مع الصهيونية العالمية من أجل استغلال عقدة الذنب لدى الشعب الألمانى والحكومة الألمانية كأداة ضغط لابتزاز الكثير من المساعدات لصالح إسرائيل .

بقدر كبير من المرونة ، وانتماءهما إلى الجناح المعروف بموالاته للولايات المتحدة فى المقام الأول ، يحقق قدراً كبيراً من التوافق داخل الوزارة فيما يختص بالشئون الخارجية(١) .

٢ - تدعيم علاقات الأحزاب الإسرائيلية بنظائرها فى الخارج :

تشترك غالبية الأحزاب الإسرائيلية فى عضوية حركتين دوليتين ، إحداهما حركة حزبية دولية تضم مجموعة من أحزاب الدول الأخرى ، والثانية حزبية صهيونية عالمية . فحزب الماباى - على سبيل المثال - وهو الحزب صاحب الأغلبية النسبية فى الكنيست ، عضو فى حركة الأحزاب الاشتراكية الدولية التى تضم الأحزاب الاشتراكية فى أوربا وفى آسيا وغيرهما من القارات ، وهو فى نفس الوقت عضو فى حركة بوعلى زيون الصهيونية العالمية بل يعتبر فرعاً لها .

كذلك بالنسبة لحزب الأحرار الإسرائيلى الذى يعد عضواً فى حركة أحزاب الأحرار الدولية وعضواً فى حركة الصهيونيين العموميين ويعتبر فرعاً لها ، والحزب الشيوعى الإسرائيلى وهو عضو فى حركة الأحزاب الشيوعية التابعة لموسكو وإن لم يكن عضواً فى حركة صهيونية عالمية لعدم اعتراف الشيوعية بالحركات العنصرية .

وتمارس هذه الارتباطات الثنائية لغالبية الأحزاب الإسرائيلية دوراً هاماً تستفيد السياسة الخارجية منه . فبالنسبة لارتباط بعض الأحزاب بحركات حزبية عالمية ، فإن ذلك يتيح لإسرائيل عرض تجربتها على الأحزاب الأخرى فى العالم ، وعرض وجهة نظرها من النزاع العربى الإسرائيلى وغيره من القضايا التى تواجهها . ويزداد تأثير هذا العامل فى علاقات الأحزاب الإسرائيلية بنظائرها فى العالم الثالث حيث إن تأثير الحزب الحاكم فى الدولة النامية يعنى - بالتبعية - التأثير على الرأى العام فى هذه الدولة خاصة وأن الرأى العام الشعبى فى هذه الدول لا يعتبر منظماً إلا

---

(١) كذلك فإن تولى أبا إيبان كان دفعة كبيرة للسياسة الخارجية الإسرائيلية نتيجة اتساع نطاق علاقاته الشخصية مع كبار المسئولين فى الدول الغربية نظراً لطول الفترة التى شغل فيها منصب سفير إسرائيل فى الأمم المتحدة ، وفهمه للنزاع العربى الإسرائيلى فهماً عميقاً ، وقدرته على فلسفة اتجاهات إسرائيل وادعاءاتها بالرغبة فى السلام الأمر الذى يؤثر إلى حد بعيد فى علاقاتها مع دول العالم الثالث ، وهذا بالإضافة إلى إلمامه بمشكلات الأمن الإسرائيلى نتيجة عمله كنائب لرئيس الوزراء فى الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٦ خاصة وأن السياسة الخارجية الإسرائيلية تقوم بجهد كبير فى حل مشكلات الأمن بالنسبة للدولة .

من خلال الحزب . ويكفى تدليلا على أهمية ارتباط الأحزاب الإسرائيلية بنظائرها من الأحزاب الأخرى أن بداية الانطلاق والتغلغل الإسرائيلى فى آسيا جاء عام ١٩٥٣ إثر انعقاد المؤتمر الدولى للأحزاب الاشتراكية الآسيوية فى بورما وعرض إسرائيل لتجربتها فى التنمية أمام هذه الدول . وإثر انتهاء هذا المؤتمر تبادلت كل من بورما وإسرائيل التمثيل الدبلوماسى وكانت تلك بداية النشاط الإسرائيلى فى القارة الآسيوية .

أما بالنسبة لارتباط الأحزاب الإسرائيلية بحركات صهيونية عالمية ، فلا شك أن هذه الحركات ومن تضمهم من يهود المهجر الذين يعتبرون من أهم مصادر التمويل للدولة وللأحزاب ، تؤثر فى آراء هذه الأحزاب الأعضاء فى هذه الحركات ، حتى يمكن اعتبارها فروعاً لها فى إسرائيل . وهو ما يجعل الأحزاب الإسرائيلية تتأثر بوجهة نظر هذه الحركات الصهيونية العالمية ، وتنقل وجهات النظر هذه إلى الكنيست إذا كانت أحزاباً معارضة ، وإلى الحكومة إذا كانت أحزاباً مشتركة فى الائتلاف الوزارى .

٣ ــ استغلال إسرائيل لأجهزة الصهيونية العالمية فى خدمة سياستها الخارجية :

تستفيد إسرائيل فى مجال تنفيذ مبادئ سياستها الخارجية بالإمكانيات المتاحة لها وحدها من بين دول العالم باعتبارها الدولة اليهودية. ويتمثل ذلك فى استغلالها للهستدروت الذى يخدم سياستها الخارجية عن طريق العلاقات التى يقيمها مع اتحادات العمال فى الدول النامية ، ومشروعات البناء والتعمير التى يساهم فيها مع هذه الدول ولا سيما فى مجال الخبرة الفنية ، وعن طريق المعهد الآسيوى الأفريقى التابع له فى إسرائيل والذى يتلقى فيه الطلبة من آسيا وأفريقيا تدريبهم الفنى . كذلك تستغل إسرائيل الوكالة اليهودية ــ وهى جهاز شبه حكومى فى طبيعته ــ يختص بتهجير وتوطين اليهود فى إسرائيل ، وينسق بين الكثير من الجهات المؤيدة لإسرائيل فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص . وتستفيد السياسة الخارجية الإسرائيلية كذلك من المنظمات اليهودية والصهيونية المنتشرة فى العديد من دول العالم ولا سيما دول الغرب ، والتى تساعد إسرائيل فى تحقيق أهدافها سواء بجمع التبرعات والقروض والهبات من الأقليات اليهودية فى الخارج ، أو بتوجيه هذه

الأقليات لتمارس دورها كقوى ضاغطة على حكومات الدول التى تعيش فيها لصالح إسرائيل ، أو بإقامة العلاقات الطيبة بين المسئولين فى هذه الدول وبينها كمنظمات وبينهم وبين إسرائيل من ناحية أخرى . كما تسمح هذه المنظمات لواضعى السياسة الخارجية بالتعرف عن كثب على مشكلات هذه الدول ، وعلى مراكز التأثير فيها ، وكيفية إقناع القيادات السياسية لهذه الدول بوجهات النظر الإسرائيلية .

٤ — الدعاية العلمية :

تتقن إسرائيل إلى حد بعيد الأسلوب العلمى فى الدعاية لتحقيق أهداف ومبادئ سياستها الخارجية . فهى تكيف موضوع دعايتها وفق الهدف الذى تريد الوصول إليه ، وطبيعة الدولة التى توجه إليها هذه الدعاية .

فهى تحرص فى بعض الأحيان على إبراز اتفاق وجهات النظر بينها وبين الدول الأخرى ، فتبين للدول الإفريقية أنها دولة نامية ذات تجربة نموذجية تحقق النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى بالوسائل الاشتراكية مع الحفاظ على الأسلوب الديموقراطى ، وتؤكد لدول الغرب أنها — أى إسرائيل — جزء من حضارة الغرب وتطبق المفاهيم الغربية للديموقراطية ، وتحاول إقناع الدول الشرقية بأنها دولة اشتراكية وتستغل فى ذلك وجود حزب شيوعى رسمى فيها ، وحزب يسارى آخر منضم إلى الائتلاف الوزارى (المابام) .

وأحياناً أخرى تركز على وحدة التاريخ والتجارب بينها وبين غيرها من الدول ، ففى دعاياتها الموجهة إلى الشعب الأمريكى تحرص على إبراز أن لها — مثل الولايات المتحدة — تاريخاً عرف الكفاح ضد قوى الاستعمار ، وأنها دولة قوامها المهاجرون مثل المجتمع الأمريكى . وتبين لدول العالم الثالث أنها نالت استقلالها بالكفاح مثل غالبية هذه الدول فى أعقاب الحرب العالمية وكنتيجة للثورات القومية الكبرى التى سادت هذه الدول فى تلك الفترة ، وتركز على أنها — مثل غيرها من الدول النامية — دولة صغيرة وتدعى بأنها غير تابعة لأى من القوى الاستعمارية الكبرى ، وأن علاقاتها مع الدول النامية تقوم على أساس المنفعة المتبادلة وليس الرغبة فى السيطرة .

كما تركز الدعايات الإسرائيلية على عدالة الموقف الإسرائيلى وخطأ الموقف

العربى مدللة على ذلك بمبادئ الأمم المتحدة التى تخدم وجهة نظرها ، ومستغلة رغبة الدول النامية فى الحفاظ على استقلالها ونبذ فكرة الحرب لتسوية الخلافات الإقليمية[١] .

٥ — الزيارات المتبادلة والمؤتمرات :

تلجأ إسرائيل إلى الزيارات المتبادلة بين المسئولين فيها والمسئولين فى الدول الأجنبية كأسلوب لزيادة تعرف هؤلاء المسئولين على إسرائيل وإنجازاتها فى الفترة القصيرة من عمرها . وإقناعهم بوجهة نظرها فى المشكلات الدولية . وتصويرها بصورة الدولة المسالمة التى لا تهتم إلا ببناء مجتمعها وإظهار الدول العربية بمظهر الدول ذات النوايا العدوانية والمتعصبة ضد إسرائيل . كذلك تستغل إسرائيل هذه الزيارات المتبادلة لكسب رجال الصف الثانى من السياسيين فى الدول الأجنبية ، بحيث تضمن حداً أدنى من تأييدهم لها فى حالة توليهم لمناصب قيادية فى دولهم . ومما يساعد إسرائيل على انتقاء رجال الصف الثانى بنجاح هو وجود المنظمات الصهيونية واليهودية منتشرة فى الدول الأجنبية مما يسهل عليها معرفة الشخصيات التى ينتظر أن تصبح لها أهمية خاصة مستقبلا .

ومن أجل كسب المسئولين الأجانب لتأييد وجهة نظرها تقوم إسرائيل بكافة الوسائل الممكنة لذلك حسب طبيعة الدولة التى ينتمى إليها هؤلاء المسئولون . فى دول الغرب يمكن أن تضمن لهم تأييداً صهيونياً ذا ثقل ، وفى دول العالم الثالث تقدم لهم كافة وسائل الإغراء دون التزامات أدبية ، ويتضح ذلك على وجه الخصوص فى وسائل كسبها لأعضاء الوفود الإفريقية فى الأمم المتحدة[٢] .

٦ — محاولة خلق ثقل أدبى وتاريخى للدولة :

تبدى إسرائيل اهتماماً واضحاً بمحاولة خلق ثقل أدبى وتاريخى لها فى المجال

---

(١) تصور إسرائيل لهذه الدول أن خلافاتها مع العرب أساسها إقليمى ، وحتى عدوان يونيو ١٩٦٧ بررته إسرائيل بأنه دفاع عن سيادتها ورغبتها فى إقرار السلام .

(٢) حاولت إسرائيل استخدام أحد هذه الأساليب البعيدة عن اللياقة والشرف مع أحد ممثلى الأمم المتحدة وهو الجنرال كارل فون هورن كبير مراقبى الهدنة — راجع كتاب جنود السلام بقلم الجنرال فون هورن .

الدولى ، محاولة تعويض إمكانياتها الطبيعية والمادية المحدودة والتى تنعكس على وضعها الدولى وفعالية سياستها الخارجية ، ومحاولة إيجاد وزن أدبى لها يمكن أن يحد — أو يتقارب — من ذلك الذى تتمتع به الجمهورية العربية المتحدة على وجه الخصوص فى المجال الدولى .

ويتضح ذلك من خلال تصريحات المسئولين الإسرائيليين لتأكيد أهمية إسرائيل فى السياسة الدولية ، مثل مايثيرونه عن اهتمام الولايات المتحدة باعتراف إسرائيل بحكومة فيتنام الجنوبية ، واهتمام الأخيرة بالتعرف على نظم الدفاع الإقليمى فى إسرائيل . كما تتضح هذه الرغبة فى خلق كيان أدبى لإسرائيل من دراسة الشخصيات التى تولت رئاسة الدولة الإسرائيلية أو رشحت لمنصب الرئاسة . فقد كان أول رؤساء إسرائيل هو حاييم وايزمان الذى عين — ليس فقط للخدمات التى قدمها فى سبيل إقامة إسرائيل — بل أيضاً للثقل الأدبى الذى كان يتمتع به فى الدول الغربية .

ثم حاولت إسرائيل بعد وفاة وايزمان الحصول على موافقة أينشتين لرئاسة الدولة اليهودية إلا أنه رفض .

كذلك تحاول إسرائيل التأكيد على وجود مركز أدبى لها بالعمل على تشجيع عقد أية مؤتمرات دولية فيها كان آخرها مؤتمر الصحفيين الآسيويين ، ثم مؤتمر رحبوت الاقتصادى . كما تحاول إسرائيل باستمرار التأكيد على مظاهر الحضارة اليهودية فى فلسطين بما يخدم أهداف سياستها الخارجية ويؤكد للدول والرأى العام العربى ماتدعيه من حق الشعب اليهودى فى العيش فى فلسطين باعتبارها أرض أجداده التى شهدت حضارتهم والتى طردوا منها لظروف قهرية خارجة عن إرادتهم .

الباب الرابع

تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية

إذا كانت السياسة الخارجية لأية دولة من الدول تمثل قطاعاً هاماً من القطاعات التى تشغل المسئولين فى هذه الدولة ، وذلك للدور الرئيسى الذى تقوم به هذه السياسة فى تحقيق الأهداف القومية لكل دولة على حدة ، فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية تلقى اهتماماً ضخماً من جانب المسئولين الإسرائيليين ، وتستنزف قدراً كبيراً من جهودهم بصورة تفوق الوضع فى غيرها من دول العالم النامى ، ويرجع ذلك فى تقديرى إلى أكثر من اعتبار :

١ — إن قيام واستمرار دولة إسرائيل اعتمد على مساندة دول الاستعمار الغربى أساساً ، وهو ما يستلزم استمرار مساعدات هذه الدول لاستمرار الوجود الإسرائيلى ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار المحيط المعادى الذى تعيش فيه إسرائيل .

٢ — إن الهدف من نشأة الدولة اليهودية — من وجهة نظر الدول التى أقامتها — هو خدمة مصالح هذه الدول فى المنطقة . ولذلك يجب على السياسة الخارجية أن تضمن استمرار تحقق هذا الهدف ، وبقاء التكامل فى مصير كل من الوجود الغربى والوجود الإسرائيلى فى المنطقة العربية تأميناً لدعم هذه الدول لها .

٢ — إن بقاء إسرائيل يعتمد أساساً على دعم الأقليات اليهودية لها فى الخارج ، سواء كان دعماً مباشراً — بالقوة البشرية والمعونات الاقتصادية — أم غير مباشر بممارسة هذه الأقليات للضغوط على حكومات الدول التى تعيش فيها لخدمة المصالح الإسرائيلية . ويستوجب ذلك على السياسة الخارجية — مؤيدة فى ذلك بالمنظمة الصهيونية العالمية — أن تنظم جهود هذه الأقليات ، وتضمن استمرار ارتباطها بالدولة اليهودية ، وتكفل قدراً من الثقة فى بقاء الوجود الإسرائيلى حتى تشجع تيار الهجرة إليها .

ويتناول هذا الباب السياسة الخارجية لإسرائيل من حيث مراحل تطورها وتطور

علاقاتها مع أهم القوى الدولية الكبرى . ويخدم ذلك الهدف الذى من أجله يخرج هذا الكتاب من أكثر من زاوية :

أولا : إن تطور علاقات إسرائيل بدول العالم يمثل « **الموضوع** » بعد أن تعرضنا « **للأساس** » فى حديثنا عن العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية وأهدافها ومبادئها . وبالاثنين معاً — الأساس والموضوع — يمكننا وضع **التقييم** السليم للسياسة الخارجية الإسرائيلية وتفسير تطورها على ضوء القواعد التى تحكم هذا التطور ، والاعتبارات التى تفرض اتجاهات التطور .

ثانياً : إن تتبع علاقات إسرائيل بالخارج توضح كيف نجحت دبلوماسيتها فى تأمين الوجود الإسرائيلى حتى اليوم وفى إتاحة قدر كبير من حرية الحركة للسياسة الإسرائيلية بلغت حد اللجوء إلى العدوان مطمئنة إلى أن ردود الفعل الدولية والعربية لن تصل إلى حد تصعيد الموقف لغير صالحها . ومعرفة هذا « **الكيف** » قضية أساسية يجب الالتفات إليها فهماً وتحليلا عند مواجهتنا لهذا الخطر احتواء له ثم قضاء عليه .

ثالثاً : إن دراسة ما أنجزته إسرائيل حتى اليوم يعتبر مدخلا لفهم تطور حركتها فى **المستقبل** . والاهتمام بالمستقبل هنا نقطة مشتركة بيننا وبين إسرائيل . فهى تتطلع إلى أن تجعل من المستقبل مرحلة تشهد توسعها بعد أن تؤمن وجودها ، ونحن نريد أن نتمكن فيه من إزالة خطرها . وكلا الاتجاهين يسير متعارضاً تماماً فلا يمكن تصور الالتقاء بينهما . بل إن دعوى الالتقاء هى فى حقيقتها نجاح لأحد الاتجاهين وهو — بالقطع — ليس الاتجاه الشعبى العربى . أما لأى الاتجاهين يكون المستقبل ، ولأيهما تكون الغلبة فيه ، فهذا يتوقف على مدى **الإيمان** بالقضية ، والإيمان يبنى على **الفهم** ، والفهم أساسه **المعرفة** . فبقدر ما نغوص فى الماضى دراسة وتحليلا ، ومحاولة لاكتشاف الأسس التى تحكم حركة العدو ، والعوامل المساعدة له ، لنخرج باحتمالات المستقبل ونضع وسائل مواجهتها التى تعتمد قبل كل شىء — وقبل أى شىء — على قدراتنا الذاتية ، بقدر ما ترجح غلبة الاتجاه الشعبى العربى على أية اتجاهات أخرى حتى لو كانت تلك الأخيرة تمثل التقاء إرادات دول استعمارية عاتية ودولة يهودية تقف وراءها قوى صهيونية لها تأثيرها وفعاليتها .

رابعاً : إنه فى تتبعنا لتطور العلاقات الدولية لإسرائيل يمكن أن نخرج بالظروف **الدولية** التى خدمت هذا التطور وأن نتعرف على الظروف **العربية** التى مهدت له . وبذلك وحده يمكن وضع أية خطة للمستقبل تقوم على أساس فرض التغيير على هذه الظروف العربية ، والاستفادة من تطور المستقبل للظروف الدولية . ونجد هنا ارتباطاً وثيقاً بين **التغيير عربياً** وبين **الاستفادة دولياً** . فبقدر النجاح الذى نتمكن من تحقيقه فى إزالة الظروف العربية التى تخدم العدو قبل أن تخدم شعوبنا ، بقدر ما يمكننا تطوير الدور الذى نقوم به — كأمة عربية — دولياً . فعندئذ يصبح فى مقدورنا أن نتعدى ذلك الدور السلبى — وهو محاولة الاستفادة مما يدور حولنا — إلى دور أكثر إيجابية : **فرض** التغيير على هذا الذى يدور .

وينقسم هذا الباب إلى فصلين :

أولهما : يتناول مراحل تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية .

ثانيهما : يتعرض لتطور العلاقات الثنائية لإسرائيل مع أهم القوى الدولية .

ويحقق هذا التقسيم فائدة مزدوجة : فتقسيم السياسة الخارجية إلى مراحل يسمح بدراسة تطورها تحت تأثير عوامل متعددة تحكم هذا التطور خلال فترة زمنية معينة . فى هذه الحالة يمكن تتبع التأثيرات المتبادلة لهذه العوامل على السياسة الخارجية . فى حين تسمح دراسة العلاقات الثنائية بالتعرف على تطور علاقة إسرائيل بدولة معينة وما يؤثر فيها من اعتبارات قد ترجع إلى إسرائيل أو إلى الطرف الآخر والظروف السياسية التى يواجهها .

الفصل الأول

مراحل تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية

بالرغم من قصر الفترة الزمنية التي انقضت منذ قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، فإنه يمكننا أن نقسم المراحل التي مرت بها سياستها الخارجية إلى أربع مراحل متميزة :

١ — من قيام الدولة حتى عام ١٩٥٢ ، وهي الفترة التي تبلورت فيها أسس علاقات إسرائيل مع الدول العربية ومع الدول الكبرى بصفة عامة .

٢ — من ١٩٥٢ — ١٩٥٧ : وتبدأ بقيام الثورة في مصر واتخاذها لمواقف لا تتفق مع المخططات الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط ، والتي تشهد تأثر موقف إسرائيل نتيجة احتدام الحرب الباردة بين المعسكرين والتي انعكست على المنطقة العربية ، وانتهت بلجوء إسرائيل إلى العدوان كمحاولة لتغيير التوازن السياسي والعسكري لصالحها .

٣ — من ١٩٥٧ — ١٩٦٤ : وهي الفترة التي — رغم استمرار حدة الصراع الدولي وآثاره على إسرائيل — شهدت تطوراً كبيراً في علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث وخاصة إثر فتح خليج العقبة ، وتزايد عدد الدول المعترفة بإسرائيل .

٤ — من ١٩٦٤ حتى الآن : وهي الفترة التي تولى فيها ليفي أشكول خلفاً لبن جوريون وبدأت حدة الصراع الدولي في الهبوط ، وحاولت إسرائيل خلالها استغلال ذلك لصالحها ، وتنتهي بالظروف الحالية التي أعقبت عدوان يونيو ١٩٦٧.

أولا — المرحلة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢ :

فشل محاولات السلام مع الدول العربية :

حاولت إسرائيل منذ إعلان قيام الدولة إيجاد علاقات سلمية بينها وبين الدول العربية ، وكانت هذه محاولة طبيعية من جانبها حتى تتمكن من العمل على تدعيم

وجودها فى الداخل والخارج كدولة وليدة . ولكن حرب ١٩٤٨ جاءت تأكيداً لرفض الدول العربية قبول الوجود الإسرائيلى فى المنطقة . وقد حاولت إسرائيل بعد توقيع اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية ذات الحدود المشتركة معها أن تحول هذه الاتفاقيات إلى معاهدات صلح دائم مستغلة التأييد الدبلوماسى القوى لها من دول الشرق والغرب على السواء ، والمعونات المادية والعسكرية التى كانت تصل إليها عن طريق هذه الدول ، ومحاولة الاستفادة من نتيجة حرب ١٩٤٨ ، وتأثر الرأى العام العربى وسخطه على الحكومات العربية التى اعتبرها مسئولة عن نتيجة هذه الحرب .

ولقد فشلت إسرائيل فى محاولاتها لفرض الصلح على الدول العربية رغم نجاح لجنة التوفيق الدولية فى الحصول على موافقة الأطراف المعنية على بروتوكول لوزان فى فى ١٩٤٩/٦/٢ والذى نص على أن قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم يكون أساس المناقشة على مشكلات الحدود ، وهو البروتوكول الذى تعهدت إسرائيل بموجبه بإعادة مائة ألف لاجئ عربى ، ثم تنصلت منه بعد ذلك بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة حيث وضح أن موافقتها عليه كانت بهدف الانضمام إلى المنظمة الدولية .

ثم سعت إسرائيل بعد ذلك من أجل الحصول على معاهدات صلح منفردة مع كل دولة عربية على حدة حتى تزداد فرص التوصل إلى عقد مثل هذه المعاهدات وقامت بالفعل اتصالات بين إسرائيل والملك عبد الله الذى كانت قد تمت معه مفاوضات سرية للاتفاق على شروط الهدنة . إلا أن اغتيال الملك عبد الله على يد أحد الفلسطينيين كان تأكيداً — مرة أخرى — لرفض الشعوب العربية التعايش مع الدولة اليهودية .

ولما وضحت لإسرائيل صعوبة إقامة علاقات سلمية مع الدول العربية حددت سياستها تجاه هذه الدول على أساس التلويح برغبتها فى الصلح فى كل مناسبة ممكنة ولكن على ألا توضع للتفاوض التزامات مسبقة تفرض على إسرائيل شروطاً معينة ، وفى نفس الوقت تعمل إسرائيل على إشعار الدول العربية بقوة جيش الدفاع الإسرائيلى وقدرته الرادعة ، والإعلان عن تصميمها على دخول حرب ثانية فى حالة زيادة تسليح الضفة الغربية للأردن أو دخول قوات عربية إليها .

محاولة الاستفادة من كل من الغرب والشرق معاً :

حاولت إسرائيل استغلال تأييد كل من دول الشرق والغرب لقيامها من أجل ضمان مصالحها القومية . فقد كانت ترغب في استمرار تدفق المهاجرين اليهود من شرق أوربا والاتحاد السوفييتي ، في نفس الوقت الذي تستمر فيه المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الدول الغربية . ولكن مع إخفاق إسرائيل في التوصل إلى صلح دائم مع الدول العربية بدأت الانحياز الكامل إلى الغرب وهو ما وضح من الشواهد الآتية :

١ ـ طلبت الحكومة الإسرائيلية من الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ أن تبيعها أسلحة لموازنة تلك التي أرسلتها بريطانيا للدول العربية . وقد استنكر الاتحاد السوفييتي هذه الخطوة من جانب إسرائيل واتهمها بالخضوع للولايات المتحدة .

٢ ـ في نفس العام ـ ١٩٥٠ ـ أصدرت دول الغرب الكبرى الثلاث ـ الولايات المتحدة ، فرنسا ، بريطانيا ـ التصريح الثلاثي الذي يضمن الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط كمحاولة لضمان أمن الدولة الناشئة ووضع حد لسباق التسلح بينها وبين الدول العربية الذي يهدد أمن وسلامة المصالح الاستراتيجية للغرب في الشرق الأوسط . وهو التصريح الذي نص على مقاومة الدول الثلاث المصدرة له لأية محاولة لتغيير خطوط الهدنة ، وعزمها على مقاومة اختلال التسليح بين دول المنطقة ، وقصر إمدادها بالسلاح لهذه الدول عند الحد الذي يضمن مطالبها المشروعة في الدفاع عن النفس .

٣ ـ نص التصريح الثلاثي لعام ١٩٥٠ على أن أحد أهداف مد إسرائيل ودول المنطقة بالسلاح هو مساعدتها على القيام بدورها في **الدفاع عن المنطقة** . وعلى ضوء حدة الحرب الباردة التي كانت سائدة في ذلك الوقت بين الدول الشيوعية والرأسمالية ، فقد كان واضحاً أن فكرة الدفاع عن المنطقة مقصود بها مواجهة التغلغل الشيوعي المحتمل إليها ، واتخاذ دول المنطقة ـ وفي مقدمتها إسرائيل ـ خط دفاع أول من أجل تحقيق هذا الهدف . وقد رحبت إسرائيل رسمياً بهذا التصريح

رغم ما يؤكده ذلك من انحيازها علانية للغرب وما يمكن أن يؤدى إليه من تدهور علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى .

٤ – وقوف إسرائيل موقفاً مؤيداً للولايات المتحدة باستمرار من الحرب الكورية التى نشبت فى هذه الفترة ، وإعلانها موافقتها على القرار الذى يسمح للقوات التى تحارب تحت قيادة الأمم المتحدة – والتى كانت تخضع للغرب بحكم تكوين الأمم المتحدة فى ذلك الوقت – بأن تعمل من أجل توحيد كوريا بالقوة ومنع قيام الدولة الشيوعية فيها .

٥ – مطالبة إسرائيل فى عام ١٩٥١ بالانضمام إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط وهى القيادة التى تخضع للغرب والتى كانت مصر قد رفضت الانضمام إليها قبل ذلك ببضعة أشهر .

وبذلك يتضح أن رفض الصلح مع إسرائيل ، ودخول منطقة الشرق الأوسط فى مجال الحرب الباردة بعنف ، وتنافس الدول الكبرى من أجل كسب الدول العربية ، كانت عوامل أدت إلى نهج السياسة الخارجية الإسرائيلية نهجاً يؤكد انحيازها التام لدول الغرب خاصة وأن هذه الدول هى التى أنشأت الدولة اليهودية، وبحكم تقارب الأنظمة السياسية فى كل منهما ، واتصالاتها مع اليهود الغربيين ، ومساعدات دول الغرب لها .

وهكذا تحددت خلال هذه الفترة القصيرة منذ بدء قيام الدولة اليهودية عام١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٢ الخطوط العامة للسياسة الخارجية الإسرائيلية ، فلقد فشلت محاولات الصلح مع الدول العربية وأصبح العداء وحده هو الطابع المميز لهذه العلاقات ، ووضح انحيازها الكامل لدول الغرب وارتباطها بالمخططات الدفاعية التى حاولت الدول الغربية بها إبقاء منطقة الشرق الأوسط ضمن مناطق نفوذها ، وبدأ الفتور فى علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى الذى مهد لتحول هذه العلاقات بعد ذلك إلى الجمود الذى شهدته المرحلة التالية من تطور السياسة الإسرائيلية .

ثانياً – المرحلة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٧ :

كان قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، وبدء اتضاح عدم تبعية السياسة المصرية

لدول الغرب ، وتزايد المد التحررى فى العالم العربى ، وتغير استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ، عوامل حددت مرحلة جديدة للسياسة الخارجية الإسرائيلية تميزت عن المرحلة السابقة بتزايد الشعور بعدم الاستقرار فى إسرائيل والخطر المهدد لأمنها القومى وهو ما انتهى إلى محاولتها قلب هذه الأوضاع لصالحها بالاشتراك فى العدوان الثلاثى على مصر فى محاولة لتغيير نظام الحكم فيها .

فى عام ١٩٥٣ بدأ تغير فى الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بتولى دالاس لمنصب وزير الخارجية . فقد كانت حكومة ترومان السابقة ترىضرورة ضم دول الشرق الأوسط جميعاً إلى منظمة دفاعية ترتبط بالغرب لمواجهة التغلغل الشيوعى المحتمل . ولكن دالاس رأىأن يقيم هذه المنظمة الدفاعية بالتدريج ، فبدأ يضم دول الجزء الشمالى من الشرق الأوسط (تركيا — اليونان) وهى الدول المجاورة للاتحاد السوفييتى والتى تشعر أكثر من غيرها بخطره عليها . وكانت هذه الخطوة الأولى فى تقدير وزير الخارجية الأمريكى تشجع غيرهما من دول المنطقة على الانضمام إلى المنظمة الغربية . وقد وضح ذلك من خلال الخطوات التى نفذت بها هذه الاستراتيجية والتى أبرزها الآتى :

توقيع تركيا وباكستان اتفاق الدفاع المشترك عام ١٩٥٤ وموافقة الولايات المتحدة عليه ومدهما بالمعونات الاقتصادية والعسكرية ، ثم تقديم الولايات المتحدة للمساعدت العسكرية والاقتصادية لحكومة العراق وانضمام العراق رسمياً إلى التحالف عام ١٩٥٥ ، ثم انضمام بريطانيا فى يونيو ١٩٥٥ إلى التحالف ، وبذلك ولد حلف بغداد .

وقد كان هذا الأسلوب الجديد فى الاستراتيجية الأمريكية يفرض على الحكومة الأمريكية نوعاً من **الحياد الظاهرى** فى النزاع العربى الإسرائيلى بهدف كسب الدول العربية الأخرى ، وخشية فشل مخططها الدفاعى وتسرب الاتحاد السوفييتى إلى المنطقة . وقد وضحت مظاهر الموقف الحيادى الظاهرى للحكومة الأمريكية فى ذلك الوقت فى تصريح لدالاس فور توليه منصبه ذكر فيه أن الولايات المتحدة سوف تتبع سياسة ودية غير منحازة بين الدول العربية وإسرائيل ، ثم رفض

الولايات المتحدة فى ذلك الوقت تقديم قرض لإسرائيل قيمته ٧٥ مليون دولار ، ووقف الحكومة الأمريكية فى أكتوبر ١٩٥٣ صرف المعونة الاقتصادية المخصصة لإسرائيل لرفض الأخيرة قراراً أصدرته لجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة وكان يقضى بأن تتوقف إسرائيل عن العمل فى مشروع خاص بتوليد الكهرباء على نهر الأردن وذلك إلى حين نظر مجلس الأمن فى المشكلة ، وكذلك رفض كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الطلب الذى تقدمت به إسرائيل للانضمام إلى أجهزة الدفاع الغربى (حلف الإطلنطى — أو الأجهزة الأخرى) ، ثم رفض الولايات المتحدة طلب إسرائيل عقد معاهدة دفاع ثنائية بينهما .

وكان هذا الموقف الأمريكى يعكس خشية الحكومة الأمريكية من إثارة الدول العربية وفشل مخططات الدفاع الغربية فى المنطقة . وهو ما دفعها فى أغسطس سنة ١٩٥٥ إلى عرض تقديم المساعدات لتوطين اللاجئين واستعدادها لضمان أى حدود تتفق عليها الدول العربية . وكان العرض يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وتخفيف آثار الرفض المستمر لمطالب إسرائيل باتخاذ خطوات رسمية وفعالة لضمان أمنها .

وفى عام ١٩٥٤ بدأت المحادثات المصرية البريطانية وانتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء التى نصت على انسحاب القوات البريطانية عن مصر فى فترة لا تتجاوز عشرين شهراً . وكان توقيع هذه الاتفاقية يمثل خطراً على أمن إسرائيل التى كانت ترى فى وجود القوات البريطانية فى مصر ضماناً لها ضد أى تحرك من جانب القوات المسلحة المصرية نحو الشرق .

وقد حاولت إسرائيل إزاء الموقف الأمريكى غير المندفع فى تأييدها رسمياً ، وإزاء توقيع اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية ، اتخاذ بعض الخطوات من أجل محاولة تغيير اتجاه السياسة الغربية لصالحها ، فقامت إسرائيل — قبل توقيع اتفاقية الجلاء — بإرسال السفينة بات جاليم الإسرائيلية ترفع العلم الإسرائيلى وتحمل بضائع إسرائيلية من أجل المرور فى قناة السويس، وكان هدفها من ذلك إثبات خطأ السياسة البريطانية فى الجلاء عن مصر عن طريق إثبات أن حرية الملاحة لا يمكن ضمانها بعد ذلك . ثم دبرت المخابرات الإسرائيلية عمليات التخريب ضد بعض المنشئات

الأمريكية فى مصر والتى عرفت فى إسرائيل بعد ذلك بقضية لافون ، وكان الهدف من ورائها العمل على تدهور العلاقات المصرية الأمريكية .

وفى عام ١٩٥٥ عقدت مصر صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا نتيجة رفض دول الغرب مدها بالأسلحة التى طلبتها الحكومة المصرية عقب الغارة الإسرائيلية على غزة عام ١٩٥٤ . وكان لكسر مصر احتكار السلاح آثار بعيدة المدى على إسرائيل والشرق الأوسط بصفة عامة ، تمثلت فى قلب توازن القوى فى المنطقة لصالح مصر ، وبدء دخول الاتحاد السوفييتى إلى المنطقة كدولة كبرى ذات نفوذ وثقل ، وثبوت عدم جدوى التصريح الثلاثى لسنة ١٩٥٠ بعد دخول الاتحاد السوفييتى — الذى لم يشترك فى هذا التصريح — إلى جانب مصر .

وقد كانت نتيجة عقد مصر صفقة السلاح مع إحدى دول الشرق ، أن ازداد التأييد الغربى لإسرائيل ، فتزايد إمداد فرنسا لإسرائيل بالسلاح ، وتنازلت الولايات المتحدة — تحت الضغط الصهيونى عليها — عن أفضلية تسليم الأسلحة الفرنسية لحلف الإطلنطى ، ثم سحبت الولايات المتحدة تمويلها للسد العالى .

ولقد واجهت إسرائيل فى هذه الفترة تهديداً واضحاً لأمنها نتيجة للتنسيق بين جيوش مصر والأردن وسوريا ، وهى الدول ذات الحدود المشتركة مع إسرائيل . وتفوق مصر العسكرى بسبب الأسلحة الشرقية ، وخشية إسرائيل من تزايد شعبية القيادة السياسية المصرية فى العالم العربى وإمكان استغلالها ضد إسرائيل .

لذلك كله اتجهت السياسة الخارجية الإسرائيلية إلى ضرورة تغيير الأوضاع القائمة فى مصر كخطوة لازمة لضمان أمنها . وقد استغلت إسرائيل تأميم قناة السويس والاتفاق بين كل من فرنسا وبريطانيا على تغيير القيادة السياسية فى مصر — وإن اختلفت أسباب كل من الدولتين — لكى تشترك معهما فى تدبير وتنفيذ العدوان الثلاثى .

ثالثاً — المرحلة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٤ :

تميزت هذه الفترة بمحاولة السياسة الخارجية استغلال النتائج التى انتهت إليها حملة سيناء لصالحها سواء كانت بالنسبة للوضع فى منطقة الشرق الأوسط أو لبعض الفوائد التى عادت عليها مباشرة . وقد تمثلت أبرز النتائج التى حاولت إسرائيل

الاستفادة منها فى وضع الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط ، واستمرار محاولات فرنسا لوقف المساعدات المصرية للثورة الجزائرية وهى المساعدات التى لم تتوقف بعد العدوان ، وفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية .

فبالنسبة للولايات المتحدة وضح فشل مخططات الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط منذ توقيع اتفاقية السلاح بين مصر ودول الشرق ، وبعد العدوان الثلاثى الذى وضح للرأى العام العربى من خلاله استحالة الاشتراك مع كل الدول التى قامت به فى أية مشروعات تقترحها . وكان فشل مخططات الدفاع الغربى — وكان آخرها مشروع أيزنهاور — فى صالح السياسة الإسرائيلية ، إذ لم تعد الولايات المتحدة مضطرة إلى اتخاذ موقف حيادى فى ظاهره من النزاع العربى الإسرائيلى .

فى هذه الفترة تزايد التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل وبدأت الولايات المتحدة تقدم ضماناتها الرسمية للوجود الإسرائيلى ، ووضح ذلك من خلال خطاب أيزنهاور إلى بن جوريون — حين رفض الأخير الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة — حين أكد له أيزنهاور ضمانات الولايات المتحدة لاستمرار الملاحة الإسرائيلية فى الخليج . وقد استغلت إسرائيل اتجاه الولايات المتحدة إلى مقاومة انتشار التيار التحررى من مصر إلى غيرها من الدول العربية ، لكى تحصل على مزيد من الدعم والتأييد بوصفها قاعدة لمواجهة هذا التيار . لذلك لم تعارض إسرائيل الاتحاد الهاشمى الذى أقامته كل من الأردن والعراق لمواجهة الوحدة المصرية السورية ، ولم تتخذ أية خطوات إيجابية للرد على دخول قوات عراقية إلى الضفة الغربية ، كذلك فإنها سمحت لقوات المظلات البريطانية باستخدام الأجواء الإسرائيلية للوصول إلى الأردن وتدعيم حكم الملك حسين ، كما سمحت للطائرات الأمريكية باستخدام المجال الجوى الإسرائيلى لتزويد الأردن بالبترول .

وقد استغلت إسرائيل استمرار المعونات والمساعدات المصرية لثورة الجزائر ورغبة فرنسا فى فتح جبهة للتوتر أمام مصر حتى تقلل من مساعداتها للثوار ، فاستمرت العلاقات بين البلدين على نفس المستوى الذى كانت عليه قبيل العدوان . ساعدها على ذلك أن السياسة الفرنسية وجدت أن استمرار تأييدها لإسرائيل يجعل لها حق التدخل فى أية تدابير تتخذ من جانب دول الغرب فى الشرق الأوسط ، وذلك بعد أن كانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد تعمدتا عدم إشراك فرنسا فى

مخططاتهما الدفاعية عن الشرق الأوسط خشية رد الفعل العكسى لدى الدول العربية بسبب اشتراك فرنسا فى الحرب ضد الجزائر .

وقد كانت أبرز سمات هذه المرحلة هى تطور علاقات إسرائيل بدول العالم الثالث مستغلة فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية . فبدأت إسرائيل تلقى بثقلها لتدعيم نفوذها فى هذه الدول ، كمحاولة للنهوض باقتصادياتها المتدهورة فى ذلك الوقت ، وللخروج من دائرة الحصار العربى حولها . وقد لقيت إسرائيل تأييداً كبيراً من الدول الاستعمارية ذات النفوذ فى آسيا وأفريقيا ، التى شجعت التغلغل الإسرائيلى فى هذه القارات .

رابعاً — المرحلة من ١٩٦٤ حتى الآن :

تميزت هذه الفترة بتحسن كبير فى مركز إسرائيل الدولى نتيجة عدة عوامل أبرزها هبوط حدة الحرب الباردة بين المعسكرين إثر تولى جونسون لرئاسة الولايات المتحدة ، وظهور أثر « توازن الرعب النووى » على استراتيجية الدولتين الكبيرتين فى العالم ، ثم تطور الاستراتيجية الأمريكية إلى استراتيجية الحرب المحدودة . وقد حاولت إسرائيل استغلال التقارب الأمريكى السوفييتى لصالحها فبدأ التركيز على ضرورة اتخاذ الاتحاد السوفييتى لخطوات أكثر إيجابية — من وجهة نظر إسرائيل — لضمان وجودها وتخفيف حدة التوتر فى الشرق الأوسط . وكان أبرز مطالب إسرائيل تقييد الاتحاد السوفييتى إمداد الدول العربية بالسلاح ، ومطالبة الولايات المتحدة وفرنسا بالسعى لديه لقبول ذلك ، والاشتراك فى ضمان رباعى للأوضاع الحالية فى المنطقة .

ولقد كان تولى ليفى أشكول رئاسة الوزارة الإسرائيلية فى عام ١٩٦٤ وتولى أبا إيبان لوزارة الخارجية فى عام ١٩٦٦ ، ذا تأثير واضح فى استغلال إسرائيل للظروف المحيطة بها لتحسين مركزها الدولى ، خاصة لما عرف عن أشكول وأبا إيبان من مرونة كانت تنقص بن جوريون .

وبالرغم من تخفيف فرنسا فى هذه الفترة من اندفاعها فى تأييد إسرائيل مادياً

وعسكرياً إثر التقارب العربى الفرنسى الأخير ، فقد استطاعت السياسة الإسرائيلية استغلال حاجة جونسون إلى تأييد اليهود الأمريكيين له فى موقفه من فيتنام لكى تحمل الولايات المتحدة على تقديم المعونات العسكرية مباشرة إلى إسرائيل بعد أن كانت تكتفى بتقديمها عن طريق إحدى دول الغرب الأخرى (فرنسا — ألمانيا الغربية) . كذلك استغلت السياسة الإسرائيلية التنسيق بينها وبين المنظمات الصهيونية لتمارس الضغط على حكومة ألمانيا الغربية لكى تستمر فى تقديم الدعم الاقتصادى لإسرائيل .

وقد شهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمرات القمة العربية من أجل وضع خطة موحدة للعمل للقضاء على إسرائيل . ولكن تجميد هذه المؤتمرات وموقف إسرائيل الواضح من المحاولات العربية لتغيير مجرى نهر الأردن أدى إلى توقف العمل فى هذا المشروع . فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة الوضع المجمد حالياً للقيادة العربية الموحدة ، وجدنا أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية كان النتيجة الإيجابية الوحيدة التى انتهت إليها مؤتمرات القمة .

وقد سمحت الظروف التى سادت قبيل العدوان الإسرائيلى الأخير — سواء فى المنطقة العربية أو فى المجال الدولى — بتحسن مركز إسرائيل تحسناً كبيراً ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الدبلوماسية المتطورة التى تميزت بها إسرائيل فى السنوات الأخيرة على وجه الخصوص ، والتى تقوم على أساس الاهتمام بتحقيق مزيد من الكسب لإسرائيل لدى مختلف الكتل الدولية فى نفس الوقت — دول الشرق ، دول الغرب ، دول العالم الثالث — وإعطاء جميع هذه الكتل نفس القدر من الجهد الدبلوماسى ، وهو ما يتضح من شمول السياسة الخارجية الإسرائيلية .

وكان العدوان الإسرائيلى فى يونيو الماضى مثالا واضحاً — مهما كان مرارته بالنسبة لنا — لنجاح إسرائيل فى استغلال الظروف الدولية والإقليمية السائدة لصالحها : **فدولياً** : كان التقارب الأمريكى السوفييتى وخشية الدولتين الكبيرتين من خطر قيام حرب عالمية ثالثة ، فى نفس الوقت الذى تتفوق فيه الاستراتيجية الأمريكية فى مجال الحروب المحلية المحدودة لكثرة قواعدها فى مختلف مناطق العالم ، سبباً مباشراً فى تدبير إسرائيل لعدوانها وتنفيذه ، **وعربياً** : كان وضوح الصراع بين الدول

العربية التقدمية والدول العربية الرجعية الذى قضى على جميع الآثار الإيجابية لمقررات القمة ، والذى وجدت فيه بعض الدول العربية سبباً وجيهاً للتخلص من العمل العلمى الجاد لمواجهة إسرائيل ، مناخاً ملائماً للعدوان الإسرائيلى حيث ضمنت معه إسرائيل أن عدوانها — فى ظل ظروف التفكك العربى — لن تترتب عليه مواجهة عربية شاملة وحازمة سواء ضدها أو ضد الولايات المتحدة .

يضاف إلى ذلك جميعه تلك الاعتبارات الخاصة **بالولايات المتحدة** والتى تتمثل فى رغبة رئيسها فى ضمان انتخابه عام ١٩٦٨ ، وإسكات تلك الأصوات المعارضة لسياسته فى فيتنام والتى كان يتزعمها المثقفون الأمريكيون وغالبيتهم من اليهود ، وولعه بتلك السياسة التى تقوم على أساس الحديث عن السلام والعمل بالحرب ، ورغبته فى القضاء على النظام الثورى فى مصر الذى بسقوطه يسهل إسقاط البقية الباقية من النظم التحررية فى العالم العربى ثم فى العالم الثالث ، وبعدها يجىء دور شرق أوربا لتكون ميدان المواجهة الجديد .

هذه الظروف جميعاً التى سادت فى نهاية هذه المرحلة ، ومع تقدير سليم لها ولأبعادها ولاحتمالات تطورها ، وللحدود القصوى التى يمكن أن تبلغها ردود الفعل دولياً وعربياً ، وللحدود الدنيا من الاستفادة التى يمكن أن تعود على إسرائيل — كانت الدافع الحقيقى إلى تدبير العدوان والقيام به .

الفصل الثانى

تطور علاقات إسرائيل مع القوى الدولية

المبحث الأول

علاقات إسرائيل مع دول الغرب

نتناول تحت هذا العنوان علاقة إسرائيل بدول الغرب بصفة عامة ، ثم علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا . ويرجع الاهتمام بعلاقات إسرائيل بالولايات المتحدة من حقيقة كون الأخيرة القوة الدولية الرئيسية التى يرجع إليها الفضل الأول فى استمرار بقاء إسرائيل فى المنطقة العربية . فمنذ عام ١٩٤٨ تركت بريطانيا عبء تأمين الوجود الإسرائيلى للولايات المتحدة فى المقام الأول ، دفعها إلى ذلك رغبتها فى الحفاظ على بقايا من علاقاتها مع الدول العربية بالإضافة إلى تولى الولايات المتحدة — كأكبر القوى الدولية التى ظهرت فى أعقاب الحرب الثانية — مهمة تأمين الأنظمة الرأسمالية فى العالم . وقد امتد هذا الدور إلى الشرق الأوسط باعتباره أهم المناطق الاستراتيجية فى العالم ، وشمل إسرائيل — منطقياً — باعتبارها مركزاً للنفوذ الغربى فى هذه المنطقة .

وإذا كانت فرنسا وألمانيا الغربية كلتاهما قد قامتا بأدوار لا يمكن إغفالها فى تدعيم الوجود الإسرائيلى خلال العشرين عاماً الماضية ، فإن ذلك لم يكن إلا بتكليف من الولايات المتحدة التى أرادت — فى كثير من الأحيان — أن تتفادى الظهور رسمياً فى صورة المؤيد السافر لإسرائيل خشية ردود الفعل العربية . واستغلت الظروف التى مرت بها فرنسا خلال الحرب الجزائرية ورغبتها فى القضاء على النظام التحررى فى مصر لكى تشجعها على تدعيم إسرائيل كمحاولة لتحقيق هذا الهدف . كما استغلت بالنسبة لألمانيا الضغوط الأمريكية والصهيونية العنيفة عليها لكى تدفعها إلى عقد الاتفاقية العسكرية «السرية »، وتقديم ملايين الدولارات للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الإسرائيلى .

وبذلك يتضح أن الولايات المتحدة أولا وأخيراً كانت وراء إسرائيل منذ نشأتها . وهذه الحقيقة ، بالإضافة إلى كون الولايات المتحدة أكبر دولة فى العالم حتى الآن ، فرضت على هذه الدراسة أن تكون العلاقات الإسرائيلية الأمريكية فى مقدمة ما تتناوله تحت هذا العنوان .

أما بالنسبة لفرنسا فيرجع الاهتمام بها ليس فقط إلى الدور الذى قامت به فى تدعيم الوجود الإسرائيلى خلال فترة زمنية محدودة ، وإنما — قبل ذلك — يجد الاهتمام بها مصدره فى أن الجمهورية الخامسة اليوم تعد قوة لا يستهان بها فى غرب أوربا ، ولها مواقف تعارض صراحة الولايات المتحدة وترفض استمرار الاندفاع فى تأييد إسرائيل حفاظاً على العلاقات العربية الفرنسية . وفى مقابل ذلك نجد على الطرف الآخر اهتماماً غير محدود من جانب إسرائيل بفرنسا الحالية على أمل أن تتمكن — إسرائيل — من الانضمام إلى كتلة الدول الأوربية الناشئة التى تتمثل فى دول السوق المشتركة والتى تتزعمها فرنسا .

أما إغفال علاقات إسرائيل بكل من بريطانيا وألمانيا الغربية فإن ذلك لا يرجع إلى تهوين من جانبنا لما قامت به كلتا الدولتين دعماً للوجود الإسرائيلى ، بل عملا على خلق هذا الوجود من العدم — وخاصة بالنسبة لدور بريطانيا فى هذا المجال — وإنما يرجع إغفال تطور علاقاتهما مع إسرائيل إلى أن هذا الموضوع كان مدار البحث فى عديد من الكتب العربية التى صدرت ، وأصبح دور كل من هاتين الدولتين معروفاً جيداً للمواطن العربى ، وأصبحت قيمتهما كدول من الدرجة الثانية تأتمر بأمر الولايات المتحدة ، معروفاً كذلك .

وبهذا يتضح أننا فى هذه الدراسة حاولنا الابتعاد — قدر الإمكان — عن تكرار الحديث فى موضوعات سبق قتلها بحثاً . ولكن من ناحية أخرى كانت هناك موضوعات تفرض نفسها على الكاتب رغم سبق تناولها من قبل ، مثل العلاقات الإسرائيلية الأمريكية ، والتى كان التعرض لها ضرورة لازمة حيث إن الحديث عن إسرائيل لا يمكن أن يكتمل بدون الحديث عن الولايات المتحدة .

أولا – علاقات إسرائيل مع الغرب بصفة عامة :

توضح دراسة تاريخ الغرب المسيحى مع اليهودية مدى الاضطهاد الذى كان يلاقيه اليهود فى الدول الغربية فى جميع العصور وحتى تاريخ الثورة الفرنسية حين ظهرت مبادئ الإخاء والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد وحق كل مواطن فى الحرية السياسية بغض النظر عن ديانته . ومن هذا الأصل التاريخى يمكن تفسير **تعاطف** المسيحية على اليهود فى العصور الحديثة ، نتيجة شعور الدول الغربية بنوع من الذنب تجاههم ازداد فى أعقاب موقف ألمانيا النازية منهم خلال الحرب الثانية .

ولكن ذلك ليس هو وحده العامل المحدد لعلاقات إسرائيل بدول الغرب فهناك أيضاً **ارتباط المصالح** بل ارتباط المصير الذى يجمع بينهما والذى تكشف عنه وثيقة بنرمان فى عام ١٩٠٧ والتى حوت دراسة لأوضاع الإمبراطورية البريطانية فى ذلك الوقت وأوصت بإقامة دولة غربية فى منطقة شرق البحر المتوسط حفاظاً على المصالح الاستراتيجية البريطانية فى العالم . لذلك يمكن القول إن موقف الغرب من إسرائيل يحقق كهدف من أهدافه إيجاد قومية يهودية منافسة للقومية العربية تستنزف قدراتها وتعرقل وصولها إلى النتائج المتوقعة ، وهى الانتشار فى المنطقة العربية كلها مكونة دولة موحدة تملك مقومات ضخمة يمكن أن تهدد المصالح الغربية فى الشرق الأوسط . ولعل هذا يفسر التلاحم بين الغرب وبين إسرائيل ، وهو ما يمكن معه وصف سياسة اسرائيل فى المنطقة بأنها سياسة **تكامل** مع سياسات الدول الغربية . فمن خلال دراسة تاريخ السياسة الغربية فى الشرق الأوسط ، والسياسة الخارجية الإسرائيلية ، يمكن أن نجد أهدافاً مشتركة لكل منهما تتمثل فى مواجهة حركة القومية العربية ومواجهة الاتجاهات العربية التحررية والحفاظ على الكيانات المستقلة للدول العربية ومنع الحركات الوحدوية فى العالم العربى ، وتشجيع التكتلات بين الدول العربية الرجعية ، واستمرار وضع الدول العربية كدول متخلفة تملك مصادر الطاقة ويقف دورها عند حد إنتاجها ، وضمان الوجود الإسرائيلى ومحاولة الوصول إلى اتفاق لدول الشرق مع دول الغرب حول ضرورة استمرار هذا الوجود .

ثانياً — تطور العلاقات الإسرائيلية الأمريكية :

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بإسرائيل إلى عدة اعتبارات حددت اتجاه العلاقات الإسرائيلية الأمريكية منذ نشأة إسرائيل. وأبرز هذه الاعتبارات السيطرة الصهيونية العنيفة على الولايات المتحدة ، وموقع إسرائيل الممتاز لخدمة المصالح الأمريكية ، وأن الصراع العربى الإسرائيلى فى أحد صوره — من وجهة النظر الأمريكية — صراع بين المبادئ . فإسرائيل تمثل نموذجاً للديموقراطية الغربية فى حين توصف الدول العربية المتحررة فى المفهوم الغربى بالدول الجماعية Totalitarian states

موقف الولايات المتحدة من الأقلية اليهودية فى فلسطين وقيام إسرائيل :

وضحت آثار السيطرة الصهيونية على سياسة الولايات المتحدة قبل قيام إسرائيل . ففى عام ١٩٢٢ نجح الضغط الصهيونى على الكونجرس فى استصدار قرار منه يؤيد وعد بلفور ، وفى عام ١٩٣٠ احتجت لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس — تحت الضغط الصهيونى — على القيود التى كانت تفرضها بريطانيا على الهجرة اليهودية إلى فلسطين . وفى عام ١٩٤٢ عقد مؤتمر بلتيمور الذى أعلن مبادئه المعروفة تتضمن المطالبة بفتح باب الهجرة ، وطلب ترومان من أتلى رئيس وزراء بريطانيا السماح بدخول مائة ألف يهودى إلى فلسطين بعد انتهاء الحرب . وفى الفترة من ١٩٤٣ — ١٩٤٥ أصدر الكونجرس سلسلة من القرارات والتصريحات يطالب فيها بفتح الهجرة . وخلال انتخابات الرئاسة الأمريكية اضطر روزفلت — ليضمن نجاحه — أن يقدم وعداً صريحاً عام ١٩٤٤ بتأييده قيام الدولة اليهودية فى فلسطين .

وقد ظل اهتمام الولايات المتحدة بمطالب اليهود فى فلسطين يحركه — حتى الحرب العالمية الثانية — الضغط الصهيونى على الرؤساء الأمريكيين ، إلا أنه فى أعقاب الحرب الثانية حين قررت بريطانيا عام ١٩٤٧ التخلى عن التزاماتها تجاه اليونان وتركيا أعلنت الولايات المتحدة « مبدأ ترومان » الذى يجعلها ملتزمة بضمان أمن وسلامة اليونان وتركيا وإيران ومقاومة « العدوان الشيوعى » فى كل مكان . ومنذ ذلك

التاريخ دخل الشرق الأوسط محيط الاستراتيجية الأمريكية .

وعندما عرض قرار التقسيم عام ١٩٤٧ على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لم يكن لدى الولايات المتحدة خطة مرسومة للعمل تجاه القضية الفلسطينية ، وإنما كان أمام رئيسها مجموعة من الاعتبارات أبرزها : ضرورة مراعاة علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية المجاورة للمجال الأمريكي فى الشرق الأوسط ، وضرورة ضمان تدفق البترول العربى ، وأهمية تيسير هجرة اليهود تمشياً مع الضغط الصهيونى عليه . ويرجع نقص التخطيط فى السياسة الأمريكية أساساً إلى ضعف دبلوماسيتها نظراً لطول فترة عزلتها عن الاشتراك فى السياسة الدولية .

وفى مطلع عام ١٩٤٧ أعلن الرئيس الأمريكى تأييد قرار التقسيم ، وكان واضحاً أن انتخابات الرئاسة وأهمية أصوات اليهود فيها قد لعبت دوراً هاماً فى توجيه قرار الرئيس الأمريكى . ولكن ترومان تراجع عن قراره وخول مندوب الولايات المتحدة الإعلان فى المنظمة الدولية عدم جدية خطة التقسيم وعرض بدلا منها اقتراح فرض الوصاية على فلسطين . وجاء التراجع الأمريكى لعدة أسباب : كان أهمها عمل بريطانيا على عرقلة قرار التقسيم وعدم موافقتها عليه ، وقيام الثورة العربية عام ١٩٤٧ ، ومعارضة وزارة الخارجية الأمريكية لقرار الرئيس الأمريكى ، وعدم استطاعة الأمم المتحدة تكوين قوات دولية لفرض التقسيم دون موافقة الاتحاد السوفييتى الذى اتخذ فى أعقاب الحرب الثانية سياسة عدائية لدول الغرب .

وفى هذه الفترة كان يهود فلسطين قد تلقوا شحنات من الأسلحة وسيطروا على معظم الأراضى التى منحها لهم قرار التقسيم مما هدد بقيام حرب شاملة بين العرب والأقلية اليهودية . ولذلك سارعت الولايات المتحدة بالاعتراف بدولة إسرائيل فور إعلان قيامها فى ١٤ مايو ١٩٤٨ . وكان واضحاً أن التوتر بين العرب واليهود ، وموقف الاتحاد السوفييتى المؤيد لقيام الدولة اليهودية بهدف إيجاد نفوذ له فى الشرق الأوسط ، هى أبرز العوامل التى دفعت الولايات المتحدة إلى الاعتراف السريع بإسرائيل ، بالإضافة إلى خضوعها للضغط الصهيونى عليها . وقد كان اعتراف ترومان بإسرائيل دون إخطار المسئولين عن وضع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية مظهراً آخر من مظاهر عدم التخطيط الذى ساد السياسة

الأمريكية حديثة العهد بالعمل فى المجال الدولى . حتى إن وزير الخارجية الأمريكية نفسه عاد إلى تأييد تعديل قرار التقسيم — وهو المعروف بخطة برنادوت — مما اضطر الرئيس الأمريكى إلى رفضها فى الأمم المتحدة .

وقد كان لقرار التقسيم الذى صدر بفضل الولايات المتحدة فى المقام الأول ونفوذها فى الأمم المتحدة، بحكم تكوينها وعدد أعضائها فى ذلك الوقت، أكبر الأثر فى تحقيق الأمل اليهودى : فقد أنهى القرار الانتداب البريطانى ، وحدد الإطار القانونى الذى يستطيع يهود فلسطين أن يوجهوا نضالهم من خلاله ، وخلق لهم هدفاً محدداً ، وأوجد لليهود وضعاً دولياً واضحاً سهل عليهم الحصول على المساعدات من الخارج ، والتأييد الدبلوماسى من الولايات المتحدة والأمم المتحدة فى حربهم مع الدول العربية .

تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد قيام الدولة :

تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد ذلك فى نطاق المخططات الغربية تجاه الشرق الأوسط والتى تمثل إقامة إسرائيل أحد مقوماتها . لذلك فإن دراسة التطور بعد هذه المرحلة يستلزم دراسة الأوضاع التى واجهتها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت .

ففى نهاية الحرب الثانية كانت بريطانيا هى القوة الرئيسية فى المنطقة بعد خروج إيطاليا من ليبيا وفرنسا من سوريا ولبنان . ولكن بريطانيا خرجت من الحرب باقتصاديات مدمرة ، ووضح فشل الاستراتيجية البريطانية فى الشرق الأوسط التى كانت تقوم على أساس المعاهدات الثنائية بينها وبين الدول العربية والتى تحتفظ بموجبها بقواعدها العسكرية فى هذه الدول . ذلك أن ثورات الشعوب العربية بعد الحرب الثانية (مصر — العراق) من أجل التخلص من هذه المعاهدات أكدت لبريطانيا أن استمرار بقاء هذه القواعد مرهون بموافقة الدول العربية ، وأن موقف الأخيرة يتأثر إلى حد بعيد بموقف بريطانيا من فلسطين . وبذلك يتضح أن بريطانيا فى أعقاب الحرب لم تكن قادرة وحدها على الاضطلاع بأعباء الدفاع عن الشرق الأوسط وهو ما استلزم التدخل الأمريكى .

وكان اشتداد الحرب الباردة فى عام ١٩٤٨ نتيجة الصراع العنيف بين الدول الشيوعية والدول الرأسمالية ، وانقلاب تشيكوسلوفاكيا وخروج تيتو من الكتلة السوفييتية ، وحصار برلين ، يهدد بنشوب حرب ثالثة . الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى إقامة حلف الأطلنطى ومحاولة السيطرة وتقوية المناطق المحيطة بالاتحاد السوفييتى — ومنها الشرق الأوسط — بهدف فرض الحصار عليه . وكانت منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اضطراباً الأمر الذى كان يهدد — من وجهة النظر الأمريكية — بمحاولات سيطرة الدول الشيوعية بهدف القضاء على مصالح الغرب الاستراتيجية فيها .

وكانت أولى نتائج دخول الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط بهدف فرض السيطرة عليه هى صدور التصريح الثلاثى فى عام ١٩٥٠ الذى هدف إلى منع تطور النزاع العربى الإسرائيلى إلى نزاع مسلح كما هدف أيضاً إلى التمهيد — كما جاء فى التصريح ذاته — لتكوين منظمة دفاع إقليمية . وقد ازداد اهتمام الولايات المتحدة فى هذه الفترة بإسرائيل باعتبارها قاعدة للنفوذ الغربى يمكن أن تخدم أهدافها فى السيطرة على المنطقة .

و بالرغم من اتباع الولايات المتحدة فى أعقاب ١٩٥٣ على وجه الخصوص لسياسة حيادية فى ظاهرها لم تطمئن إليها إسرائيل — كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند التعرض لمراحل تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية — من أجل زيادة احتمالات موافقة الدول العربية على الانضمام إلى مخططات الدفاع الغربى ، إلا أن قيام ثورة ١٩٥٢ فى مصر ورفضها لحلف بغداد ثم كسر احتكار السلاح ، وتزايد النفوذ السوفييتى فى المنطقة لتأييده للثورات الشعبية فيها ، ثم وقوع العدوان الثلاثى ، وأخيراً سقوط حلف بغداد مع سقوط نورى السعيد ، كلها عوامل غيرت الاستراتيجية الأمريكية من سياسة حذرة فى النزاع العربى الإسرائيلى ، إلى سياسة أكثر اندفاعاً فى تأييد إسرائيل .

فقد حاولت الولايات المتحدة قبل سقوط حلف بغداد أن تتبع سياسة تقوم على عاملين متناقضين : محاولة الفصل بين المشكلة العربية الإسرائيلية ، و بين المواجهة بين الشرق والغرب . فكانت تحاول أن تتخذ موقفاً متحفظاً بالنسبة للمشكلة العربية

الإسرائيلية ، وموقفاً إيجابيًّا غير متحفظ بالنسبة لصراع الكتلتين فى نطاق الحرب الباردة (سياسة دالاس) .

وقد وضحت صعوبة تطبيق هذه السياسة لعدم واقعيتها وعدم تمشيها مع الظروف السائدة فى المنطقة ، فالدول العربية التى كانت تسعى الولايات المتحدة لكسبها إلى جانبها فى مخطط الدفاع عن الشرق الأوسط لم تكن تفصل بين المشكلتين ، كما وضحت قوة التيار التحررى الذى تزعمته مصر فى ذلك الوقت . بل إن وضوح الرؤية الذى تمتعت به الثورات الشعبية العربية فى ذلك الوقت مكنها من أن ترى حقيقة أن الوجود الإسرائيلى ومحاولات السيطرة الأمريكية تحت ستار مواجهة الشيوعية هما وجهان لخطر واحد ، وأن مواجهة خطر سيطرة الشيوعية لا يقل أهمية — من وجهة النظر الشعبية العربية — عن مواجهة خطر السيطرة الغربية ، ومن ثم فإن الانحياز لأى من الجانبين ضد الآخر يعنى استمرار التبعية واستمرار السيطرة الأجنبية فى العالم العربى .

ولكن قيام ثورة العراق وضع حداً لهذا التناقض فى السياسة الأمريكية وسمح بظهور وحدة الأهداف المباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علانية ، وهو ما مكن الأخيرة من استغلاله لصالحها.

وفى نطاق وجهة النظر الاستراتيجية الأمريكية للأوضاع فى الشرق الأوسط يمكن تفسير موقف الحكومة الأمريكية من العدوان الثلاثى على مصر . فبالرغم من اقتناعها بضرورة القضاء على نظام الحكم فى مصر ، إلا أنها كانت ترى تنفيذ ذلك عن طريق الضغط الاقتصادى والمؤامرات الداخلية ، مع الابتعاد عن اللجوء إلى النزاع المسلح حتى تقلل من فرص زيادة الاتحاد السوفييتى لنفوذه فى المنطقة بمزيد من الدعم للثورات الوطنية ، ويفسر ذلك أن الموقف الأمريكى الحازم من العدوان لم يمنع من استمرار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد ذلك على نفس المستوى الذى كانت عليه من قبل .

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قبيل العدوان الأخير :

استمرت الحرب الباردة بين المعسكرين وانعكست آثارها على الموقف فى الشرق

الأوسط ، فكان الدعم السوفييتى غير المحدد لمصر والدول العربية التقدمية يقابله دعم مماثل من الولايات المتحدة ودول الغرب لإسرائيل والدول الرجعية . ولكن حين تطورت العلاقات الدولية على نحو ما هى عليه الآن ، وبدأ التفكك داخل كل كتلة بخروج فرنسا عن الانسياق الكامل وراء السياسة الأمريكية ، وظهر النزاع الصينى السوفييتى ليؤدى إلى ضعف سيطرة موسكو المركزية على دول الكتلة الشرقية ، بدأت حدة المواجهة بين الدولتين الكبيرتين تقل فى منطقة الشرق الأوسط .

ولكن ذلك لم يمنع استمرار المواقف التقليدية لكل من الدولتين الكبيرتين من الأطراف المعنية فى الشرق الأوسط . بل لقد ازداد فى الفترة الأخيرة نشاط السياسة الأمريكية فى المنطقة وانعكس ذلك تلقائياً على علاقاتها مع إسرائيل حيث وضح الدعم العسكرى الأمريكى المباشر لها وتمثل فى صفقات الصواريخ الهوك ، والدبابات الباتون ، وقاذفات القنابل سكاى هوك . ويمكن أن نرجع دخول الولايات المتحدة بثقلها إلى جانب إسرائيل فى الفترة التى سبقت عدوان يونيو الماضى إلى عدة أسباب منها : اهتمام الولايات المتحدة بتأكيد وقوفها إلى جانب إسرائيل رغبة منها فى تقييد النشاط الإسرائيلى فى المجال الذرى فى تلك الفترة لما يمكن أن يترتب عليه من نتائج لا تخدم مصالح الولايات المتحدة ، وحرص الولايات المتحدة على الحفاظ على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل — وهى السياسة التقليدية الأمريكية فى المنطقة — خاصة بعد تراجع فرنسا عن موقفها المندفع فى عداء الدول العربية وتأييد اسرائيل ، ورغبة الحكومة الأمريكية فى تجميد الموقف فى المنطقة بتدعيم الأوضاع السياسية التى تخدم سياستها ، وذلك حرصاً على استمرار الأوضاع الراهنة على ما هى عليه وعدم مواجهة أى نشاط تحررى يفتح أمامها جبهة ثانية إلى جانب فيتنام ، ورغبتها فى تدعيم المخطط الغربى لتقوية مراكز نفوذه فى المنطقة ، وتشجيع تحالف الدول العربية الرجعية ، خاصة وأن تدعيم قوة إسرائيل العسكرية بالأسلحة الهجومية ، يعتبر من وجهة النظر الاستراتيجية محاولة لتخفيف اندفاع الجمهورية العربية المتحدة فى مواجهة الرجعيات العربية نظراً لاحتمال فتح جبهة ثانية أمامها من جانب إسرائيل .

وقد استغلت إسرائيل التقارب الذى ساد فى هذه الفترة بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفييتى فى مجال السياسة الدولية لصالحها ، فنشطت للدعوة إلى ضرورة اشتراك الاتحاد السوفييتى فى ضمان الأوضاع القائمة فى الشرق الأوسط . وقد استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية بالفعل أن تغير الموقف الرسمى الأمريكى من هذا الموضوع ، حيث توالت تصريحات المسئولين الأمريكيين منذ بداية عام ١٩٦٦ وحتى قبيل العدوان الأخير والتى تفيد بأن الولايات المتحدة ما زالت تعمل من أجل محاولة التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتى حول الأوضاع فى الشرق الأوسط .

كذلك استغلت إسرائيل حاجة جونسون إلى تأييد يهود أمريكا لسياسته فى فيتنام ، فى ممارسة ضغط متزايد على الولايات المتحدة من أجل الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية على إقامة مشروع تحلية المياه المالحة فى إسرائيل ، وهو المشروع الذى كان مرتبطاً أساساً بقبول إسرائيل للإشراف الدولى على نشاطها الذرى . كذلك عملت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل خلال تلك الفترة من أجل تصفية قضية اللاجئين العرب سواء بممارسة الضغوط المالية ، أو بمطالبة الأمم المتحدة بالنظر من جديد فى قراراتها الخاصة بقضية فلسطين .

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية فى فترة العدوان :

نجحت الدبلوماسية الاسرائيلية فى الفترة الأخيرة فى استغلال مجموعة من الظروف التى تخدم هدف تأمين وجودها — ليس فقط بتأمين موارد دعم اقتصادى وعسكرى لها من الولايات المتحدة — وإنما بمحاولة القضاء على الأنظمة العربية التى تهدد مستقبل وجودها لنجاحها فى تنمية الثروات الذاتية العربية باطراد .

وقد تمكنت إسرائيل عن طريق الضغط الصهيونى العنيف وتأثيره الحاسم فى المشكلات الداخلية للولايات المتحدة[1] من إيجاد أرض مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة فى مجال العمل العسكرى ضد الدول العربية المحيطة بها وفى مقدمتها مصر . فقد استغلت عقلية جونسون وأسلوب نهجه فى السياسة الدولية الذى يقوم على أساس استخدام الحرب المحدودة مستفيداً من تفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتى فى هذا المجال ، ورغبته فى تحقيق انتصارات سريعة ومتلاحقة فى العالم على الأنظمة

---

(١) الانتخابات الأمريكية القادمة — ردود الفعل الداخلية لحرب فيتنام .

التحررية ، وهو المخطط الذى بدأ بغانا ثم أندونيسيا ثم المحاولات الأمريكية — التى فشلت حتى الآن — ضد الهند .

وقد أدركت إسرائيل مايعنيه استمرار بقاء النظام القائم حالياً فى مصر بالنسبة للولايات المتحدة وأن ذلك يمثل بالنسبة لأمريكا نقطة تحول هامة فى سياستها الحالية فلو نجحت فى إسقاط هذا النظام فإنه لن يكون عسيراً أن يتبعه النظام الجزائرى ثم السورى ثم العراقى وبهذا يتم « تأمين » العالم الثالث من وجهة النظر الأمريكية ، ويتم حصر النفوذ السوفييتى إلى حد كبير فى دول شرق أوربا ، بكل الأبعاد التى يعنيها اجتياح النفوذ الأمريكى للعالم الثالث وفى مقدمتها انتكاس الثورات الوطنية التى بذلت الشعوب — مدعمة بالجهود السوفييتية — الكثير من التضحيات فى سبيل إقامتها .

وتدرك إسرائيل كذلك أن اهتمام الحكومة الأمريكية الحالية بالنظام المصرى لا يرجع فقط إلى قدرته على التأثير فى الأوضاع السائدة فى المنطقة العربية فحسب ، وإنما لكونه **تجسيداً** أمام شعوب العالم الثالث **لإرادة التغيير ورفض الخضوع** للمطالب الأمريكية التى تهدف إلى الحد من السيادة المصرية على الأرض المصرية .

ومن هنا وضح الالتقاء بين الحكومة الأمريكية وإسرائيل فى استخدام العنف سبيلا إلى القضاء على هذا النظام ، وعرفت إسرائيل كيف تستغل طبيعة تفكير الرئيس جونسون المدعم بقدرات مادية لا نهائية . وقد بلغ توافق الأهداف بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى هذه الفترة درجة مماثلة لتلك التى بلغها بين كل من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ ونجحت إسرائيل فى تحديد دور الرئيس الأمريكى — قبيل العدوان — وهو ما تمثل فى قيامه بعملية تضليل دبلوماسى واسعة النطاق .

وكان ذلك جميعه مقدمات للعدوان : إعداداً وتنفيذاً ثم تأييداً لنتائجه من جانب الحكومة الأمريكية ، مضحية بمستقبل المنظمة الدولية فى سبيل تحقيق أطماعها ، وقد ساعدها على ذلك أنها — بدرجة التقدم العلمى الهائلة التى تفوق التصور — عرفت كيف تستفيد من دروس ١٩٥٦ فى إخفاء اشتراكها فى العدوان ، ولو إلى حين .

ثالثاً — تطور العلاقات الإسرائيلية الفرنسية :

بالرغم من عدم اشتراك فرنسا اشتراكاً واضحاً ومحدداً فى إقامة دولة إسرائيل بالمقارنة بدور كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى هذا المجال ، إلا أن العلاقات الإسرائيلية الفرنسية تطورت منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن على نمط يشير إلى أن فرنسا كانت إحدى القوى الرئيسية فى ضمان الوجود الإسرائيلى وتعزيزه عن طريق المساعدات العسكرية على وجه الخصوص . ويمكن أن نرد الاعتبارات المحددة والمؤثرة فى العلاقات الفرنسية الإسرائيلية إلى عاملين رئيسيين :

الأول : النفوذ الصهيونى فى فرنسا ورغبة إسرائيل فى استمرار الدعم الفرنسى لوجودها مستغلة التقاء المصالح بينهما فى منطقة الشرق الأوسط .

الثانى : المصالح الفرنسية فى المنطقة ومحاولات فرنسا الحفاظ عليها وتدعيمها وخاصة فى مرحلة التنافس الاستعمارى فى الشرق الأوسط بينها وبين بريطانيا .

ولقد كان التنافس البريطانى الفرنسى حول مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط ، ونجاح بريطانيا فى إقصاء الوجود الفرنسى الفعلى عن المنطقة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية باستقلال سوريا ولبنان ، بالإضافة إلى النفوذ الصهيونى القوى فى فرنسا ذاتها ، عوامل تفسر موقف فرنسا قبيل قيام دولة إسرائيل حين عملت على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحرصت على إيجاد تقارب وثيق بينها وبين يهود فلسطين بهدف إيجاد مركز جديد لنفوذها فى المشرق العربى .

ويمكن بصفة عامة أن نقسم المراحل التى مرت بها العلاقات الإسرائيلية الفرنسية إلى ثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ (مرحلة المصالح الفرنسية فى البلاد العربية) :

وهى الفترة من قيام دولة إسرائيل إلى نشوب الحرب الجزائرية ، وقد تأثر موقف فرنسا خلالها بموقفها فى المغرب العربى حيث كان الوضع هادئاً نسبياً فى شمال إفريقيا مما دفعها إلى عدم إثارة الشعوب العربية باتخاذ موقف متطرف من الدولة اليهودية الناشئة . لذلك تأخر اعترافها بإسرائيل حتى عام ١٩٤٩ ، وطالبت بتدويل

القدس ، وعودة اللاجئين المطرودين الذين لجأوا إلى سوريا . وقد كانت دوافعها وراء ذلك عدم رغبتها فى إثارة الدول العربية فى الشمال الإفريقى والشرق الأوسط ، ومراعاة روابطها الوثيقة مع الفاتيكان ، وهو ما جعلها تؤيد وجهة نظره من مشكلة تدويل القدس ، واتفاق الدول العربية وفرنسا فى الأمم المتحدة على عدم مهاجمة الأخيرة أثناء مناقشة موضوع استقلال المغرب وتونس فى مقابل عدم اعترافها بإسرائيل . وهو ما يفسر تأخر هذا الاعتراف حتى عام ١٩٤٩ إثر توقيع اتفاقات الهدنة العربية الإسرائيلية .

وفى عام ١٩٥٠ اشتركت فرنسا فى التصريح الثلاثى الذى يضمن حدود إسرائيل وينص على تقييد إرسال الأسلحة إلى الدول أطراف النزاع العربى الإسرائيلى لما يمثله ذلك من تهديد للسلم والأمن فى المنطقة . وكان اشتراك فرنسا فى التصريح الثلاثى رغبة منها فى أن يكون لها حق التدخل فى شئون الشرق الأوسط — وهو ما ينص عليه التصريح — وذلك لإعادة ثقلها فى المنطقة ، خاصة إثر الانقلاب السورى فى ذلك الوقت الذى انتهى بعزل أديب الشيشكلى الذى كان متعاوناً معها إلى أقصى الحدود .

وفى نفس الوقت الذى تحددت فيه العلاقات الإسرائيلية الفرنسية على المستوى السياسى والرسمى على النحو المشار إليه ، كان هناك تطور فى مجال العلاقات العسكرية بين البلدين ، تميز بطابع السرية ، بدأت فرنسا بموجبه تدعم القوة الإسرائيلية فى المنطقة ، ووضح من علاقاتها مع كل من الدول العربية وإسرائيل حين كانت ارتباطات وزارة الدفاع الفرنسية تقوم بالدور غير الرسمى فى علاقات فرنسا الخارجية .

المرحلة الثانية من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢ (مرحلة التحالف) :

وتبدأ هذه الفترة مع بداية حرب الجزائر حين دخلت العلاقات الإسرائيلية الفرنسية فى مرحلة التحالف وعقد المعاهدات السرية بينهما ، وقد نجح بن جوريون فى خلال هذه الفترة فى استغلال رغبة فرنسا فى القضاء على نظام الحكم فى مصر وحاجة إسرائيل إلى تحقيق هذه الغاية إثر ظهور خطورة المد التحررى فيها ، لكى تحصل إسرائيل على كميات ضخمة من الأسلحة ارتفعت بها قوة جيش الدفاع

الإسرائيلى إلى حد بعيد . وقد اتضحت أبرز معالم هذه الفترة فى اشتراك إسرائيل وفرنسا مع بريطانيا فى العدوان الثلاثى على مصر .

وقد استمرت العلاقات الإسرائيلية الفرنسية إثر العدوان على نفس المستوى الذى كانت عليه قبل القيام به ، نتيجة أنه لم يحقق الهدف الحقيقى من ورائه . وكان الدعم الفرنسى لإسرائيل فى أعقاب العدوان يهدف إلى استمرار شغل مصر بجبهتها مع إسرائيل لما يمكن أن يحققه ذلك من تخفيض حجم مساعداتها لثوار الجزائر . بل لقد تطورت العلاقات الإسرائيلية الفرنسية فى هذه الفترة من الدعم عن طريق الأسلحة التقليدية إلى إقامة المفاعل الذرى الإسرائيلى فى ديمونا . ولا شك أن الاتفاق على إقامة هذا المفاعل جاء نتيجة جهود بن جوريون فى المقام الأول وذلك لضمان أمن إسرائيل مستقبلا . ذلك لأن إقامة المفاعل لا يحقق لفرنسا هدفها العاجل فى القضاء على نظام الحكم فى مصر وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار طول الفترة التى لابد أن تمر قبل أن تمتلك إسرائيل السلاح الذرى . وفى هذه الفترة وقعت إسرائيل وفرنسا اتفاقية بشأن الخدمة العسكرية لذوى الجنسية المزدوجة المقيمين فى فرنسا وهو ما تستفيد منه إسرائيل وحدها لأن فرنسا — بما لديها من تعداد وإمكانيات — ليست فى حاجة من الناحية العسكرية إلى رعايا إسرائيل من ذوى الأصل الفرنسى .

المرحلة الثالثة من ١٩٦٢ إلى الآن (العودة إلى المصالح الفرنسية فى المنطقة) :

بدأت هذه المرحلة من مراحل تطور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بانتهاء حرب الجزائر واستقلالها ، ومراجعة السياسة الفرنسية لأهدافها ومصالحها فى المنطقة . وبالرغم من بدء بعض محاولات التقارب العربى الفرنسى مع تولى الرئيس ديجول عام ١٩٥٨ ، وهو ما وضح من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر وإبرام اتفاقية تجارية مع العراق وسحب السفير الفرنسى فى إسرائيل الذى قام بدور هام فى العلاقات الفرنسية الإسرائيلية فى مرحلة التحالف نتيجة إيمانه بضرورة تأييد فرنسا لإسرائيل بغير حدود ، إلا أن ذلك لم يمنع ديجول من الموافقة على مقترحات بن جوريون حول التعاون الفنى فى المجال الذرى والتعاون السياسى والدبلوماسى بين

البلدين فى أفريقيا . وكان ذلك مظهراً آخر من مظاهر استمرار الازدواجية فى السياسة الخارجية الفرنسية .

وقد أدركت إسرائيل طبيعة التغير فى السياسة الخارجية الفرنسية وعملت على أن تقيم علاقاتها مع فرنسا على أسس تتمشى مع هذا التغير . فقد استطاعت إسرائيل من خلال سياسة ديجول — التى ترمى إلى تحقيق السيادة التامة والاستقلال الوطنى لفرنسا والتى تسعى إلى تدعيم مركز فرنسا الدولى بزعامتها لأوربا وتثبيت مركزها الخاص فى الدول التى كانت خاضعة لها بحكم الميراث الثقافى الواحد ، وبتدعيم نفوذها الثقافى والفنى والأدبى فى دول العالم الثالث — أن تجد أوجهاً للاتفاق بينها وبين سياسة فرنسا الحالية فى الآتى :

١ — اتفاق كل من فرنسا وإسرائيل على ضرورة الحفاظ على استقلال كل دولة من دول الشرق الأوسط منفردة ومواجهة الاتجاه إلى الوحدة الذى ترى فيه فرنسا خطراً عليها فى حالة سيطرة دولة موحدة على الساحل الجنوبى الشرقى للبحر المتوسط الذى تطل عليه ، وزعزعة للمركز الخاص الذى تتمتع به فى المنطقة ، وتقليلا للمزايا التى يمكنها الحصول عليها من التعاون الثنائى مع دول الشرق الأوسط ، وإيجاد حاجز استراتيجى قوى بين فرنسا والدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية . كذلك ترى إسرائيل فى الاتجاه إلى الوحدة خطراً على وجودها كنتيجة لاحتمالات العمل العربى المشترك بين الدول المطلة عليها ، وسيادة القومية العربية للشرق الأوسط مما لا يترك مجالا لاستمرار بقاء الدولة اليهودية التى تمثل وضعاً شاذاً فى محيط عربى .

٢ — رغبة فرنسا فى تدعيم نفوذها فى الشرق الأوسط بصفة عامة وفى إسرائيل باعتبارها الدولة ذات الحضارة الغربية فى المنطقة ، وما يقابل ذلك من حاجة إسرائيل إلى استمرار التأييد الفرنسى لها تحقيقاً لأحد أهدافها القومية الذى يتمثل فى كون تأييد الدول الكبرى أمراً حيوياً بالنسبة لها .

٣ — إمكانية وجود تعاون إسرائيلى فرنسى فى مجال الدول الإفريقية بصفة عامة لكى تزيد فرنسا من تثبيت مراكزها فى القارة الإفريقية عامة بالإضافة إلى نفوذها فى الدول الناطقة بالفرنسية على وجه الخصوص .

٤ ــ استغلال إسرائيل للنفوذ الصهيونى القوى فى فرنسا الذى يمكن أن يقوم بدور فعال فى المجال الداخلى مساندة لأية حكومة فرنسية قائمة .

٥ ــ رغبة فرنسا فى فتح الأسواق التجارية أمام الصناعات الفرنسية لتدعيم الاقتصاد القومى وخاصة الصناعات الحربية وهو ما دفعها إلى بيع كميات من الأسلحة إلى جنوب إفريقيا بالرغم من معارضتها للنظام العنصرى فيها ورغم ما يمكن أن يترتب على ذلك من تدهور علاقاتها مع الدول الإفريقية بصفة عامة . وتمثل إسرائيل أحد الأسواق الهامة لتصريف المنتجات الحربية الفرنسية وتدرك إسرائيل رغبة فرنسا فى إبقائها ــ إسرائيل ــ سوقاً مفتوحة أمام منتجاتها .

٦ ــ محاولة إسرائيل زيادة روابطها مع الكتلة ذات الثقل السياسى والاقتصادى المتزايد فى أوربا عن طريق فرنسا وألمانيا الغربية .

وقد شهدت الفترة الأخيرة انقساماً فى الرأى بين المسئولين الإسرائيليين إثر التقارب العربى الفرنسى الأخير واحتمالات تأثيره على موقف فرنسا من إسرائيل ، ووضح اتجاهان رئيسيان داخل اسرائيل فى هذا المجال :

الأول : اتجاه يرى خطورة هذا التقارب لأن فرنسا ستضطر إلى تخفيف تأييدها لإسرائيل كمقابل لتقاربها مع الدول العربية .

الثانى : اتجاه يرى أن هذا التقارب فى مصلحة إسرائيل ويقيم وجهة نظره على الأسس التالية :

١ ــ إن التقارب العربى الفرنسى وعمل فرنسا على إعادة نفوذها الثقافى والفنى فى المنطقة لن يمس أمن إسرائيل وخاصة خلال فترة حكم ديجول الذى يحرص على بقاء توازن القوى فى المنطقة .

٢ ــ إن طبيعة ديجول وحرصه على تأكيد سياسته المستقلة تتعارض مع خضوعه لأى نوع من الضغط من جانب الدول العربية لتجميد علاقات فرنسا بإسرائيل .

٣ ــ إن المحادثات العربية الفرنسية التى جرت فى عام ١٩٦٥ بينت أن وجهة النظر الفرنسية تتلخص فى جوهرها فى أن استمرار السلام هو شرط استمرار التقارب العربى الفرنسى .

٤ – إن فرنسا تعارض مبدأ وحدة الدول العربية وتشجع – مثل إسرائيل – حفاظ كل دولة من الدول العربية على استقلالها الذاتى مع إمكان تعاونها فى مجال الجامعة العربية .

٥ – إن تزايد نفوذ الدول الكبرى المؤيدة للوجود الإسرائيلى – ومنها فرنسا – فى الدول العربية يخدم إسرائيل فى النهاية لأنه يزيد من إمكانيات هذه الدول فى التأثير على موقف الدول العربية من النزاع العربى الإسرائيلى .

وقد تحددت العلاقات الإسرائيلية الفرنسية بالفعل عند ذلك المستوى الذى يوضح **عدم اندفاع** فرنسا فى تأييدها لإسرائيل على غرار الوضع فى مرحلة التحالف ، **ودون تجميد** هذه العلاقات مما يمكن أن يثير الصهيونية الفرنسية وإسرائيل أو يدلل على خضوع ديجول لأية ضغوط خارجية . وقد اتخذت الحكومة الفرنسية إجراءات أكثر تشدداً من نشاط إسرائيل الذرى بحيث تحاول – قدر الإمكان – أن تضمن عدم استغلال إسرائيل للمساعدات الفرنسية فى إنتاج الأسلحة الذرية ، وذلك بأن تقتصر هذه المعونة على المعونة الفنية والحصول على نواتج احتراق البلوتونيوم . وقد اتخذت فرنسا هذا الموقف تمشياً مع الضغط الأمريكى على إسرائيل لوقف نشاطها الذرى فى المجال العسكرى ، وحرصاً على مظاهر التقارب الفرنسى العربى الأخير الذى يتأثر إلى أبعد الحدود بمدى مساعدات فرنسا التى يمكن أن تقدمها حالياً لمساعدة إسرائيل على امتلاك السلاح الذرى .

وفى أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ تحدد موقف فرنسا على أساس عدم مساندة إسرائيل باعتبارها البادئة بالعدوان ، ومنع إرسال الحكومة الفرنسية لأية أسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط وإسرائيل ، وتأييد مطالب العرب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلتها تنفيذاً لمبدأ عدم شرعية استفادة المعتدى من نتائج عدوانه .

ويمثل هذا الموقف فى الحقيقة امتداداً لسياسة ديجول السابق الإشارة إليها ، ولذلك لا نميل إلى اعتبار هذا الموقف مرحلة جديدة فى العلاقات بين البلدين . فهذه العلاقات خلال المرحلة الثالثة – المشار إليها آنفاً – تقوم على أساس استمرار

العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على مستوى طبيعى دون اندفاع فى تأييد إسرائيل ، ومحاولة التحسين المستمرة فى العلاقات العربية الفرنسية . وتتفق هذه السياسة وأهداف ديجول وشخصيته التى ترفض الخضوع لأى ضغوط أياً كانت . ولا شك أن الموقف الفرنسى إبان الأزمة الحالية يعتبر دفعة قوية للعلاقات العربية الفرنسية وهو ما لم يرض قادة إسرائيل .

إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن الموقف الفرنسى جاء نتيجة وجود الرئيس ديجول فى الحكم ولم يكن نتيجة اتجاه شعبى نحو اتخاذ مثل هذا الموقف . ذلك أن الضغوط الصهيونية فى الداخل ، والدعاية الموجهة تحت تأثير رؤوس الأموال اليهودية التى تسيطر عليها ، تؤثر ولا شك فى الشعب الفرنسى الذى لا يستطيع أن يتفهم بسهولة موقف رئيسه الذى كانت له — دون قادة الغرب الآخرين — الشجاعة الكافية لكى يحدد موقفه على ضوء مصلحة بلاده الحقيقية وعلى ضوء من اعتبارات العدالة .

المبحث الثانى

علاقات إسرائيل مع دول الشرق

تتأثر علاقات إسرائيل بدول الشرق عامة — والاتحاد السوفييتى على وجه الخصوص — بموقف الشيوعية من الصهيونية كعقيدة ، وبالظروف السياسية العالمية التى سادت خلال تطور هذه العلاقات والتى عرضنا لها تفصيلا عند سرد تطور علاقات إسرائيل بدول الغرب .

وقد اختلفت الآراء حول موقف الشيوعية من الصهيونية . فى البداية ارتبط اليهود فى روسيا القيصرية على وجه الخصوص بالحركة الشيوعية نتيجة الاضطهاد العنصرى لهم . ويمكن أن نجد بالفعل أوجهاً للتشابه بين كل من العقيدتين الشيوعية والصهيونية ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلى :

(ا) إن كليهما نشأ فى روسيا القيصرية نتيجة الاضطهاد القيصرى .

(ب) كلاهما يؤمن بالعالمية والسيطرة فى النهاية .

(ج) إن غالبية المفكرين الشيوعيين البارزين كانوا من اليهود .

كذلك نجد هناك مواقف متشابهة لكل من العقيدتين فى عديد من الموضوعات منها الآتى :

١ — الدين :

(ا) قال لينين عام ١٩٠٢ : « كلما تحررنا من نفوذ الدين اقتربنا من الواقع الاشتراكى . ولهذا يجب أن نحرر عقولنا من خرافة الدين ». وقال عام ١٩٠٥ : « الدين هو أفيون الشعوب . . فالدين ورجال الدين يخدرون المظلومين والفقراء ويجعلونهم يخضعون للظلم » .

(ب) جاء فى البروتوكول ١٤ من بروتوكولات حكماء صهيون ما معناه : إننا حين نصبح سادة الأرض لن نسمح بقيام دين إلا ديننا ومن أجل ذلك يجب أن نقضى على العقائد . . لقد عنينا عناية خاصة بالعيب فى رجال الدين غير اليهود والحط من قدرهم فى نظر الشعوب . إن حرية العقيدة معترف بها اليوم ولا يفصلنا عن انهيار المسيحية إلا بضع سنوات وسيكون القضاء على الأديان الأخرى أكثر يسراً .

٢ — الحرية :

(ا) قال لينين عام ١٩٢٠ — بعد نجاح الشيوعيين فى الوصول إلى الحكم : « نحن لا نستطيع أن نأخذ بآراء المجنونين والأغبياء الذين يطالبون بالحرية فنحن — فى ظل دكتاتورية البروليتاريا — لا نستطيع أن نمنح المواطنين حريتهم السياسية» .
وقال ستالين عام ١٩٣٧ : « إن دستورنا السوفييتى ينص على حرية المواطنين . . ولكن مفهوم الحرية لا يعنى سوى حق دكتاتورية البروليتاريا فى الاستمتاع بالحرية التى تكفل تحقيق أهدافها الشيوعية » .

(ب) جاء فى البروتوكول الحادى عشر : « إن حرية الصحافة ، وحرية

الاجتماع ، وحرية العقيدة ، وقاعدة الحكم ، وغيرها يجب أن تختفى إلى الأبد وتمحى من ذاكرة الإنسان » .

٣ ــ السلطان المطلق :

(ا) جاء فى البروتوكول الأول : « إن حقنا فى القوة ، وكلمة الحق فكرة لاتعتمد على شىء إلا التفوق فى القوة » . وجاء فى البروتوكول الخامس عشر : « ستتميز قوانينا بالطاعة الكاملة للسلطة ، ولن تكون هناك حدود لهذه السلطة ، إن أروع النتائج التى يمكن الحصول عليها فى سبيل حكم العالم تتحقق بالعنف والتهديد وليس بالمناقشات الأكاديمية » .

(ب) قال ماركس عام ١٨٦٠ : « القوة هى التى تحدد مصير كل شىء ، فالقوة هى القانون الطبيعى ، ولهذا فإننا نؤمن بأن الحق كامن فى القوة ، والقوة هى سبيلنا إلى النصر » ، وقال ستالين عام ١٩٣٠ : « إن تعاليمنا تسمح لنا بالطغيان . . ألم نسم نظامنا دكتاتورية البروليتاريا وأن هذه الدكتاتورية هى سلاحنا » وقال عام ١٩٣٣ : « يجب أن يكون مفهومنا أننا نؤمن بالاستعداد ونؤمن بالطغيان ونؤمن بالعنف » .

٤ ــ الأخلاق :

(ا) جاء فى البروتوكول الأول : « إن السياسة لاتتفق فى شىء مع الأخلاق ، ويجب عند وضع خططنا ألا نعلق أهمية على ما هو طيب بقدر ما نعلق أهمية على ما هو ضرورى ومجد » .

(ب) وقال لينين عام ١٩٢٠ : « عندما يتحدثون إلينا عن الأخلاق نقول لهم إن الأخلاق الشيوعية هى ــ بصفة قاطعة ــ الوسائل التى نلجأ إليها للقضاء على أعدائنا » . وقال أنجلز عام ١٨٧٧ : إننا نرفض شتى المحاولات التى تحاول أن تفرض علينا أخلاقاً تستند إلى المثاليات ذلك أننا نؤمن أن الأخلاق هى نتاج الأوضاع الاجتماعية ، ولما كانت الأوضاع الاجتماعية متغيرة فإن مفاهيم الأخلاق يجب أن تتغير . . إن الأخلاق التى نؤمن بها هى كل عمل يؤدى إلى تحقيق انتصار مبادئنا مهما كان العمل منافياً للأخلاق المعمول بها .

ولكن لا تقتصر العلاقة بين كل من الشيوعية والصهيونية على أوجه التشابه الجزئية فى الأهداف والوسائل ، وإنما نجد بينهما **اختلافات أساسية** تبرز فى أن الشيوعية تعتمد فى تحقيق أهدافها على البروليتاريا فى حين تعتمد الصهيونية على اليهود ، وأن الهدف النهائى للشيوعية هو تحقيق السيطرة العالمية لطبقة البروليتاريا لتحقيق مصالح هذه الطبقة ، فى حين تهدف الصهيونية إلى سيطرة اليهود لتحقيق مصالحهم ، وفى أن الصهيونية حركة عنصرية تقوم على أساس الدين والأصل التاريخى ، فى حين ترفض الشيوعية الأديان والعنصرية والقوميات [١] .

لذلك فإن غلبة التناقض بين جوهر العقيدتين على أوجه التشابه بينهما ، جعل موقف هذه الدول من قيام دولة إسرائيل موقفاً غير متوقع . ولكن ظروف السياسة الدولية فى ذلك الوقت والتى سادت العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فرضت هذا الموقف على دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى خاصة لاعتبارات سياسية . وعلى ذلك يمكن وصف هذا الموقف بأنه موقف تكتيكى فى المقام الأول .

وقد تطورت علاقات إسرائيل بدول شرق أوربا بصورة فاقت تطورها بين إسرائيل والاتحاد السوفييتى ، وذلك نتيجة وجود عدد من اليهود الشيوعيين فى المراكز الحساسة فى بعض هذه الدول [٢] .

وقد حاولت السياسة الإسرائيلية الاستفادة من الموقف المتشابه لكل من الشيوعية والصهيونية تجاه النازية ، وكذلك من ضعف السيطرة المركزية للاتحاد السوفييتى على دول شرق أوربا إثر النزاع الصينى السوفييتى ، وتوافر قدر من المرونة فى توجيه الشئون الخارجية لهذه الدول ، لكى تقوم بمزيد من النشاط تجاهها بهدف تدعيم مركز إسرائيل لدى هذه الدول ، وتهيئة الظروف الملائمة — بطريق غير مباشر — لحمل الاتحاد السوفييتى على ضمان وجودها فى الشرق الأوسط .

---

(١) حاول بعض المفكرين الغربيين وبعض الكتاب العرب ، ذوى الاتجاهات الغربية ، أن يثبتوا أن هناك اتفاقاً وتكاملا بين العقيدتين الشيوعية والصهيونية ، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية تتمثل فى النيل من مركز الاتحاد السوفيتى فى المنطقة العربية . وقد استندوا إلى بعض أوجه الشبه فى « الوسائل » — كما مضت الإشارة إلى ذلك — وتناسوا أوجه التناقض الرئيسية والبارزة فى « الأهداف » بين العقيدتين .

(٢) ويفسر ذلك حركات التطهير داخل الأحزاب الشيوعية لبعض دول شرق أوربا والتى ظهرت فى أعقاب العدوان الإسرائيلى الأخير .

تطور العلاقات الإسرائيلية السوفييتية :

بالرغم من أوجه التناقض بين العقيدتين الشيوعية والصهيونية التى عرضنا لها فيماسبق ، فقد اتخذ الاتحاد السوفييتى موقفاً مغايراً — من قرار التقسيم فى الأمم المتحدة — لما كان متوقعاً أن تمليه عليه المبادئ الماركسية . ولكن التأييد السوفييتى لقرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية دفعت إليه أسباب سياسية فى المقام الأول .

فنتيجة حدة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية فى أعقاب الحرب الثانية ، ومحاولات دول الغرب فرض حصار حول الاتحاد السوفييتى وضم الدول العربية إلى هذا الحصار ، اتجه الاتحاد السوفييتى إلى تأييد قيام إسرائيل على أمل أن تصبح نواة لدولة شيوعية فى المنطقة تمثل ثغرة فى الحصار الغربى ونواة للانتشار الشيوعى فى الشرق الأوسط ، وأن يوجد لنفسه بعثة دبلوماسية فى المنطقة — فى الوقت الذى لم يكن فيه تبادل تمثيل بين الاتحاد السوفييتى والدول العربية نتيجة خضوع الدول العربية جميعاً فى ذلك الوقت للنفوذ الغربى — لمراقبة الأحداث فى المنطقة العربية والشرق الأوسط . وقد شجع هذا الاتجاه من جانبه أن الرعيل الأول من اليهود فى فلسطين والذين يحتلون المراكز القيادية فيها كانوا من الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوربا ، فضلا عن وجود حزب شيوعى رسمى فى إسرائيل وعضو فى البرلمان ، ووجود أقلية يهودية كبيرة داخل الاتحاد السوفييتى تبلغ ثلاثة ملايين يهودى .

وقد تأثرت العلاقات الإسرائيلية السوفييتية فى تطورها منذ قيام الدولة حتى الآن بمجموعة من العوامل يمكن إيجازها فى مدى التقارب أو التباعد بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، ومدى التقارب بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتى ، والنشاط الصهيونى الموجه ضد الاتحاد السوفييتى فيما يتعلق بموقفه من الأقلية اليهودية فيه ، وموقف الدول العربية من الفئات الشيوعية فيها .

وقد تذبذبت العلاقات السوفييتية الإسرائيلية تبعاً للتغير الذى يطرأ على العوامل المؤثرة فيها . ورغم صعوبة وضع حد زمنى قاطع يفصل بين مرحلة وأخرى من

مراحل العلاقات بين البلدين ، إلا أنه يمكننا – بصفة عامة – أن نحدد المراحل التى مرت بها هذه العلاقات كالآتى :

الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢ :

تميزت هذه الفترة بتوثق العلاقات بين الدولتين ، وكان الاتحاد السوفييتى من أوائل الدول التى اعترفت بإسرائيل(١) وذلك رغم موقف الشيوعية من الحركات العنصرية والدينية . ولكن الدبلوماسية السوفييتية أدركت أن عدم الاعتراف بالدولة الجديدة التى أقامها الغرب يعنى انفراد الدول الغربية بحرية العمل فى المنطقة . كما أن الرعيل الأول من اليهود الذين كانوا يوجهون سياسة الدولة كانوا من يهود شرق أوربا المؤمنين بالاشتراكية(٢) ، وقد عملت بعض دول شرق أوربا على تدعيم إسرائيل فى هذه الفترة .

الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨ :

فترت العلاقات الإسرائيلية السوفييتية فى هذه المرحلة نتيجة ارتباط إسرائيل الكامل بالغرب واندفاعها فى هذا المجال وظهور قوة جديدة فى المنطقة تقاوم النفوذ الغربى والأحلاف العسكرية . فعمل الاتحاد السوفييتى على دعم هذه القوة – مصر – للقضاء على الحصار المفروض حوله فى المنطقة . وكان مما زاد توتر العلاقات بين الإسرائيلية السوفيتية . عقد صفقة الأسلحة المصرية التشيكية ، وموقف الاتحاد السوفييتى من العدوان الثلاثى وما أعقبه من سحب السفير السوفييتى فى إسرائيل وقطع البترول عنها وتجميد العلاقات الاقتصادية معها .

ولكن تدهور العلاقات بين الدولتين لم تتوقف أسبابه عند حد الظروف الدولية ، وإنما وجدت أسباب أخرى داخلية – من وجهة النظر السوفييتية – حيث واجه الاتحاد السوفييتى بعض الاضطرابات الداخلية فى الفترة التى أعقبت تبادله التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل بسبب الأقلية اليهودية فيه ورغبتها فى الحصول على

---

(١) ١٩٤٨/٥/١٨ .
(٢) بن جوريون – إسحق بن زفى ، زلمان شازار ، ليفى أشكول ، جولدامائير . . إلخ .

موافقته بالعودة إلى فلسطين ، وقيام محاكمات اتهم اليهود فيها بالعمالة للدول الرأسمالية[١] .

الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١ :

استغلت إسرائيل فى هذه الفترة تدهور العلاقات العربية السوفييتية بسبب موقف مصر من نشاط الحزب الشيوعى فيها والأحزاب الشيوعية فى المنطقة عامة ، وسوريا خاصة ، وما تلا ذلك من قيام الوحدة بين مصر وسوريا . ونجحت فى تحقيق قدر من التقارب مع الاتحاد السيوفييتى ، وحققت بعض المكاسب فى هذا المجال . فقد تمشى الاتحاد السوفييتى مع مطالب الحملة الصهيونية الموجهة ضده وسمح بهجرة أعداد من يهود المعسكر الشرقى إلى إسرائيل ، وعمل على تحسن العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين .

الفترة من ١٩٦١ حتى إقصاء خروشوف :

فترت العلاقات بين الدولتين فى هذه المرحلة عما كانت عليه فى المرحلة السابقة نتيجة لتحسن العلاقات العربية السوفييتية . إلا أن إسرائيل حاولت — دون جدوى — دفع علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى مستغلة التقارب الأمريكى السوفييتى النسبى فى هذه الفترة ، وموافقة إسرائيل على اقتراح خروشوف تجريد الشرق الأوسط من الأسلحة الذرية ، وتوقيعها اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب الذرية ، وموافقتها على مذكرة خروشوف الخاصة بحل المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية ، ومطالبة بن جوريون بإشراك الاتحاد السوفييتى فى التصريح الثلاثى . وتمشياً مع محاولات التقارب من جانب إسرائيل والفتور الذى وجدته لدى الحكومة السوفييتية شنت الدعاية الصهيونية حملة قوية على الاتحاد السوفييتى متهمة إياه باضطهاد الأقلية اليهودية فيه ومحاولة إدماجها فى المجتمع ، وذلك كوسيلة للضغط عليه لتحسن علاقاته مع إسرائيل من جهة ، ولفتح باب الهجرة للأقلية اليهودية من جهة أخرى .

---

(١) مثل محاكمة شانسكى التى ربطت بين السكرتير اليهودى للحزب الشيوعى التشيكى وبين الصهيونية وإسرائيل ، ومؤامرة الأطباء اليهود فى يناير ١٩٥٣ الذين اتهموا بالعمل للمخابرات الأمريكية وبتدبير مؤامرة لاغتيال الزعماء السوفييت .

وقد يبدو هناك تعارض مع موقف الصهيونية العنيف من جانب وبين محاولات إسرائيل التقارب معه . ولكن الواقع أن إسرائيل والصهيونية قد تتخذان مواقف متناقضة فى مظهرها ولكنها تتفق فى الهدف النهائى لها .

الفترة من إقصاء خروشوف إلى ما قبل العدوان :

تميزت العلاقات الإسرائيلية السوفييتية فى هذه الفترة بقدر من التطور عن الفترة السابقة ، ولكن إلى الحد الذى لا يسمح بتسوىء علاقات الاتحاد السوفييتى مع الدول العربية . فبالرغم من الهدوء النسبى الذى يسود هذه العلاقات والتطور الذى تشهده علاقات إسرائيل بدول الكتلة الشرقية فإن الحكومة السوفيتية الحالية لا تسمح بأن يصل هذا التطور لعلاقاتها مع إسرائيل إلى حد المساس بمصالحها فى الدول العربية . ويمكن أن نرجع ذلك التطور فى موقف الاتحاد السوفييتى والذى استمر من بداية هذه الفترة حتى منتصف عام ١٩٦٦ إلى عدة اعتبارات أهمها انضمام حزب الماباى اليسارى إلى الائتلاف الوزارى فى إسرائيل ، وتأثير سياسة أشكول المرنة تجاه الاتحاد السوفييتى والتركيز على ضرورة إشراكه فى ضمان الأوضاع القائمة فى الشرق الأوسط ، ووجود نقاط التقاء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حالياً حول بعض المشكلات الدولية .

ولقد عادت علاقات الدولتين — الاتحاد السوفييتى وإسرائيل — إلى نمطها التقليدى فى مايو ١٩٦٦ حيث فترت هذه العلاقات عقب وضوح اتجاه الحكومة السورية الجديدة إلى التعاون مع الاتحاد السوفييتى ، وظهور خطط دول الغرب لمحاولة القضاء عليها واشتراك إسرائيل فى تحقيق هذا الهدف .

محاولات إسرائيل لإشراك الاتحاد السوفييتى فى ضمان الأوضاع القائمة فى الشرق الأوسط :

كان العمل من أجل إشراك الاتحاد السوفييتى فى ضمان الأوضاع القائمة فى الشرق الأوسط سواء بتقييده لتدفق الأسلحة إلى الدول العربية لتهيئة الظروف الملائمة لفرض حل سلمى للنزاع ، أو بالاشتراك فى التصريح الثلاثى ، أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية منذ تحول السياسة السوفييتية إلى تأييد

الدول العربية فى أعقاب عام ١٩٥٢ . ويعتبر سعى إسرائيل لذلك محاولة لتحقيق أهم أهدافها القومية فى الفترة الحالية ، وهو تأكيد الوجود الإسرائيلى فى المنطقة العربية بوسائل إيجابية تشترك فيها الدول الكبرى جميعاً تدعيماً لإمكانيات الردع الإسرائيلى .

وقد تميزت السياسة الإسرائيلية فى محاولاتها لإشراك الاتحاد السوفييتى فى ضمان رباعى للسلام المفروض على الدول العربية ، بالصبر وعدم التسرع مع محاولة التمهيد للظروف الملائمة للتوصل إلى ذلك . ويرجع هذا إلى اعتقاد إسرائيل فى إمكانية تحقيق هذا الهدف فى حالة تدهور العلاقات العربية السوفييتية ، وهو الأمر المتوقع — من وجهة نظرها — للأسباب الآتية :

١ — إن الفارق الأيديولوجى بين الاتحاد السوفييتى ومصر فارق كبير وإن لم يتضح الخلاف حوله بعد بسبب المصالح المتلاقية بين البلدين .

٢ — إنه لابد أن يكون هناك حد للمساعدات الاقتصادية التى يقدمها الاتحاد السوفييتى سواء بانتهاء أجل بعضها ، أو استجابة للتيار الداخلى فى الاتحاد السوفييتى الذى يطالب بتوجيه ما ينفق فى الخارج على الإصلاحات الداخلية وزيادة الاهتمام بمعدلات التنمية الاقتصادية للمجتمع السوفييتى .

٣ — إن سياسة الجمهورية العربية المتحدة فى نظر إسرائيل سواء فى اتجاهها نحو الاتحاد السوفييتى أو فى معالجتها للقضية الفلسطينية هى سياسة شخصية مرتبطة بالرئيس جمال عبد الناصر .

وقد أثارت إسرائيل على نطاق واسع منذ بداية ١٩٦٦ ومجىء أبا إيبان وزيراً للخارجية مشكلة اشتراك الاتحاد السوفييتى فى ضمان الأوضاع السائدة فى الشرق الأوسط فى محاولة منها لاستغلال الظروف الدولية السائدة منذ تلك الفترة والتى تتميز بتقارب أمريكى سوفييتى فى المجال العالمى بصفة عامة واتباع الاتحاد السوفييتى فى تلك الفترة لمبدأ الحفاظ على الوضع القائم تجاه المشكلات الدولية وقيامه بدور الوساطة فى النزاع الهندى الباكستانى ، والتحسن النسبى فى العلاقات الإسرائيلية السوفيتية فيما بين يناير ومايو من عام ١٩٦٦ . هذا بالإضافة إلى الظروف الإقليمية السائدة فى العالم العربى والتى تتلخص فى التفكك الواضح بين الدول

العربية ، والتوتر الذى كان سائداً على الحدود العربية الإسرائيلية .

وبالرغم من تأييد الولايات المتحدة الضمنى لهذه الفكرة لتمشيها مع مصالحها فى المنطقة ، إلا أن الدبلوماسية الإسرائيلية نجحت فى حمل الولايات المتحدة على اتخاذ موقف صريح منها مؤداه تبنى الحكومة الأمريكية رسمياً لمحاولات إسرائيل لتحقيق هذا الهدف . وقد وضح ذلك من تعاقب بيانات الحكومة أمام الكونجرس والتصريحات الرسمية للمسئولين الأمريكيين ومفاداها أن الحكومة الأمريكية قد أخفقت حتى الآن فى الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتى على وقف تدفق الأسلحة من جانبه إلى الدول العربية ، ولكنها سوف تستمر فى جهودها فى هذا المجال .

ولم تتوقف جهود إسرائيل فى محاولتها تحقيق هذا الهدف عند نجاحها فى تبنى الولايات المتحدة رسمياً لجهودها فى هذا المجال ، وإنما حاولت أيضاً الوصول إلى غايتها من خلال مزيد من العمل الدبلوماسى :

١ — حاولت استغلال علاقاتها مع فرنسا التى لم تتدهور رغم تخفيف فرنسا من اندفاعها تجاه إسرائيل إثر التقارب العربى الفرنسى ، فحاولت كسب فرنسا إلى جانبها فى الضغط على الاتحاد السوفييتى ليقوم بدور أكثر فعالية فى ضمان الأوضاع القائمة فى المنطقة العربية . وبالفعل فقد كان ذلك أحد الموضوعات التى تناولتها مباحثات الرئيس الفرنسى مع كوسيجين فى كل من باريس وموسكو من العام الماضى . ورغم أن التقارب الفرنسى السوفييتى الأخير يمثل أملا جديداً لإسرائيل فى حمل الاتحاد السوفييتى على تقديم ضماناته الرسمية للاعتراف بوجودها ، إلا أن تعارض المصالح بين الاتحاد السوفييتى وفرنسا فى الشرق الأوسط يمثل عقبة واضحة فى سبيل استغلال إسرائيل لهذا التقارب .

٢ — عملت إسرائيل فى تلك الفترة على تنمية علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية بصفة عامة من أجل زيادة احتمالات نجاحها فى تحقيق هدفها مستغلة الاتجاه اللامركزى فى تحديد السياسات الخارجية للدول الشرقية .

ولقد وضح فى أعقاب عدوان يونيو الماضى أن تقييد شحن الأسلحة إلى الشرق الأوسط ما زال هدفاً ملحاً تحاول كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تحقيقه .

لذلك تضمنته نقاط جونسون الخمس فى خطابه إلى الرئيس اليوغوسلافى كأحد المسائل الجوهرية فى الوصول إلى تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط . ويرجع تزايد الاهتمام بالتوصل إلى هذا الحظر إلى إدراك كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن إصرار الشعوب العربية وحكوماتها على رفض الصلح مع إسرائيل يعنى تزايد احتمالات الحرب مستقبلا معها خاصة إذا أثمر العدوان الإسرائيلى الحالى عن ضم إسرائيل لمزيد من الأراضى العربية إلى حدودها .

ورغم كل الجهود التى بذلت حتى الآن من أجل تغيير موقف الاتحاد السوفييتى من إرسال الأسلحة إلى الدول العربية ، أو الاشتراك فى ضمان رسمى للسيادات القائمة فى المنطقة ، فإن الاتحاد السوفييتى ليس مستعداً لأن يقبل وجهة النظر الإسرائيلية الغربية فى هذا المجال وذلك للأسباب الآتية :

١ — إن الاتحاد السوفييتى قد حقق مكاسب ضخمة فى المنطقة بتأييده للشعوب العربية واتجاهاتها التحررية ومساندته لها دعماً بالسلاح والمساعدات الاقتصادية ، وإن تغيير هذا الموقف من جانبه يهدد بانتكاس مركزه فى الشرق الأوسط .

٢ — يدرك الاتحاد السوفييتى أن تقييده إمداد الدول العربية بالسلاح يخدم الولايات المتحدة وإسرائيل فى المقام الأول ويسمح لهما بتأمين الوجود الغربى فى المنطقة وتجميد — أو عرقلة — قدرات الدول التقدمية . ولا يحقق ذلك مصلحة أى من الاتحاد السوفييتى أو الشعوب العربية .

٣ — إنه لم يزل أمام الدول العربية التحررية شوط بعيد تقطعه لكى تفرض الإرادة العربية على الأرض العربية جميعها . ويصعب بدون الدعم السوفييتى بالسلاح استكمال هذا الهدف بعيد المدى . وإن عدم تحقيقه يعنى — فى الحقيقة — ضرب حركة الثورة العربية .

٤ — إن هناك توافقاً كبيراً فى الأهداف بين السياسة السوفييتية فى المنطقة وحركة الثورة العربية فيها لفترة طويلة قادمة تجعل من حتمية الصدام بينهما — التى تراها إسرائيل — مجرد سراب. خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الاختلاف فى أهداف

السياسة السوفييتية فى ظل الظروف الدولية الحاضرة عنها فى ظل الظروف التى سادت فى الخمسينات من هذا القرن .

٥ – إنه لا يوجد تعارض حقيقى بين ما يقدمه الاتحاد السوفييتى للحركة الثورية فى العالم – والأنظمة التقدمية العربية جزء منها – وبين اهتمام القادة السوفييت برضاء ورفاهية مجتمعهم . لأن التقصير فى تدعيم حركة الثورة يفقد الاتحاد السوفييتى مكاسبه فى العالم الخارجى وينقل المواجهة الجدية بينه وبين الولايات المتحدة التى تقود حركة الثورة المضادة إلى حدوده وحدود دول شرق أوربا الاشتراكية . وبذلك فإنه لا يكون هناك فى الحقيقة خيار بالنسبة للاتحاد السوفييتى بين أوجه الإنفاق الداخلى وأوجه الإنفاق الخارجى دعماً للحركات التحررية . لأن المسألة أكبر وأعمق من هذه النظرة السطحية للأمور التى تحاول إسرائيل افتعالها . فهى تتعلق بالأمن السوفييتى ذاته فى إطار المواجهة العالمية مع الولايات المتحدة .

وعلى ذلك فإن الجهود الغربية الإسرائيلية التى تبذل من أجل تقييد الدعم السوفييتى للدول العربية التقدمية بعيدة عن احتمالات النجاح . خاصة وأن صداقة النضال التى تدعمت على مر خمسة عشر عاماً من عمر الثورة العربية هى أغلى ما يملك الاتحاد السوفييتى من إنجازات خارج حدوده . وإن موقف الاتحاد السوفييتى الحالى من بناء القدرات العسكرية المصرية لمواجهة آثار العدوان أبلغ دليل فى تقديرى على وضوح الموقف السوفييتى من حركة الثورة العربية .

العلاقات الإسرائيلية السوفييتية فى أعقاب العدوان الأخير :

تحدد موقف الاتحاد السوفييتى إلى جانب مصر والدول العربية منذ بدء الأزمة السياسية فى منتصف مايو الماضى حتى الآن . وعلى ضوء التعرض التفصيلى لموقف الاتحاد السوفييتى فى الفترة الأخيرة والذى ورد فى الباب الأول من هذا الكتاب ، فإنه يمكن القول – إيجازاً – بأن الاتحاد السوفييتى قد حدد موقفه من إسرائيل وفقاً لما تحتمه أبعاد المواجهة العربية الإسرائيلية الحالية التى تتعدى آثارها المنطقة العربية وحدها .

فقد بادرت الحكومة السوفييتية بقطع علاقاتها مع إسرائيل بالاشتراك مع

حكومات الدول الشرقية الأخرى — باستثناء رومانيا — وطالب رئيس الوزراء السوفييتى فى الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل ، وإدانتها ، وتعويضها الدول العربية عن الخسائر التى نجمت عن عدوانها . وما زال الموقف السوفييتى فى الأمم المتحدة متطابقاً مع الموقف العربى . فضلا عن تصميم الاتحاد السوفييتى على الوقوف إلى جانب الدول العربية التى أضيرت من العدوان حفاظاً على الثورة العربية ودعماً لها لإزالة آثاره .

المبحث الثالث

تطور العلاقات الإسرائيلية العربية

تحددت طبيعة العلاقات الإسرائيلية العربية من قبل قيام دولة إسرائيل نفسها كما اتضح من مواقف العرب الفلسطينيين ومواقف الدول العربية من محاولات بريطانيا تحقيق وعد بلفور خلال فترة انتدابها على فلسطين بالإجراءات التى كانت تتبعها لتهويد المنطقة ، وكما اتضح من الموقف الرسمى للدول العربية مجتمعة من قرار التقسيم حين رفضت هذا القرار ودفعت بعدم مشروعيته وبطلان اختصاص الجمعية العامة بإصداره . وكانت حرب ١٩٤٨ هى الخطوة الإيجابية التى سعت إليها الدول العربية فى حدود إمكانياتها فى ذلك الوقت للتعبير عن رفضها لإعلان قيام دولة إسرائيل .

وأدركت إسرائيل منذ نشأتها الموقف الواضح للدول العربية وآثاره عليها وأبعاده الحقيقية التى تتمثل فى صراع القومية العربية مع قومية جديدة غريبة عن المنطقة ، والعداء بين الأطماع التوسعية وبين الشعور بالاضطهاد نتيجة الاستيلاء على جزء شرعى من الأراضى العربية ، والتناقض بين محاولات الاستقلال والتحرر العربية وبين استمرار سياسات الدول الاستعمارية فى المنطقة . ويحكم هذا الجوهر للنزاع العربى الإسرائيلى **بالأبدية** على هذا العداء مهما شعر بعض القادة العرب أن من مصلحتهم الفعلية استمرار بقاء إسرائيل .

وقد كان فهم قادة إسرائيل للأبعاد الفعلية للنزاع العربى الإسرائيلى — وإن حاولوا إنكارها — هو الذى فرض عليهم أسس سياستهم لمواجهة الموقف العربى

العدائى التى وضحت منذ إعلان قيام الدولة . وهى الأسس التى لم تتغير وإن اختلف التركيز على أحدها دون الآخر وفقاً للأسلوب العربى المتبع فى مواجهة إسرائيل ، ووفقاً للظروف السائدة فى الشرق الأوسط ومدى توسع أو اضمحلال النفوذ الأجنبى فيها ، وأخيراً وفق الظروف الدولية نفسها التى تنعكس بالتالى على الوضع الشامل فى المنطقة .

ومنذ قيام الدولة وتاريخ تطور العلاقات الإسرائيلية العربية ليس إلا انعكاساً لمحاولة استغلال كل من إسرائيل والدول العربية لمراكز القوة التى يتمتع بها كل منهما واستغلال الظروف الدولية والإقليمية لصالحه ومن أجل تحقيق أهدافه : الدول العربية لكى تزيل الوجود الإسرائيلى ، والدولة اليهودية لكى تؤمن وجودها وتفرض حلا سلمياً للنزاع الذى يعتبر مشكلتها الأمنية الأولى . وقد برزت سياسة المواجهة والردع الإسرائيلية على كل مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية العربية مع المحاولة المستمرة من جانب إسرائيل لتطوير هذا الردع ليصبح قدر الإمكان **ردعاً إسرائيلياً** فى المقام الأول إحساساً من جانبها بخطورة الاستمرار فى الاعتماد على قوى أجنبية لا يمكن ضمان دوام ثقلها فى مجال السياسة الدولية التى تتميز — من واقع دراسة تاريخ العلاقات الدولية — بالتغير المستمر فى مراكز التأثير والقوة فيها .

ونتيجة فهم إسرائيل لجوهر موقف الدول العربية منها وإدراكها حقيقة أن العداء العربى محكوم عليه بالاستمرار وأنه ليس مجرد موقف سياسى مؤقت ، رفضت إسرائيل كافة المقترحات التى بحثت فى السنوات الأولى من عمرها سواء التى تقدمت بها لجنة التوفيق لحل النزاع العربى الإسرائيلى مثل قيام إسرائيل بتوطين عدد من اللاجئين ، أو التى تقدمت بها الدول العربية مثل رجوع إسرائيل إلى الحدود التى رسمت لها بموجب قرار التقسيم ؛ وذلك لأن تنفيذ أى من هذه المقترحات — بالإضافة إلى كونه يمس سيادة إسرائيل ويهدد أمنها القومى من وجهة النظر الإسرائيلية — فإنه لن يؤدى إلى حل نزاعها مع الدول العربية نظراً لأن الموقف العربى واضح وهو إعادة عروبة فلسطين ورفض السيادة الإسرائيلية عليها . وتدرك إسرائيل أن المطالب الخاصة بعودة إسرائيل إلى الحدود المقررة لها عام ١٩٤٧ أو إعادة اللاجئين إلى أراضيهم ليست إلا محاولات لإحراجها فى المجال الدولى

وتأكيد خرقها لقرارات الأمم المتحدة ورفضها حق اللاجئين فى العودة بموجب القرار ١٩٤/١١ .

وانطلاقاً من هذا المفهوم رفضت إسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن إيجاد نظام دولى خاص لمنطقة القدس تكون لها حكومتها الدولية التى تدار بواسطة الأمم المتحدة ويتولى مجلس الوصاية السلطة فيها نيابة عن المنظمة الدولية . وقد نبع هذا الموقف من جانب إسرائيل من إيمانها بأن القدس هى العاصمة الروحية للدولة باعتبارها عاصمة الدولة اليهودية القديمة وأن الوجود الإسرائيلى لا معنى له — على حد تعبير بن جوريون — بدون أن تكون القدس هى عاصمة الدولة .

ولقد كان فشل المخططات الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط فى ضم الدول العربية إلى الأحلاف العسكرية التى تسيطر عليها دول الغرب ، واتجاه الدول العربية إلى الحصول على الدعم المادى والعسكرى من الدول الاشتراكية والذى كانت أول دلائله صفقة الأسلحة المصرية التشيكية ، ثم وضوح المد التحررى فى العالم العربى الذى تمثل فى وجود قدر من التنسيق بين دول الجبهة الرئيسية المطلة على إسرائيل — مصر وسوريا والأردن — كان ذلك جميعه عوامل هددت الأمن القومى الإسرائيلى ودفعت إسرائيل إلى الاشتراك فى العدوان الثلاثى على مصر بهدف القضاء على القوة المتزايدة للجيش المصرى قبل استيعابها للأسلحة الجديدة ، والقضاء على نظام الحكم القائم فى مصر الذى يمثل قاعدة للنفوذ التقدمى بين الدول العربية . وبالرغم من فشل إسرائيل فى تحقيق أهدافها النهائية من العدوان فقد حاولت استغلال انسحاب الجيش المصرى من سيناء لتحقيق مكاسب داخلية وعالمية بتصويره هزيمة للقوات المصرية أمام جيش الدفاع الإسرائيلى ، كما اهتمت بإبراز فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية وتوقف غارات الفدائيين داخل إسرائيل بأنها أهداف العدوان الحقيقية التى نجحت إسرائيل فى تحقيقها .

وقد عملت إسرائيل على مواجهة المقاطعة العربية لها — والتى تهدف إلى عزلها سياسياً عن العالم والقضاء على الاقتصاد الإسرائيلى — وذلك بالحصول على المعونات المستمرة من الدول الأجنبية ، وقد كانت التعويضات الألمانية التى بدأت عام ١٩٥٢ هى السبب المباشر فى استمرار بقاء اقتصاديات إسرائيل التى كانت قد تأثرت إلى حد

بعيد بالمقاطعة الاقتصادية العربية . كذلك فإن تنمية إسرائيل لعلاقاتها مع دول العالم الثالث تجد أحد مبرراتها الرئيسية فى مواجهة هذه المقاطعة ومحاولة تخفيف آثارها على اقتصاديات الدولة . ولقد حاولت إسرائيل إظهار المقاطعة العربية بأنها لم تنته فقط إلى الفشل بل بأنها انتهت إلى تحقيق مكاسب لإسرائيل إذ مكنتها من تنمية اقتصادها القومى بعيداً عن اقتصاديات الدول العربية الأمر الذى جعل اقتصادها يقوم على دعائم أكثر ثباتاً ، كما زادت من اهتمامها بالتوسع الزراعى لتحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتى فى الموارد الزراعية ، كما فرضت على الصناعة الإسرائيلية معدلات كبيرة من التقدم إذ أصبح عليها أن تنافس المنتجات الأوربية فى أسواق دول العالم الثالث .

ولقد واجهت إسرائيل فى مؤتمرات القمة العربية التى بدأت عام ١٩٦٤ أول تجربة عربية منظمة لوضع خطة عمل على أساس سليم لمواجهة نوايا إسرائيل العدوانية التى تمثلت بصورة واضحة — فى هذه الفترة — فى افتتاحها لمشروع المياه القومى الإسرائيلى الذى مكنها من الاستفادة من مياه نهر الأردن لتعمير المناطق الصحراوية فيها بهدف إعدادها لاستقبال المزيد من المهاجرين اليهود . وكانت خطورة مؤتمرات القمة — من وجهة نظر إسرائيل — لا ترجع فقط إلى أنها كانت تبحث فى كيفية مواجهة إسرائيل ومشروعاتها وإنما لأنها تعدت ذلك إلى وضع خطة للقضاء على الوجود الإسرائيلى نفسه فى النهاية .

ورغم استغلال إسرائيل للصراع القائم فى العالم العربى بين دول الرجعيات العربية وبين الدول التقدمية والذى أعقب مؤتمرات القمة ، فإن النتيجة الإيجابية التى انتهت إليها هذه المؤتمرات التى تتمثل فى قيام منظمة التحرير الفلسطينية وإحياء الكيان الفلسطينى تمثل خطراً حقيقياً من وجهة نظر إسرائيل. وقد وضحت آثار هذه الخطوة فى نشاط حوادث التسلل إلى داخل إسرائيل قبل عدوانها الأخير ، وقيام العناصر الفلسطينية بأعمال فدائية فيها ، الأمر الذى أثر إلى درجة كبيرة على الرأى العام الإسرائيلى ومدى استقرار الوضع الحكومى فيها . وقد زاد هذا الأسلوب من أساليب المواجهة العربية لإسرائيل من مشكلة الأمن بالنسبة لها إذ لم يعد الحفاظ على توازن نسبى فى القوى بينها وبين الدول العربية كافياً وحده لضمان أمن الدولة[1] .

---

(١) ليس أدل على ذلك من تصاعد عمليات التسلل الفدائى الفلسطينى رغم النكسة العسكرية للدول العربية .

وقد عملت إسرائيل على مواجهة حوادث التسلل بأسلوبين : أولهما محاولة زيادة السيطرة على الحدود الإسرائيلية ، وثانيهما اتخاذ إجراءات ردع عسكرى حاسمة ضد الدول التى يستخدم المتسللون أراضيها قواعد لنشاطهم ، وذلك كمحاولة لإجبار حكومات هذه الدول على قمع الأعمال الفدائية والسيطرة على حدودها المشتركة مع إسرائيل . ويعتبر استمرار حوادث التسلل على حدود إسرائيل كسباً دعائياً للقضية الفلسطينية إذ يؤكد للرأى العام العالمى تصميم الشعب الفلسطينى فى نضاله وعدم قبوله للوجود الإسرائيلى ، فضلاً عن تأثيره فى معنويات سكان إسرائيل . ولقد حاولت إسرائيل استغلال النشاط الفدائى الفلسطينى دعائياً لصالحها فى المجال الدولى ، ووجدت فيه سنداً قوياً لمطالبتها للدول الأربع الكبرى بضمان حدودها نتيجة خطورة الوضع القائم فى المنطقة .

وقد وضح خلال الأعوام العشرين الماضية تطور أسلوب إسرائيل فى محاولة ضمان وجودها فى مواجهة الدول العربية ، فبدأت بالسعى لدى الدول الثلاث ذات الثقل فى المنطقة لتعلن تأييدها الرسمى لوجود إسرائيل وهو ما انتهى إلى إصدار التصريح الثلاثى لسنة ١٩٥٠ . ثم قامت باعتداء على قطاع غزة فى محاولة لتأكيد ضرورة ضمان الدول الكبرى لوجودها ، وذلك إثر ما شعرت به من اتجاه هذه الدول — الولايات المتحدة وبريطانيا — إلى محاولة كسب الدول العربية للانضمام إلى أنظمة الدفاع الغربية عن المنطقة . وفى عام ١٩٥٦ اشتركت فى العدوان الثلاثى للقضاء على احتمالات اختلال توازن القوى بينها وبين مصر ، وللقضاء على المد التحررى فى المنطقة ، ثم سعت للحصول على الدعم الغربى العسكرى المتزايد مستغلة فشل مشروعات الدفاع الإقليمى عن الشرق الأوسط ورغبة دول الغرب فى مواجهة خطر تزايد نفوذ الاتحاد السوفييتى فى المنطقة ، وتدعيم مراكز نفوذها فى الشرق الأوسط وإسرائيل فى المقدمة . ثم استغلت إسرائيل تزايد النشاط الأمريكى بدرجة ملحوظة فى المنطقة فى بداية عام ١٩٦٦ لاستمرار الحصول على صفقات السلاح من الولايات المتحدة مباشرة ، ثم حاولت الاستفادة من التقارب النسبى بين الاتحاد السوفييتى وكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لحمل الاتحاد السوفييتى على اتخاذ موقف واضح من الوجود الإسرائيلى .

وأخيراً تمكنت من استغلال تطور الاستراتيجية الأمريكية فى المجال الدولى ، واستمرار التفكك العربى لكى تقوم بعدوانها الأخير فى يونيو الماضى بهدف تحقيق ما فشلت فى تحقيقه باشتراكها مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ فى العدوان الثلاثى ، وعلى أمل أن تسفر نتائج العدوان عن تدعيم أمنها القومى .

وبرغم كل ما يمكن أن تنتهى إليه نتائج العدوان الإسرائيلى الأخير سواء فى محاولة تأمين المرتفعات الأردنية والسورية أو فى أية مجالات أخرى ، فإن أمن إسرائيل سيظل رغم ذلك أبرز المشكلات بالنسبة لها وأخطرها . فما دامت النظم الثورية باقية فى العالم العربى فإن قضية إنهاء الوجود الإسرائيلى — التى ذكرنا منذ البداية أنها ربما ليست قضية جيل واحد — ستظل دائماً محور سياسات الدول العربية التقدمية وأمل كل الشعوب العربية بصرف النظر عما يمكن أن تحققه إسرائيل من عدوانها الأخير .

إن الحقد العربى على إسرائيل والإيمان بحتمية زوالها لن يكفا بلجوئها إلى العدوان . بل إن العدوان هو الدافع إلى تزايد هذا الحقد وتوارثه بين الأجيال العربية. والحقد العربى المدعم بالإمكانيات البشرية والذى يمكن أن يزداد تدعيماً بنمو القدرات الذاتية العربية ، هو مصدر الخطر الحقيقى على إسرائيل . والحقد شعور يقوم على فهم عميق لطبيعة العدو ، وعلى الإحساس بمدى الضرر الذى ألحقه ، وعلى الإيمان بمدى خطورته على مستقبل الأجيال القادمة . وهو شعور لا يمكن أن تزيله القوة المادية .

المبحث الرابع

علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث

بدأ اتجاه إسرائيل إلى آسيا وأفريقيا عام ١٩٥٣ حين اشتركت فى المؤتمر الاشتراكى الآسيوى الأول الذى عقد فى بورما ، وفى نفس العام تم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين. ويلاحظ أن بداية اتجاه إسرائيل إلى العالم الثالث كانت إلى آسيا حين أرادت اتخاذ بورما قاعدة انطلاق فى القارة الآسيوية . ويمكن تفسير ذلك بالظروف التى سادت فى ذلك الوقت ، حين كان عدد الدول الإفريقية فى

الأمم المتحدة أربع دول فى حين وصل عدد الدول الآسيوية إلى ثمانى عشرة دولة . ولذلك تأخر اتجاه إسرائيل نحو إفريقيا حيث لم تتبادل التمثيل الدبلوماسى مع ليبيريا إلا عام ١٩٥٧ (وكان التمثيل بينهما منذ عام ١٩٥٤ مقصوراً على التمثيل القنصلى) ثم أقامت تمثيلا قنصلياً متبادلا مع أثيوبيا عام ١٩٥٦ رفع بعد ذلك إلى مستوى السفراء عام ١٩٦١ ومع غانا فور استقلالها عام ١٩٥٨ .

ولقد بدأ وضع الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص عام ١٩٥٥ ، فى الفترة التالية لعقد مؤتمر باندونج . فقبل هذا التاريخ كانت الدول النامية تمثل أهمية ثانوية للسياسة الخارجية الإسرائيلية نتيجة تركيزها على العلاقات مع الدول الكبرى والدول العربية منذ قيام الدولة . ووضعت الاستراتيجية الجديدة على أساس ضرورة انضمام إسرائيل إلى دول العالم الثالث لما لمسته من نتائج –أثناء وإثر مؤتمر باندونج – تتمثل فى عزلتها عن هذه المجموعة

وكانت أهم الاعتبارات المحددة لهذه الاستراتيجية الجديدة هى :

إن انعقاد المؤتمر بحضور الدول العربية ودون حضور إسرائيل كان يعنى تبنى الدول الآسيوية – الإفريقية لوجهة النظر العربية من القضية الفلسطينية وهو ما أكده قرار المؤتمر بشأن فلسطين . ولقد وضحت خطورة عزل إسرائيل عن العالم الثالث إثر تأييد هذه الدول لمصر فى أعقاب العدوان الثلاثى . كما أن موقف مصر الصريح المضاد للسياسة العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط جعل إسرائيل تتخوف من آثار هذا الوضوح الفكرى واحتمالات نموه فى المنطقة لما يمثله اضمحلال النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط من خطر على وجودها ولا سيا فى هذه المرحلة المبكرة من عمر الدولة . كذلك كان وجود الدول الإفريقية فى المؤتمر – إما فى صورة مراقبين يمثلون أحزاباً سياسية وإما فى صورة وفود حكومية رسمية – يمثل بوادر عزلة إسرائيل عن إفريقيا كذلك .

وقد تأكدت إسرائيل كذلك من خطورة عزلتها عن الدول الآسيوية – الإفريقية من خلال مواقف دول هذه الكتلة فى الأمم المتحدة فى أعقاب مؤتمر باندونج وما ظهر من تقارب وتفاهم سياسى بينها ، كما ظهر فى مؤتمر بريونى عام ١٩٥٦ ، واتفاقها على عزل إسرائيل واعتبارها أداة تمثل الاستعمار القديم .

ويرجع اهتمام إسرائيل بتدعيم وجودها فى دول العالم الثالث إلى اعتبارات عديدة يمكن أن نفصلها كما يلى :

١ - أسباب استراتيجية :

تتلخص فى محاولة الخروج من دائرة الحصار العربى السياسى والاستراتيجى عليها بتدعيم وجودها فى نقاط وراء هذا الحصار ، وتعدى هذا الحصار وفرض حصار مماثل حول الدول العربية . كذلك محاولة وضع مخطط مشترك بين إسرائيل ودول الاستعمار القديم والجديد لما يشعرون به من خطورة آثار الثورة العربية التحررية وتهديدها للمصالح والوجود الأجنبى ، وذلك بإيجاد مراكز وثوب عليها على طول الجبهة الممتدة فى قارتى آسيا وإفريقيا .

٢ - أسباب اقتصادية :

تتمثل فى تخفيف حدة المقاطعة العربية والحصار الاقتصادى العربى ، وإيجاد مصادر للمواد الخام . وفتح أسواق للمنتجات الإسرائيلية تكون قريبة من الناحية الجغرافية بحيث لا تؤدى تكاليف النقل إلى رفع سعر السلع الإسرائيلية مما يضعفها أمام المنافسة الأجنبية .

٣ - أسباب سياسية :

تتضح فى محاولات تدعيم الوجود الإسرائيلى لدى أكبر عدد ممكن من دول العالم ، والعمل على كسب تأييد دول العالم الثالث لوجهة النظر الإسرائيلية من القضية الفلسطينية والضغط على الدول العربية لفرض حل سلمى للنزاع العربى الإسرائيلى ، ومحاولة ضمان أغلبية مرجحة من الأصوات فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التى تنظر فى المشكلات الناتجة عن نزاعها مع الدول العربية. وتتضح أهمية ذلك من ارتفاع عدد أصوات دول العالم الثالث من ٤٤ دولة عام ١٩٥٥ (١٨ دولة آسيوية ، ٤ دول أفريقية ، و ٢٢ دولة لاتينية) إلى ٧٥ دولة عام ١٩٦٦ (٢٠ دولة آسيوية ، ٣٣ دولة أفريقية ، ٢٢ دولة لاتينية) .

ولقد كان فتح خليج العقبة عام ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثى على مصر نقطة

تحول هامة فى تاريخ علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث . ذلك لأن طريق الملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر يسمح بإقامة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول شرق ووسط إفريقيا من ناحية وبينها وبين دول آسيا من ناحية أخرى ، الأمر الذى مكن إسرائيل تلقائيًا من تدعيم وجودها السياسى لدى هذه الدول . وتتضح أهمية الملاحة فى الخليج بالنسبة لإسرائيل بالدراسة المقارنة لحجم معاملاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية الآسيوية فى أعقاب عام ١٩٥٦ . وتعتبر إسرائيل أن مسألة حرية الملاحة فى الخليج بالنسبة لسفنها مسألة تمس أمن الدولة ومصالحها القومية ، ولذلك تعددت تصريحات المسئولين الإسرائيليين التى تؤكد أن إعادة منع السفن الإسرائيلية فيه من الملاحة يعنى بالتأكيد قيام حرب بين مصر وإسرائيل . وهو ما اتضح مؤخراً فى يونيو الماضى .

الظروف التى تخدم التسلل الإسرائيلى إلى دول العالم الثالث :

تستغل إسرائيل لتدعيم نفوذها لدى الدول النامية مجموعة من الظروف التى تعيشها هذه الدول يمكن أن نعد منها الآتى :

١ — إن القيادات السياسية والفكرية فى هذه الدول — وفى إفريقيا خاصة — قد أتمت تربيتها وتكوينها العقلى على مناهج غرب أوربا وأمريكا .

وطبيعى أن تكون مواقف هذه القيادات من القضية الفلسطينية متأثرة بالحجج اليهودية والغربية ، وأن يكون استعدادها للتعاون مع إسرائيل استعداداً كبيراً .

٢ — انتماء الكثير من الزعماء الإفريقيين وتثقفهم فكريًا فى مرحلة ما قبل الاستقلال إلى الأحزاب اليسارية الأوربية سواء فى بريطانيا أو فرنسا وتأثرهم بزعامات هذه الأحزاب التى معظمها من اليهود الذين ينضمون إلى الأحزاب اليسارية فى الدول الأوربية بحكم وجودهم فيها كأقليات .

٣ — سهولة التأثير على الحزب الحاكم فى الدول النامية بالنفاذ إليه عن طريق قيادات هذا الحزب وعن طريق النخبة المختارة . ولهذا التأثير أهمية بالغة فى السيطرة على الدول الإفريقية وذلك لأن الرأى العام فيها لم يصل بعد إلى مرحلة النضج والتنظيم إلا فى داخل الحزب الحاكم . وبذلك تضمن إسرائيل — بتأثيرها على النخبة

والقيادات — مراكز ضغط ذات أثر سواء فى تخطيط السياسة أو تنفيذها أو فى المساندة الشعبية التى تلقاها فى الخارج .

٤ — وجود الاتصال الصهيونى الأوربى الأمريكى مع دول العالم الثالث من خلال نشاط المنظمات والهيئات الاجتماعية والطلابية والنقابية وذلك فى نطاق العمل فى المجال الدولى واستغلال إسرائيل لهذه العلاقة .

٥ — استمرار الوجود الاستعمارى فى الدول النامية بصورته الجديدة متمثلة فى السيطرة الاقتصادية ، وتشجيع دول الاستعمار القديم للتسلل الصهيونى إلى إفريقيا من خلال حكمها وذلك بإيجاد الاتصالات بين المستعمرات الإفريقية — قبل الاستقلال — وبين ممثلى إسرائيل والوكالة اليهودية والهستدروت .

وسائل تغلغل النفوذ الإسرائيلى فى دول العالم الثالث :

وتعمل إسرائيل على التسلل إلى الدول النامية بوسائل عديدة أهمها :

١ — استغلال حداثة استقلال الدول النامية وحاجتها إلى المزيد من المساعدات وميلها — نتيجة شعورها بالضعف ورغبتها غير المحدودة فى الحفاظ على استقلالها — إلى تقييد تعاملها قدر الإمكان مع الدول الكبرى وتدعيم علاقاتها مع مثيلاتها من الدول النامية .

٢ — مد الدول الإفريقية بالخبرة الفنية التى تعتبر من أهم العوامل التى تنقصها فى مجال التنمية . ويلاحظ أن إسرائيل تقدم هذه الخبرة بموجب اتفاقيات تحرص على تسميتها باتفاقيات « التعاون الفنى » ولا تطلق عليها اتفاقيات مساعدات وذلك مراعاة للعامل النفسى الذى تحاول استغلاله لدى الدول المختلفة .

٣ — إبراز إسرائيل فى صورة الدولة النامية — مثل غيرها من دول العالم الثالث — والتركيز على تشابه مشكلاتها مع مشكلات هذه الدول ، والحرص على أن تظهر إسرائيل فى صورة الدولة ذات التجارب النموذجية فى حل هذه المشكلات .

٤ — إنشاء شركات مشتركة بين حكومات الدول الإفريقية وشركات التعمير الإسرائيلية .

٥ — تدريب الطلاب الآسيويين والإفريقيين فى إسرائيل الذين بلغ عددهم قرابة الألفى طالب كل عام .

٦ — بناء نماذج من وحدات الناحال والجدناع فى الدول التى تحتاج إلى هذه التجربة .

٧ — التركيز على كون إسرائيل دولة مستقلة غير تابعة لأى من الشرق أو الغرب .

٨ — استغلال العلاقات المباشرة مع زعماء المنظمات والنقابات العمالية والطلابية لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية .

٩ — استغلال حقيقة أن الدول الآسيوية — الإفريقية لم تخرج بعد من اقتصاديات السكون إلى اقتصاديات الحركة . واستمرار بقاء هذه الاقتصاديات جزء من الاستثمارات الأوربية والأمريكية .

١٠ — إرسال الدبلوماسيين الإسرائيليين إلى الدول النامية من ذوى الخبرة الواسعة فى مسائل الزراعة ومشكلات التنمية بصفة عامة الأمر الذى يجعلهم أكثر قدرة على تفهم احتياجات الدول المعتمدين لديها .

١١ — تبنى إسرائيل رسمياً لوجهة النظر الإفريقية من المشكلات التى تواجهها القارة مثل استنكارها للعنصرية البيضاء فى جنوب إفريقيا ، وموقفها من مشكلة روديسيا ، وتأييدها لحق كافة الدول الإفريقية فى الاستقلال .

ولا يتوقف النشاط الإسرائيلى فى الدول النامية عند حد العلاقات التى تقيمها إسرائيل مع هذه الدول عن طريق أجهزة الحكم الرسمية وإنما تستغل أيضاً هيئات أخرى لا تقل عن الأولى تنظيماً وكفاءة ، ومثالها الوكالة الدولية والاتحاد العام لعمال إسرائيل (الهستدروت) . وبالرغم من أن ذلك يمكن أن يثير تناقضاً وتضارباً فى تخطيط العمل وتنفيذه ، إلا أن سيطرة حزب الماباى الحاكم تجنب الوقوع فى هذا التناقض .

ولا شك أن اشتراك مثل هذه الهيئات على اختلاف مستوى تنظيمها وطرق عملها ونطاقه ووسائل تنفيذه يزيد من فعالية النشاط الإسرائيلى فى الدول النامية .

ذلك لأن الجهاز الحكومى المتمثل فى وزارة الخارجية والأجهزة الحكومية المتخصصة والبعثات الدبلوماسية يعمل كمؤسسة حكومية رسمية وفى نطاق العلاقة مع ما يقابله من أجهزة فى الدول النامية ، على حين تعمل الوكالة اليهودية كمؤسسة غير حكومية فى نطاق الأقليات اليهودية والمشتغلين بوسائل الإعلام والنشر وفى نطاق النشاط الأهلى كالجمعيات والروابط ، ويعمل الهستدروت على مستوى التنظيمات العمالية والنقابية مع نشاط اقتصادى يتمثل فى شركات ومؤسسات تجارية ومالية .

ويبدو مدى اهتمام إسرائيل بعلاقاتها مع دول العالم الثالث من دراسة التنظيم الإدارى للمعونة الفنية ، فنجد فى وزارة الخارجية إدارة متخصصة باسم « إدارة التعاون الدولى » تقوم بالتخطيط والإشراف فى مجال المعونات للدول النامية فى حين تقوم بالتنفيذ المعاهد المتخصصة التابعة للدولة . ويلاحظ أن عمل هذه الإدارة يتم على أعلى المستويات ولذلك فإنه حينما تتضمن المساعدة نشاطاً كبيراً فى الدول النامية فإن تخطيط هذا النشاط وتنسيقه من النواحى السياسية والاقتصادية والإدارية يشترك فيه وزير الخارجية لرسم وسائل وأهداف هذا النشاط . ومما يدل على انتشار النشاط الإسرائيلى فى الدول النامية أن ٩٠ ٪ من برنامج المساعدة الفنية الإسرائيلية تم بناء على طلب رؤساء الدول النامية أنفسهم خلال زياراتهم لإسرائيل ، وعن طريق الطلبات التى تقدم إلى البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية فى هذه الدول .

وقد وضح خلال العام الماضى[١] على وجه الخصوص ، وبعد تولى أبا إيبان لوزارة الخارجية ، نشاط ملحوظ لإسرائيل لدى دول العالم الثالث فقام شازار بزيارة نيبال ، وإسحق رابين لست من الدول الآسيوية ، وليفى أشكول لسبع دول إفريقية ، ثم قام شازار بزيارة لثلاث دول فى أمريكا اللاتينية ، وعقد مؤتمر لسفراء إسرائيل فى دول غرب إفريقيا ، كما زار وفد من منظمة الدول الأمريكية إسرائيل برئاسة الأمين العام لهذه المنظمة .

وقد تركزت البيانات المشتركة التى صدرت عن محادثات أشكول فى إفريقيا وشازار فى أمريكا اللاتينية حول ضرورة فض المنازعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى الحرب وتطبيق هذا المبدأ على النزاع العربى — الإسرائيلى . ويوضح

---

(١) ١٩٦٦

ذلك حقيقة الهدف من هذه الزيارات المتلاحقة التى قام بها المسئولون فى دولة إسرائيل. ولا شك أن إسرائيل تحاول من خلال هذه الدعوة — ولا سيما أنها تجد استجابة من جانب الدول الإفريقية التى بينها عديد من مشكلات الحدود — أن تقنع الدول النامية ليس فقط بتعنت وعدم جدوى موقف الدول العربية من إسرائيل بل بضرورة القيام بدور إيجابى للضغط على الدول العربية لإجبارها على حل النزاع سلمياً ، أو على أقل تقدير عزل الدول العربية — وخاصة عن المجال الإفريقى — نظراً لما يمثله هذا النزاع من تهديد للسلام العالمى .

وبذلك يتضح مدى الاهتمام الذى توليه إسرائيل لعلاقاتها مع دول العالم الثالث وخاصة منذ تاريخ فتح خليج العقبة عام ١٩٥٦ ، وهو الاهتمام الذى بلغ ذروته خلال تولى أبا إيبان لوزارة الخارجية الإسرائيلية حيث ركز على زيادة ثقل إسرائيل فى المجال العالمى باتباع سياسة خارجية نشيطة ومتطورة لدى كافة الكتل الدولية سواء بالنسبة للغرب أو الشرق أو العالم الثالث على السواء .

الباب الخامس

التطور الذرى فى إسرائيل

يتضح من الدراسة السابقة أن الوجود الإسرائيلى اعتمد منذ ١٩٤٨ على عامل الردع فى تأمين وجوده، وقد قامت السياسة الخارجية بدور أساسى لتكفل ضمان احتياجات الردع الفعال . وقد تطور أسلوب الردع الإسرائيلى باستمرار تبعاً للظروف الدولية والعربية ،كما تطورت كفاءته بحيث سايرت تطور القوة التى تمتلكها الدول العربية . ومن هنا كان التعرض للتقدم الذرى الإسرائيلى مرتبطاً بصفة أساسية بموضوع هذه الدراسة ، بحيث كان تفاديه يعد بتراً لها ، ووقوفاً عند نقطة نهاية شاذة ، وتجاهلا للأسلوب المستقبل الذى قد تعمل الدولة اليهودية على أن يكون وسيلة تأمين وجودها ، وهو تطوير الردع ليصبح ردعاً نوويًّا شاملا .

وأود قبل الخوض فى هذا الموضوع الشائك أن أضع بعض الملاحظات ابتداءً :

١ — إن تناول التقدم الذرى فى إسرائيل ، وتطوره ، وأبعاده على المواجهة العربية الإسرائيلية ، والآثار التى يتركها على التطورات القادمة ، هو محاولة لاستقراء المستقبل بعيداً عن انفعالات العاطفة . وإن تناول المستقبل بالتحليل هو تعرض لمجرد احتمالات وبالتالى يصعب ترجيح أى منها ، ويسهل توجيه النقد إليها . ولكن المحاولة تظل رغم ذلك جديرة بالمغامرة فى الخوض فيها ، بل يعد تناولها واجباً ، لأن مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى يجب أن يكون محل مناقشة وجدل حتى تأتى القرارات بشأنه محصلة للاحتكاك الفكرى وتكون بالتالى أقرب إلى تحقيق المصلحة العربية فى النهاية . وفى تقديرى أن المستقبل العربى ، وهو مستقبل هذا الصراع ذاته — وعلى ضوء تاريخه الماضى الذى نعيش آثاره اليوم — لا يحتمل جمود تفكيرنا حتى يصبح المستقبل حاضراً .

٢ — إن المعركة مع إسرائيل معركة حضارة . وأبلغ صور التقدم الحضارى فى النصف الثانى من القرن العشرين هو التقدم الذرى . والمقصود هنا هو الاستفادة من الخبرات الفنية فى المجال الذرى فى تطوير مرافق الحياة الصناعية والزراعية والعلمية والطبية وغيرها. والاستفادة بالتقدم الذرى فى هذه المجالات يضاعف من إمكانيات التنمية الذاتية للمجتمع ويرفع معدلاته المعيشية ويحقق قدراً أكبر من التقدم والرفاهية .

٣ — إن الأسلحة الذرية والتقدم الذى وصلت إليه قد حققت توازناً دولياً بين القوى التى تملك هذه الأسلحة والتى تقدر على رد الضربة الذرية مساوية فى عنف قوتها لتلك التى تلقتها ابتداء . وإذا كان التوازن الذرى قد غير استراتيجية الدول الكبرى من تصعيد المشكلات إلى حد المواجهة الشاملة ، إلى استراتيجية الحرب المحدودة ، فإنه يكون لزاماً معرفة مدى تأثير امتلاك إسرائيل للقنبلة الذرية فى مرحلة زمنية قادمة على الوجود الإسرائيلى ذاته فى المنطقة العربية .

٤ — إن التقدم الذرى فى إسرائيل بدأ مبكراً فى أعقاب قيام الدولة وهو ما أتاح لها قطع شوط لا يستهان به حتى الآن . ويرجع ذلك إلى تقدير المسئولين الإسرائيليين لخطورة التفوق العددى الذى تتميز به الدول العربية المحيطة بها . . ويستوجب ذلك التقدير من جانب العدو تفكيراً من جانبنا فى احتمالات تأثير امتلاكه للأسلحة الذرية على نواحى التفوق التى نملكها والتى — لسبب أو لآخر — لم نستغلها استغلالا كاملا حتى الآن .

٥ — إذا سلمنا بأن المواجهة العربية الإسرائيلية الشاملة أعقد مما تبدو للبعض لأول وهلة وأنها تستلزم عملا شاقاً ومضنياً وجاداً من الشعوب العربية ، فإن الظروف التى ستحيط بهذه المواجهة فى المستقبل هى نفس الظروف التى يعيشها العالم فى الثلث الأخير من هذا القرن : وهى ظروف التقدم الذرى وأسلحة الدمار الشامل . وعلينا ألا نتخلف فى هذا المجال عن العدو لأنه بمقدار تخلفنا تزداد صعوبة موقفنا فى صراعنا الحتمى معه .

٦ — إن الحديث عن التقدم الذرى للعدو فى هذا الكتاب لم يأت فى نهايته عفواً ، ولا يجب أن يؤخذ ذلك بأنه تهوين من خطر قضية التقدم الذرى الإسرائيلى :

فلقد حققت إسرائيل تقدمها الذرى نتيجة توافر مجموعة من الظروف التى سادت فى فترات زمنية سابقة كانت ملائمة لبدء عملها باندفاع فى هذا المجال ، كذلك فإن الخوض فى هذا الموضوع هو تعبير عن ظروف المستقبل والتحديات التى سنواجهها . وكلا الاعتبارين اللذين يمثلهما تناول هذا الموضوع ؛ باعتباره محصلة عوامل سادت فى الماضى ، وتصويراً لخطوط التطور المستقبل ؛ يجعلان وضعه الطبيعى فى نهاية الدراسة .

وسوف يقتصر تعرضنا لمشكلة التطور الذرى فى إسرائيل عند الجوانب السياسية لها ، وإذا كان التعرض لبعض النواحى الفنية لازماً لزيادة توضيح الصورة أمام القارئ فإن ذلك سيكون دون الدخول فى تفاصيل حقيقة النشاط الذرى ومدى ما أحرزته ، والمدى الذى ما زال أمامها أن تبلغه . . . وذلك للأسباب الآتية :

١ — إن هذه الدراسة تتناول السياسة الخارجية للدولة بصفة عامة ، ويمثل النشاط الذرى الإسرائيلى تطويراً لسياسة الردع الإسرائيلى فى مواجهة الدول العربية ، وهو ما يؤثر بالتالى على السياسة الخارجية للدولة اليهودية قوة أو ضعفاً .

٢ — إن هذه الدراسة — تبعاً لهذا المنطق — يجب أن تقف عند حد دراسة العوامل السياسية للمشكلة دون الدخول فى تفاصيلها العلمية .

٣ — إن التعرض للنواحى الفنية — فضلا على أنه يخرج عن جوهر الدراسة — فإنه يحتاج إلى شخص متخصص قادر على التناول الموضوعى من الناحية التكنيكية فى علم من أعقد العلوم التى تميز عصرنا الحديث . وإن تناول هذه النواحى على مستوى أدنى من ذلك تخصصاً يكون أقرب إلى مناقشات النوادى والحفلات ويبعد بذلك عن الجدية التى يجب أن تميز تناول هذا الموضوع بالنسبة للمستقبل العربى .

٤ — إن مناقشة الجوانب العلمية لحقيقة النشاط الذرى الإسرائيلى يجب لكى تتم أن تكون على أعلى مستويات السرية ، لما تبينه هذه المناقشة من حقيقة المعلومات المتوافرة لدينا عن هذا النشاط ، بالإضافة إلى ذلك القدر غير المتوافر منها . وهذا القدر الأخير يمكن لأجهزة المخابرات المعادية — لو عرفته — أن تستغله فى التضليل

بما يحقق مصالحها ، وبذلك تصل إلينا معلومات زائفة فى أخطر المجالات وأكثرها حساسية ، والتى يجب أن يستند القرار السياسى فيها على حقائق دقيقة وفعلية حتى لا يؤتى آثاراً عكسية تمس سلامة الدولة وأمنها القومى .

بداية النشاط الذرى فى إسرائيل وتطوره :

أبدى بن جوريون اهتماماً كبيراً بتطوير وتحسين الصناعات العسكرية منذ قيام الدولة ، فقام بتشكيل مجلس علمى لتطوير هذه الصناعة ، كما جلب عدداً من العلماء اليهود وتوسع فى إرسال الطلبة من إسرائيل إلى مؤسسات ومعاهد الأبحاث النووية فى سويسرا إلى أن شكلت لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام ١٩٥٤ التى أشرفت على معظم الأبحاث الذرية .

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من أدخل النشاط الذرى إلى منطقة الشرق الأوسط بإقامتها مفاعل النبى روبين فى إسرائيل بموجب اتفاقية بينهما وقعت عام ١٩٥٥ ضمن البرنامج الأمريكى « الذرة من أجل السلام » وكان الإشراف على هذا المفاعل يتم من جانب الولايات المتحدة . وكان ذلك أحد العوامل التى أنمت القدرات الفنية لخبراء إسرائيل .

وفى عام ١٩٦٠ اكتشفت الولايات المتحدة وجود مفاعل ديمونا[١] الذى أنشأته إسرائيل بالتعاون مع فرنسا وألمانيا الغربية والذى بدأ العمل فيه حوالى عام ١٩٥٩ أى خلال فترة التحالف الفرنسية الإسرائيلية والاندفاع الفرنسى الكامل فى دعم إسرائيل من أجل تحقيق مصالح الجمهورية الرابعة فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت ، والتى كانت مشكلة الجزائر هى العنصر الرئيسى المحدد للمصالح الفرنسية فى المنطقة عندئذ .

وقد استمرت إسرائيل فى أعقاب ذلك تنمى من قدراتها الذاتية فنياً بأقصى سرعة ممكنة فى نفس الوقت الذى بدأ فيه تشغيل مفاعل ديمونا ثم بدئه إنتاج البلوتونيوم .

---

(١) كان اكتشاف مفاعل ديمونا من جانب الولايات المتحدة حين التقطت طائرات التجسس الأمريكية صوراً لمنشئات ضخمة فى إسرائيل تشبه المفاعل الذرى .

وحين سألت الحكومة الأمريكية حكومة بن جوريون عن طبيعة هذه المنشئات أجابت حكومة إسرائيل بأنها مصنع للنسيج .

وقد استفادت إسرائيل إلى أقصى حد ممكن بإحدى المزايا التى أتيحت لها وهى كون غالبية علماء الذرة فى العالم الغربى من اليهود الذين قاموا بزيارات متعددة لإسرائيل للإشراف على نشاطها الذرى وتقديم خبراتهم . ويمكن تقدير مدى فعالية هذه الميزة بالنسبة لإسرائيل إذا أخذنا فى الاعتبار أن معظم يهود المهجر يعتبرون إسرائيل وطنهم الأصيل وله الولاء الأول . كذلك فإنه رغم ما أعلن مع بداية التعاون الذرى بين إسرائيل والجمهورية الرابعة الفرنسية من أن الاتفاقية المبرمة بينهما بشأن مفاعل ديمونا تحتم على إسرائيل أن تسلم نواتج الاحتراق من البلوتونيوم إلى فرنسا ، فإن طبيعة العلاقات القائمة بين البلدين فى ذلك الوقت تشكك كثيراً فى دقة تنفيذ هذه الاتفاقية خلال فترة التحالف .

وقد استفادت إسرائيل كذلك من علاقاتها مع بعض الدول الإفريقية فى تنمية نشاطها الذرى . ذلك أن جنوب إفريقيا على سبيل المثال تنتج كميات ضخمة من اليورانيوم تمكنها من أن تقيم تعاوناً وثيقاً مع إسرائيل فى المجال الذرى لمد الأخيرة بأية كميات إضافية تحتاج إليها إلى جانب إنتاجها المحلى منه . ويزيد من خطورة هذا الاعتبار ما هو معروف عن تشابه الظروف السياسية التى تعيش فيها كانتا الدولتين رغم أن إحداهما فى آسيا والأخرى فى إفريقيا ، باعتبار أن كلا منهما يمثل جزيرة فى محيط معادٍ . كذلك فقد كانت إسرائيل تستفيد من إنتاج اليورانيوم فى الجابون[1] .

ومن ناحية أخرى فإن الخبرة الألمانية المتقدمة كانت دائماً على استعداد للمشاركة فى التطور الذرى لإسرائيل على أساس من الاستفادة المشتركة . خاصة وأن ألمانيا الغربية تستطيع بالمشاركة بخبراتها فى دعم النشاط الذرى الإسرائيلى أن تكتسب مزيداً من المعرفة فى مجال حرمت الاتفاقات الدولية عليها أن تمارس نشاطها فيه داخل حدودها .

وفى أعقاب تصريح الرئيس جمال عبد الناصر عن الحرب الوقائية فى عام ١٩٦٦ بدأت إسرائيل تواجه ضغوطاً دولية من أجل الحد من اندفاعها فى

(١) إثر تحسين العلاقات العربية الفرنسية فى منتصف ١٩٦٥ تشددت فرنسا فى تعاونها الذرى مع إسرائيل ومارست الحكومة الفرنسية ضغوطاً على حكومة الجابون حتى تمتنع عن مد إسرائيل باليورانيوم .

التقدم الذرى . ولقد جاء هذا الضغط أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية التى ترى فى توصل إسرائيل إلى إنتاج القنبلة الذرية أمراً لا يتمشى مع مصالحها فى المنطقة ، لما يمكن أن يترتب على دخول الأسلحة الذرية إلى مجال النزاع العربى الإسرائيلى من تزايد للنفوذ السوفييتى الذى ستلجأ إليه الدول العربية للحصول على أسلحة مشابهة لتلك التى ستمتلكها إسرائيل .

وقد اتضح موقف الولايات المتحدة من النشاط الذرى الإسرائيلى ، واهتمامها بعدم توصل إسرائيل إلى إنتاج القنبلة الذرية ، من عرضها على كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة إقامة مفاعلين لتحلية المياه فى كل منهما فى مقابل موافقة كل من الدولتين على وضع نشاطها الذرى تحت الرقابة الدولية ، ثم تقدم الحكومة الأمريكية بمشروع لتحلية المياه فى إسرائيل وحدها . ثم تقدم جونسون بمقترحات إلى مؤتمر جنيف لنزع السلاح يطالب فيها بضرورة تقوية الأمم المتحدة وأجهزة الأمن الدولية الأخرى ، وذلك حتى تضمن الدول التى فى سبيل امتلاك الأسلحة الذرية أمنها وتقبل التنازل عن نشاطها فى هذا المجال . كذلك فإن وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل سافرة بتدعيمها بالسلاح قد يعتبر — إلى جانب العوامل الأخرى التى تعرضنا لها ومن بينها الإعداد للعدوان — محاولة لتأمين البقاء الإسرائيلى حتى تضعف رغبة إسرائيل فى التوصل إلى الإنتاج الذرى عسكرياً .

وقد اضطر ليفى أشكول فى مواجهة الضغط الدولى إلى قبول استقالة رئيس لجنة الطاقة الذرية وإعادة تشكيل اللجنة بحيث تضم عناصر جديدة تمثل استخدامات الذرة فى المجال السلمى . إلا أن هذه الخطوة التكتيكية من جانب الحكومة الإسرائيلية لا تعنى الخضوع لأهداف الضغط الدولى خاصة وأن الولايات المتحدة لم تمارس حتى الآن ضغطاً حقيقياً فعالا لوقف نشاط إسرائيل الذرى فى المجال العسكرى . بل يمكن القول إن استقالة رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية وتولى أشكول بنفسه لمهام المنصب يتمشى مع نهج السياسة الخارجية الإسرائيلية فى هذا المجال التى تحرص على استمرار الغموض حول حقيقة تقدمها الذرى للتأثير على الدول العربية . ذلك أن تولى رئيس الوزراء ووزير الدفاع بنفسه لرئاسة لجنة الطاقة الذرية هو أمر لازم عند بلوغ إسرائيل مرحلة متقدمة من النشاط الذرى ، يصبح

معها اتخاذ القرار السياسى المتعلق بهذا النشاط ذا أهمية بالغة لاحتمال تأثيره على الأوضاع فى المنطقة وفى المجال الدولى .

وقد اتخذت إسرائيل من نشاطها الذرى وسيلة للمساومة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، فهى تحاول أن تدفع الولايات المتحدة إلى ممارسة مزيد من الضغط على الاتحاد السوفييتى لتقييد تدفق الأسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط باعتبار أن ذلك يمثل خطراً على أمن إسرائيل يدفعها إلى العمل من أجل امتلاك الأسلحة الذرية ، كما تستهدف حمل الحكومة الأمريكية على تقديم مزيد من الضمانات للوجود الإسرائيلى والحصول على المزيد من المساعدات مثل مفاعل تحلية المياه ، والتأثير على معنويات الشعوب العربية .

المراحل التى يمر بها النشاط الذرى فى الظروف العادية :

يمر النشاط الذرى فى أية دولة من الدول لكى يصل إلى مرحلة الإنتاج الذرى عسكرياً بمجموعة من الخطوات المتتالية ، ويستلزم مجموعة من الشروط اللازمة لهذا النشاط .

ذلك أن الإنتاج الذرى يستلزم فى البداية توفير مصادر الخامات الذرية — وخاصة اليورانيوم — التى تكون مناسبة للأغراض الإنتاجية مع ضمان وجود احتياطى كاف منها ، ثم إقامة المناجم لاستخراج اليورانيوم بالمعدلات المطلوبة سنوياً ، ثم إقامة مصنع أو أكثر لتركيز اليورانيوم وتصفيته من الشوائب ، ثم مصنع لتكريره والوصول به إلى الشكل الكيميائى وإلى درجة النقاوة النووية البالغة الارتفاع ، ثم مصنع لإنتاج وحدات الوقود بالمواصفات التى يستلزمها المفاعل المقام ، ثم حرق الوقود لفترة زمنية داخل المفاعل ، ثم استخلاص البلوتونيوم من الوقود المحترق .

ولذلك فإن إنشاء الصناعات الذرية السالفة يستلزم وجود هيكل صناعى مساند قادر على مدها باحتياجاتها من الآلات والمعدات والأجزاء والمواد اللازمة لإقامتها وتشغيلها . ومن هنا نجد الترابط اللازم — فى الظروف العادية — بين النشاط الذرى وبين القاعدة الصناعية الضخمة التى يستلزمها الاتجاه قدماً فى هذا النشاط .

وبالإضافة إلى ذلك جميعه فلابد من وجود قاعدة واسعة من البحث العلمى

تخدم المراحل المختلفة للصناعات الذرية من استخراج اليورانيوم حتى الوصول إلى تحديد الحجم الحرج للقنبلة الذرية . والمقصود هنا كوادر عديدة من الفنيين والمتخصصين على أعلى المستويات لخدمة وتشغيل هذه الصناعات وصولا بها إلى نتيجتها الطبيعية وهى إنتاج السلاح الذرى .

فإذا نظرنا إلى الاحتياجات التى يستلزمها النشاط الذرى فى الظروف العادية وحاولنا قياس درجة التقدم الإسرائيلى فى هذا المجال فإن النتيجة سوف تكون — **بالقطع** — بعيدة عن الواقع . ذلك أنه فى حالة إسرائيل بالذات كما سبقت الإشارة إلى ذلك تمكنت إسرائيل بالتعاون الدولى أن تجتاز غالبية هذه المراحل . وبالتالى فإن الاحتجاج بعدم وجود قاعدة صناعية ضخمة فى إسرائيل لخدمة النشاط الذرى قد يوصلنا إلى نتائج تبعد عن حقيقة الإنجازات الإسرائيلية .

كذلك فإنه إذا أخذنا فى الاعتبار الصعوبات المالية الضخمة اللازمة لتمويل مثل هذا النشاط ، فإن اهتمام إسرائيل بتقدمها الذرى منذ ١٩٥٤ ، وبلايين الدولارات التى وصلت إليها خلال الفترة من قيام الدولة فى صورة مساعدات وهبات وقروض ، يمكن أن تحل هذه المشكلة باستقطاع جانب من هذه الأموال لتمويل النشاط الذرى .

إلا أن هناك رغم ذلك صعوبات لا يمكن إغفالها تواجه نشاط إسرائيل فى هذا المجال وفى مقدمتها احتمالات توصلها إلى تحديد الحجم الحرج للقنبلة الذرية ، وإيجاد وسيلة النقل اللازمة لها سواء كانت طائرة أو صاروخاً ، إلا أنها تظل رغم ذلك صعوبات غير جوهرية على ضوء الإمكانيات الإسرائيلية والصهيونية السابق الإشارة إليها ، وقد يمكن أن تتمكن إسرائيل مستقبلا من تخطيها .

ومن الجدير بالملاحظة أن تصريحات المسئولين الإسرائيليين بشأن تقدم إسرائيل الذرى قد تميزت باستمرار بقدر متعمد من عدم الوضوح والتناقض وذلك بهدف تغطية مدى إنجازاتها فى هذا المجال ، وإيجاد نوع من البلبلة لدى الحكومات العربية فى تقدير مدى تقدمها ، وإحداث قدر من التوتر لدى الشعوب العربية حتى تتشكك فى إمكانية القضاء على إسرائيل مما يشجع على تنمية الآراء الفردية التى تنادى بالتعايش السلمى معها . وتدور تصريحات المسئولين الإسرائيليين حول فكرة أساسية مفادها

أن إسرائيل لن تكون البادئة بإدخال الأسلحة الذرية إلى الشرق الأوسط ، وأن البحث فى منع دخول الأسلحة الذرية إلى المنطقة لابد أن يسبقه البحث فى وقف تدفق الأسلحة بكافة أنواعها .

أهمية الإنتاج الذرى بالنسبة لإسرائيل :

يرى الكثيرون أن اهتمام إسرائيل بتقدمها الذرى يرجع إلى أن امتلاكها للقنبلة الذرية يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لها إذ يمثل السلاح الذرى الضمان الأخير للوجود الإسرائيلى فى مواجهة العداء العربى ، حيث إن امتلاكها له يعتبر — من وجهة النظر الإسرائيلية — نهاية لاحتمالات القضاء عليها . كما أن توصلها إلى امتلاك هذا السلاح ينهى المرحلة التى تعيشها إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ والتى اعتمدت خلالها فى ضمان وجودها على الدول الكبرى .

كذلك فإن تزايد اعتماد إسرائيل على قوتها الذاتية فى تأكيد بقائها يحقق لها ولسياستها الخارجية قدراً كبيراً من الاستقرار نتيجة لخطورة الاعتماد على قوى أجنبية فى ضمان هذا الوجود ، وخاصة على ضوء التغير المستمر فى موازين القوى الدولية الذى شهده تاريخ تطور العلاقات الدولية . كما أن توصلها إلى إنتاج السلاح الذرى يوفر لها المبالغ الضخمة والمتزايدة كل عام التى توجه إلى شراء الأسلحة التقليدية للحفاظ على توازن معقول للقوى بينها وبين الدول العربية[1] .

والمتوقع أن تستمر إسرائيل فى تنمية نشاطها الذرى باستمرار حتى تصل فى يوم إلى المرحلة التى تسبق الإنتاج الذرى مباشرة ، وعندئذ فإنه لن يكون محتماً أن تتخذ قيادتها السياسية قرارها بإنتاج السلاح الذرى لأن ذلك يتوقف على الموازنة بين مجموعة من الاعتبارات الهامة :

أولا — اعتبارات تحتم الإسراع فى اتخاذ القرار السياسى :

١ — باعتبار السلاح الذرى الضمان الأخير لوجودها من وجهة النظر الإسرائيلية.

٢ — إن نظرة إسرائيل إلى مشكلة أمنها القومى هى نظرة وجود أو لا وجود بالنسبة للكيان الإسرائيلى .

---

(١) تصل حقيقة المبالغ المخصصة لميزانية الدفاع ثلث الميزانية السنوية لإسرائيل .

٣ – احتمالات تغير مواقف الدول الغربية على غرار التغير النسبي فى الموقف الفرنسى بسبب سياسة الرئيس ديجول ، والموقف الألمانى إزاء الضغط العربى .

٤ – إن أكثر ما يحقق الأمن الإسرائيلى هو امتلاك إسرائيل لردع إسرائيلى ذاتى .

ثانياً – الاعتبارات التى تمكن من تأجيل صدور القرار السياسى :

١ – إن إمكانيات إسرائيل من الأسلحة التقليدية ودرجة التنظيم العسكرى فيها لم تستنفد كل أغراضها بعد . فسوف تظل لفترة قادمة قادرة على ضمان أمنها بالأسلحة التقليدية وخاصة إذا استمرت ظروف العالم العربى على ما هى عليه .

٢ – إن موقف الولايات المتحدة لا يتوقع تغييره من مشكلة الأمن الإسرائيلى . ذلك أن احتمال تغير السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط تجاه الصراع العربى الإسرائيلى بحيث تخفف من اندفاعها وراء إسرائيل دعماً لوجودها من أجل الحفاظ على مصالحها فى المنطقة هو احتمال ليس مطروحاً للبحث فى تقديرى .

وقد يتساءل البعض إذا كان من الممكن عن طريق تدعيم علاقات الدول العربية مع الولايات المتحدة أن تبدأ الأخيرة فى التفكير جدياً فى المفاضلة بين مصالحها مع الدول العربية جميعاً وبين مصالحها مع إسرائيل ، بين مصالحها مع مائة مليون عربى وبين مصالحها مع مليونين من اليهود . وفى رأيى أن الولايات المتحدة قد عقدت هذه المفاضلة بالفعل ، واختارت مصالحها مع الدول العربية . ولكنها وجدت وسيلتها الوحيدة إلى ذلك هى – بالقطع – ليست بالوقوف إلى جانب الشعوب العربية والدول التقدمية ، لأن معنى ذلك أنها تقف إلى جانب الثورة الوطنية وهو موقف لا يمكن لها أن تتخذه . وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة ترى أن الاستمرار فى دعم الوجود الإسرائيلى هو وسيلتها للحفاظ على نفوذها – أو بقايا نفوذها – فى العالم العربى .

إن الولايات المتحدة قد اشتركت فعلياً وجدياً فى إقامة دولة إسرائيل وفى إبقاء وجودها ، وإن الولايات المتحدة فى تقديرى ليست مستعدة لسنوات قادمة لأن تغير هذا الموقف من جانبها . فإلى جانب السيطرة الصهيونية داخل الولايات المتحدة والتى لا يبدو أن لزوالها نهاية أو أن الشعب الأمريكى

مستعد للتحرك فى مواجهتها ، فإن هناك اعتباراً فرق ذلك وهو أن التنافس الأمريكى السوفييتى المستمر — مهما اتخذ من المهادنة شكلا — لا يستقيم مع تغير موقف الولايات المتحدة من إسرائيل ولا من الشعوب العربية . ذلك أن المكاسب التى حققها الاتحاد السوفييتى من بداية الخمسينات فى العالم الخارجى كانت قائمة على أساس تأييد الثورات الوطنية دون مقابل أو شروط . ويفرض ذلك على الولايات المتحدة — ومصالحها متناقضة مع المصالح السوفييتية — أن تختار الجانب الآخر لتؤيده . وهو ما تكفله لها إسرائيل وبعض الحكومات التى تسير فى ركابها . فلو أضفنا إلى ذلك ما عرف عن بعض واضعى السياسة الخارجية الأمريكية ومنفذيها من قلة الخبرة والتزامهم بمنطق الغنى الغبى ، لما كان عسيراً أن نتبين أن إسرائيل تضمن الموقف الأمريكى إلى جانبها تأييداً لوجودها وضرباً للنفوذ التحررى فى العالم العربى الذى يهددها ، لسنوات قادمة .

٣ — إن امتلاك إسرائيل للأسلحة الذرية سوف يجعل امتلاك الدول العربية لها مسألة ملحة ، وسوف تحاول الدول العربية الحصول عليها مهما كان الثمن . وبديهى أن الدول العربية سوف تتجه فى ذلك إلى الاتحاد السوفييتى ، أى أن النفوذ السوفييتى فى المنطقة يمكن فى هذه الحالة أن يزداد توطداً وقوة — من وجهة النظر الأمريكية — وهو ما لا يحقق مصلحة الولايات المتحدة التى تعد القوة الوحيدة القادرة على الضغط الجدى — لو شاءت — على إسرائيل .

٤ — استمرار الفارق فى مجال التقدم الذرى بين الدول العربية وإسرائيل ، بحيث لا تكون إسرائيل مهددة فى أى وقت من الأوقات بمفاجأة امتلاك دولة عربية لأسلحة ذرية . وكذلك استمرار عدم فعالية العمل العسكرى الموحد بين دول الجبهة المطلة على إسرائيل بالذات ، واستمرار الانقسام والتفكك فى العالم العربى ككل .

٥ — إن أطماع إسرائيل والصهيونية لا تقف عند حد ضمان الحدود الإسرائيلية القائمة وإنما تتعداها — باعتراف زعماء الصهيونية — إلى الإيمان بضرورة التوسع لإقامة ملك إسرائيل القديم من النيل إلى الفرات. وهذا هو الهدف البعيد أو الغاية القومية للدولة التى تتضمنها وتنص عليها صراحة برامج الأحزاب اليمينية فيها .وعلى ذلك فقد لا يكون من مصلحة إسرائيل استراتيجياً أن تدفع الدول العربية إلى امتلاك الردع القوى والحاسم لمواجهة أطماعها التوسعية .

وعلى ذلك فإن اتخاذ القرار السياسى الخاص بالإنتاج الذرى يصبح مشكلة موازنة بين اعتبارات عديدة سوف تطرح نفسها أمام القيادة الإسرائيلية حين تصل إلى تلك المرحلة التى تصبح فيها قادرة على هذا الإنتاج . وفى تقديرى أنها لن تكون قادرة على اتخاذ هذه الخطوة إلا إذا أصبح الوجود الإسرائيلى مهدداً بصورة جدية وأصبح الإنتاج الذرى عندئذ هو الحل الوحيد المفتوح أمامها . وحتى فى هذه الحالة فإن الكثير من المحاذير التى سنتعرض لها بعد برهة — سوف تجعل من العسير اتخاذ هذا القرار .

أما إلى حين أن تصل إسرائيل إلى المرحلة التى تواجه فيها بهذه المفاضلة ، أى حتى تصل إلى المرحلة التى تكون فيها قادرة على الإنتاج الذرى فإنها سوف تستمر فى تنمية قدراتها الذاتية فى مجال النشاط الذرى . ولذلك فالمرجح أن تقبل إسرائيل الرقابة على نشاطها الذرى إذا حقق لها ذلك هدفاً أو أكثر من الأهداف الملحة لسياستها الخارجية مثل النجاح فى تقييد دخول الأسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط ، أو الدخول فى مفاوضات مع الدول العربية من أجل فرض الرقابة الدولية على النشاط الذرى مما يعتبر سابقة لبدء الحوار العربى الإسرائيلى الذى ما زالت الدول العربية تصر على رفضه رغم نتائج النكسة الأخيرة التى أعقبت عدوان الخامس من يونيو ، أو التزام الولايات المتحدة بإقامة مفاعل تحلية مياه البحر وتعمير النقب .

ومما يرجح وجهة النظر هذه أن إجراء فرض الرقابة الدولية هو بطبيعته إجراء وقائى لمنع إنتاج السلاح الذرى وليس إجراء مانعاً لاستمرار النشاط الذرى . ومعنى ذلك أنه يكون فى مقدور إسرائيل — فى ظل الرقابة الدولية — أن تستمر فى أبحاثها فى المجال الذرى إلى أن تصل إلى المرحلة التى تسبق إنتاج السلاح الذرى مباشرة ، فإذا ما بلغت هذه المرحلة أصبحت أمام أحد احتمالين : إما الاستمرار فى قبول هذه الرقابة معتمدة على مجموعة من العوامل التى تؤمن وجودها فى المنطقة والسابق الإشارة إليها ، وإما فى حالة انتفاء عامل أو أكثر من هذه العوامل أن تعمل على إيجاد المبررات لإلغاء الرقابة الدولية ، والاتجاه إلى تصنيع القنبلة الأمر الذى لن يستغرق أكثر من بضعة أشهر ، لو ارتأت فى ذلك مصلحة لها .

الاحتمالات المستقبلة :

يتضح من العرض السابق أن اتخاذ إسرائيل قرار إنتاج الأسلحة الذرية سوف يأتى فى تلك اللحظة التى تشعر فيها بخطر جدى يهدد أمنها القومى ، وذلك إذا ما انتفى عامل أو أكثر من العوامل التى تؤمن بقاءها فى المنطقة والتى تعرضنا لها سلفاً . ويجب على إسرائيل حتى تحقق قدراً أكبر من الاستقرار بالنسبة لها أن تصل بتقدمها الذرى إلى تلك المرحلة التى تسبق تصنيع السلاح الذرى مباشرة حتى تتمكن فى خلال أشهر معدودة أن تنتجه متى رأت أن الحاجة تدعو إلى ذلك .

ولكن ليس من المتوقع فى رأيى أن تتجه إسرائيل إلى إنتاج السلاح الذرى لمجرد امتلاكه ، ذلك أن دخول الأسلحة الذرية إلى المنطقة سوف تكون له آثاره البعيدة التى يصعب حسابها بدقة والتى لاتتوقف نتائجها عند حد « تأمين الوجود الإسرائيلى » كما قد يبدو لأول وهلة ، بل قد ينقلب فى المدى الأبعد إلى سلاح أكثر فتكاً يهدد هذا الوجود بالزوال وبصورة أسرع من أى تهديد بالأسلحة التقليدية . ولست أظن أن ذلك غائباً عن تقدير مخططى الاستراتيجية الإسرائيلية .

ولست أريد فى الحقيقة أن أخوض فى احتمالات المستقبل تفصيلا إذ أن تقدير تحقق هذه الاحتمالات فى فترة زمنية معينة هو أمر يختلف اختلافاً جوهريًّا تبعاً لعوامل عديدة قد يمكن حساب تطور البعض منها ولكن يصعب قطعاً حساب الكثير غيرها . فعلى سبيل المثال يتوقف تحقق أحد الاحتمالات المستقبلة أو الآخر على معرفة ما إذا كان الوجود الإسرائيلى سوف يكون قائماً عندئذ أم لا ، وإذا كان قائماً فما هو المدى من التوسع أو الانكماش الذى سيكون قد لحق بإسرائيل ؟ وما هو مدى تطورها الذاتى الذى ستكون قد نجحت فى تحقيقه خاصة وأن أطماعها ما زالت كثيرة وكبيرة ؟ كذلك يتوقف المستقبل على المدى الذى ستكون الدول العربية قد وصلت إليه مستقبلا . وإذا كان من الممكن بشىء من التقريب حساب ما سوف تكون عليه مصر بدراسة خطط التنمية لسنوات قادمة فإن السؤال يظل عن الشكل الذى سيكون عليه التعاون العربى عندئذ ، ودرجة التقدم الفنى والتكنولوجى التى ستتمكن الدول العربية من التوصل إليها حينئذ .

لذلك فإن الخوض فى احتمالات بعيدة منذ الآن يجعل الدراسة نظرية إلى أبعد الحدود وهو ما لا يلزمنا اليوم فى فترة حاسمة وجدية من مواجهتنا لإسرائيل . كذلك فإن الانزلاق إلى وضع تصورات مجردة على الورق يضعف كثيراً من إمكانية الاستفادة من أية دراسة ويجعلها أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة .

لذلك كله فإننى أكتفى بالخطوط العريضة فى تصورى لاحتمالات المستقبل وذلك بوضع حقائق أساسية لا ينبغى أن تغيب عن البال فى استقراء ما يمكن أن يكون :

أولا : إن الوجود الإسرائيلى محكوم عليه بالزوال فى النهاية وهذه حقيقة أومن بها إيمانى بكل ما هو حق . ولست أقول ذلك بالعاطفة وحدها ولكن يقوله التاريخ وآلاف السنين من تجارب الأمم والشعوب . فلا يمكن لما هو غير طبيعى أن يحكم له بالدوام . وقد يختلف معى البعض الآن نتيجة ظروف النكسة الماضية ، وقد يختلف معى الكثيرون على ضوء احتمالات امتلاك إسرائيل لسلاح ذرى ، ولكن ذلك لا يغير فى تقديرى من المستقبل فى شىء . فإن الحاجز المصطنع الذى هيئ له أن يكون عام ١٩٤٨ بالقوة لا يمكن أن يستمر إلى الأبد . **فالقوة نسبية** وهى لا تظل لطرف واحد إلى الأبد خاصة إذا كان الطرف الآخر يفوقه أضعاف الأضعاف فى الإمكانيات البشرية والمادية .

ثانياً : إن إسرائيل لو أنتجت السلاح الذرى فإنها سوف تمتلك ردعاً نووياً هائلا ولكن **لفترة وجيزة فى تقديرى** ، لأن الدول العربية لا يمكن إلا أن تسعى بكل ما أوتيت لكى تحصل على سلاح مماثل — مهما كانت التضحيات — لأن المشكلة سوف تكون بالنسبة لها مسألة **حياة أو موت** . وسوف تجد الدول العربية من بين الدول الكبرى من هو مستعد لمنحها التوازن النووى فى سبيل ألا تحقق إسرائيل من وراء التفوق الذرى مكاسب سياسية ضخمة فى المنطقة — وهو الوضع الطبيعى — الأمر الذى سوف يكون على حساب الإنجازات التى حققتها الشعوب العربية فى سنوات طويلة مضت من العمل والكفاح . وهى الإنجازات التى يهم الشعوب العربية — والدول التحررية فى العالم — أن تستمر ، وعندئذ سوف ينقلب الموقف من ردع نووى إسرائيلى هائل إلى توازن نووى .

ثالثاً : إن دور الشعب الفلسطينى فى ظل التوازن النووى يصبح فى المستقبل

أكثر إلحاحاً وأكثر حسماً . فإذا كان يصعب تخيل مواجهة نووية فإن دور الفدائيين من أبناء هذا الشعب مدعمين بإمكانيات الدول العربية المحيطة بإسرائيل جميعها يمكن أن يحقق ما يصعب تصوره ، دون تصعيد للموقف إلى حد المواجهة . وذلك لسبب جوهرى هو أن هذا الشعب الذى يملك الحق لا يعيش فى دولة تعتبر دولته ومسئولة عنه .

رابعاً : إن امتلاك إسرائيل للسلاح الذرى لن ينهى مشكلة الأمن بالنسبة لها . فإن جوهر هذه المشكلة فى النهاية هى رفض مائة مليون عربى لوجودها وحقد أجيال عربية عليها .

وإذا كان الشعور العربى يتزايد أحياناً حتى يصل به الأمر إلى أن يعلو صوته فى صورة دوى طلقات المدافع فإن إسكاتها ليس حلا للمشكلة ولكنه تأجيل لها لفترة تالية .

خامساً : حتى لو تخيلنا وصول الأمور إلى حد المواجهة النووية فى المستقبل فإن إسرائيل بإمكانياتها البشرية الضحلة مهما حاولت زيادتها ، وبرقعتها المساحية الضيقة التى لا يتوافر فيها أى نوع من العمق مهما حاولت توسيعها ، تظل أهدافاً ممتازة لبضع ضربات معدودة تنهى مشكلة الوجود الإسرائيلى إلى الأبد . فى حين لا يمكن تحقيق ذلك فى الجانب العربى المقابل لإمكانياته البشرية والجغرافية . وهذا الاعتبار ليس جديداً فى تقديرى فهناك من الأصوات داخل إسرائيل ذاتها . ومن بين المسئولين فيها ، من يعارض الاتجاه إلى التطور الذرى فى المجال العسكرى لهذا السبب . فهؤلاء يدركون أن امتلاك السلاح الذرى قد يحقق ردعاً ، ولكن بالنسبة للدولة محكوم عليها بعداء من حولها قد يتطور ليصبح نهايتها .

سادساً: إن الإمكانيات العربية اقتصادياً وبشرياً وجعرافياً واستراتيجياً تستطيع أن تحقق نمواً حضارياً هائلاقادراً على الاحتواء الحضارى لإسرائيل . وبذلك يمكن حصرها بسياج قوى بتقدمه ، يمنع محاولاتها التوسعية ، ويمنع احتمالات الاستقرار بالنسبة لها ، ويحكم على من يعيش فيها بالتوتر إلى الأبد . ولست أعتقد أن القادمين من المهجر أو أبناءهم ممن ولدوا على أرض فلسطين سوف يقدرون على العيش فى

هذه الحالة طويلا خاصة إذا دعم ذلك بعمليات إقلاق مستمر لا تعطى الفرصة للعدو للتصاعد إلى الحرب النووية .

وعلى ذلك يمكن تصور أن إسرائيل قد تنتج يوماً السلاح الذرى حين تشعر بأن نهايتها قادمة وأن الخناق يزداد حولها . ولكن فى هذا اليوم سوف تدفع الدول العربية إلى امتلاك سلاح مماثل ، وتكون قد أعطتها بذلك مزيداً من الإمكانيات لإنهاء وجودها بعد ذلك بالحرب أو بدونها . إن السلاح الذرى يمكن أن يتحول من **أداة ردع إلى وسيلة إفناء** . ولن يكون الفناء مصير مائة مليون عربى .

إن هناك من العوامل **الاستراتيجية** ما سوف يجعل إسرائيل تفكر كثيراً قبل إنتاج سلاح ذرى : فهناك بالنسبة لها مشكلة العمق والمساحة والقوة البشرية ؛ إلى جانب أهمية عدم الوصول إلى مرحلة التوازن النووى فى المنطقة قبل أن تتمكن من تحقيق غايتها القومية بالتوسع من النيل إلى الفرات وضم ملايين جديدة من المهاجرين ، حتى تجعل من العسير على الدول العربية تحقيق أملها فى إزالة الوجود الإسرائيلى أو احتوائه حضارياً .

ولكن ليس معنى ذلك أن نجمد مكاننا وننتظر احتمال أن تنتج إسرائيل سلاحها الذرى دون اكتراث من جانبنا ، فإن على الدول العربية واجباً أساسياً فى تقديرى وهو أن تحاول **القضاء على تخلفها التكنولوجى** سواء بالتعاون مع الشرق أو الغرب . وليس ذلك مقصوراً على النواحى العسكرية وإنما أساساً — وابتداء — فى المجالات السلمية لأن **القاعدة الصناعية** هى أساس النواحى العسكرية .

يجب أن تتجه الدول العربية بجدية إلى العمل فى مجال التقدم الذرى . فمنها من يملك الأموال ومنها من يملك الخبرة ، وبالاثنين معاً وبالتعاون مع الخبرات الأجنبية يمكن اختصار أية فوارق زمنية بين الدول العربية وبين إسرائيل فى هذا المجال . ويحقق ذلك للدول العربية تناسباً فى تطوير إمكانياتها الذرية مع التطور الإسرائيلى يمكن — عند الحاجة — أن يقلل من التضحيات اللازمة للحصول على السلاح الذرى .

الخاتمة

تمكنت إسرائيل منذ نشأتها فى عام ١٩٤٨ أن تذلل عن طريق سياستها الخارجية مدعمة بقوتها العسكرية الكثير من المصاعب التى اعترضتها ، ونجحت فى تأمين وجودها فى مواجهة الدول العربية المصرة على إنهاء كيانها . فقد استطاعت إسرائيل أن توسع رقعتها فى عام ١٩٤٨ بانتصارها فى حرب فلسطين أمام جيوش عربية تأتمر بأوامر قائد بريطانى ، فى حين كانت الدول الكبرى — بكل ثقلها — وراء إسرائيل دعماً بالسلاح والخديعة . ثم دخلت إسرائيل معركة الاعتراف الثنائى بها من جانب دول العالم واستطاعت بفضل دعايتها ودبلوماسيتها وجهود الدول الغربية أن تحصل على اعتراف غالبية الأسرة الدولية . ودخلت معركة الاعتراف الجماعى بها — أقصد بذلك الانضمام إلى الأمم المتحدة — ونجحت بالتضليل فى أن تحقق أهدافها .

ثم استطاعت إسرائيل أن تقضى على الآثار الجدية للمقاطعة العربية لها والحصار العربى حولها بتأمين المساعدات الاقتصادية والقروض والهبات من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة وغيرهما من دول الغرب ويهود العالم ، حتى فاقت القيمة الإجمالية للحقن الأجنبى لاقتصادها بلايين الدولارات حتى الآن ، واشتركت إسرائيل فى عدوان ١٩٥٦ ولكنها لم تستطع أن تحقق من أغراضها سوى فتح خليج العقبة أمام سفنها ، واستغلت هذا الكسب لتطوير علاقاتها مع دول العالم الثالث .

وبعد ذلك نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية فى أن تتوافق باستمرار مع التطورات الضخمة التى شهدتها المنطقة العربية والعلاقات الدولية ، واستطاعت بذلك أن تحافظ على فعالية الردع الإسرائيلى فى مواجهة محاولات التهديد العربى لها من كل دولة على حدة . . ولكن ظلت مخاوفها من التطور الداخلى الواسع الذى شهدته مصر منذ ١٩٥٢ لتيقنها من أن الخطر الجاد عليها سوف يأتى يوماً من حدودها الجنوبية .

ثم كانت تجربة مؤتمرات القمة العربية أول تجربة جادة للتخطيط لإنهاء الوجود الإسرائيلى بعد المرور بمرحلة تدعيم الدفاعات ضد احتمالات العدوان

الإسرائيلى . . وكان الدافع إلى عقد هذه المؤتمرات هو نجاح إسرائيل ، مدعمة بالنفوذ الغربى فى المنطقة ، فى أن تشل العمل العربى على الأرض العربية . ولكن حقيقة مواقف بعض الدول العربية التى تعتبر سياساتها جزءاً من المخطط الغربى العام فى المنطقة نسفت المناخ الملائم لاستمرار العمل العربى الجدى الذى تمثل فى هذه المؤتمرات .

ثم استمر التنسيق والتخطيط بين إسرائيل والولايات المتحدة — باعتبارها حامية النفوذ الغربى فى المنطقة إثر تغير الموقف الفرنسى والضغط العربى على ألمانيا الغربية — حتى وصل التكامل بين سياسة الدولتين إلى حد التنسيق للعدوان فى الخامس من يونيو الماضى . وقد كانت تلك آخر الأسلحة التى يمتلكها المعسكر المعادى لمصر والقوى التقدمية إزاء تصاعد ثقل الدول التحررية فى العالم العربى مدعمة بالتأييد السوفييتى . كذلك كان العدوان وسيلة ملحة لتحقيق نصر سريع للسياسة الخارجية الأمريكية لمواجهة فشلها فى الشرق الأقصى ، ولضمان تأييد الأصوات اليهودية فى الانتخابات المقبلة وخاصة فى ظل التدهور المستمر فى شعبية جونسون داخلياً ، ولتحقيق كسب فى الشرق الأوسط على حساب الدول التقدمية — والنفوذ السوفييتى بالتالى — يمكن معه للولايات المتحدة — من وجهة النظر الأمريكية — أن تحصل على وسائل ضغط لها فعاليتها فى التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الأمريكى المتدهور فى فيتنام .

ولقد كان عدوان الخامس من يونيو الماضى نتيجة منطقية لمجموعة من الظروف الدولية والإقليمية كانت تشير جميعها إلى اضطرار الولايات المتحدة للقيام بأى شىء فى سبيل إنهاء الوجود التقدمى فى الشرق الأوسط كآخر مراحل « تأمين » النفوذ الغربى والأمريكى على وجه الخصوص فى العالم الثالث .

وترجع إنجازات الصهيونية من قبل قيام الدولة والتى تمثلت فى نجاحها فى استصدار رخصة إقامة « الوطن القومى » فى فلسطين ، ثم تحويلها الوطن القومى إلى « دولة » ، كما ترجع إنجازات الدولة الإسرائيلية بعد ١٩٤٨ ، إلى نجاحها فى التوفيق المستمر بين سياستها الخارجية — مدعمة بمستوى عال من الدبلوماسية — وبين التطورات الدولية السائدة فى كل فترة زمنية واستغلالها لمواقف الدول الكبرى

فى المنطقة لصالحها . وذلك جميعه فى إطار أهداف قومية محددة لاتتغير — ولا يمكن أن تتغير قبل فترة قادمة — لأن أولها هو الحفاظ على الوجود الإسرائيلى قائماً . ويتيح لنا هذا الفهم تصوراً واقعياً للقدرات الإسرائيلية الصهيونية يجنبنا خطر التهويل من إمكانياتهما .

ولاشك أنه — لكى يكتمل وضوح الرؤية أمامنا — لابد أن نأخذ فى الاعتبار قصور الجانب العربى عن الاستفادة بقدراته الذاتية . فما زال العالم العربى الذى يمتلك من عناصر القوة ما يمكنه من تغيير وجه الحياة على الأرض العربية لصالح جماهير الشعوب ، بعيداً فى بعض المناطق عن العمل المخلص فى سبيل مواجهة الخطر الصهيونى . ولابد فى تقديرى من نظرة أكثر شمولا وجدية تجاه هذا الخطر لأن الصهيونية العالمية لا تعتبر أنها قد حققت أهدافها بمجرد قيام دولة إسرائيل الحالية ، فهى تتطلع إلى تأييد إسرائيل ، وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية لشعبها ، واتساعها لتضم رقعة أكبر من الأرض العربية بحيث تصل حدودها إلى الحدود التاريخية القديمة التى يدعيها ساسة اليهود ومفكروهم .

ومما يدعم هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع أن تفتح عيونها بعد على تطورات الأحداث فى المنطقة العربية على أساس نظرة أمريكية بحتة ، لا تتأثر باعتبارات السياسة المحلية الأمريكية وبعمليات حساب الأصوات فى الانتخابات . ولم تستطع الولايات المتحدة أن تدرك حتى الآن أن صلاتها بهذه المنطقة يجب أن تكون أكبر بكثير من أى اعتبار محلى . بل إن ساسة الولايات المتحدة لا يرضون — وربما لا يقدرون — أن يتوقفوا قليلا لينظروا إلى تجاربهم الماضية وعبرتها ليروا الاتجاه السليم لحركة التطور العربى ، وليروا مصير القيادات التى اعتمدوا عليها ضد رغبات الشعوب والتى سقطت الواحدة تلو الأخرى لأنها كانت واجهات فارغة من أى مضمون أو محتوى . ولا يبدو أن الساسة الأمريكيين يريدون — وربما لا يقدرون — أن يتذكروا كيف كان مصير نورى السعيد وغيره من الأسماء فى القائمة الطويلة التى تعاملت معهم .

إن القضاء على الوجود الصهيونى وأطماعه يستوجب العمل العربى الشاق فى

إطار الإدراك السليم **لأبعاد المواجهة** العربية الإسرائيلية . فإن هذه المواجهة ليست — بالقطع — معركة عسكرية فقط . بل إن المعركة العسكرية ليست سوى الواجهة للجوهر والأصل .

إن إسرائيل محكوم عليها بالزوال فى النهاية لأنها تمثل وجوداً شاذاً فى محيط أوسع وأرحب :

١ — إن إسرائيل بموقعها تفصل بين الدول العربية فى آسيا والدول العربية فى إفريقيا ، تفصل بين دول المشرق العربى ودول المغرب العربى ، وهى تمثل بذلك حاجزاً مصطنعاً لم تكن إقامته عفوية وإنما كانت مخططاً مدروساً لتحقيق أطماع دول أجنبية عن المنطقة . وإن هذا الموقع يمثل وضعاً غير طبيعى ، وما هو غير طبيعى لا يمكن أن يحكم له بالدوام .

٢ — إن إسرائيل لا تستطيع أن تنافس — بعدد سكانها وبطاقتها الصناعية وبمواردها المحدودة — التزايد السكانى فى العالم العربى بمعدلاته المرتفعة خاصة إذا ما اقترن بزيادة الطاقة الإنتاجية والتقدم الاقتصادى وما يترتب على ذلك كله من تقدم حضارى .

٣ — إن المستقبل فى المنطقة العربية يسير لصالح الشعوب . وفى كل عام تزداد حركة التحرر العربى اتساعاً ويزداد النفوذ المعادى لها تقلصاً ، ويصعب تخيل الوجود الإسرائيلى قائماً إذا ما جرد من تدعيم النفوذ الأجنبى له — المباشر وغير المباشر — الذى ما زالت بقاياه مرئية على أرض الوطن العربى أحياناً ومغلفة فى أحايين أخرى .

٤ — إن إسرائيل لم تستطع حتى اليوم أن تحافظ على بقائها إلا استناداً إلى القوة والردع . وقد عشنا تجارب استخدام القوة فى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وما بينها من عمليات ردع محدودة ولكن حاسمة . ويمكن القول بثقة ودون الاعتداد بعوامل غيبية — ولكن بالمنطق وحسابات القوة وتأثيرها — إن الردع الإسرائيلى لا يمكن أن يستمر إلى الأبد ، وإن الدول العربية لو بدأت فى تنمية قوتها **الاقتصادية والتكنولوجية** جدياً فإن ما يترتب على ذلك من قوة **عسكرية** يمكن أن يحسم قضية الوجود الإسرائيلى .

ولكن عد الأسانيد التى تؤكد حتمية زوال إسرائيل ليست هى كل شيء فى النهاية لأن هذه الأسانيد تحمل فى طياتها – لكى تخرج إلى حيز التطبيق – واجبات ضخمة على الشعوب العربية وعلى حكوماتها على وجه التخصيص . إن المعركة مع إسرائيل معركة حضارة النصر فيها للأكثر تقدماً ورقيًّا وأخذاً بالأساليب العلمية فى تنظيم الموارد ورفع إنتاجيتها. وإسرائيل جزء من حضارة الغرب باعتراف زعمائها ، وهى متقدمة حضاريًّا . ولكن بالعمل الجاد المخلص وبالتقدم العربى لابد للوجود الإسرائيلى أن ينتهى سواء بالحرب أو بالاحتواء الحضارى لها . ولكن لو لم نحرص على تحقيق تقدمنا حضاريًّا فإن إسرائيل، والصهيونية، ستتمكن من التوسع على حساب الدول العربية وتقيم ملكها القديم الذى تدعيه من النيل إلى الفرات ، وسوف يكون الاستعمار وراءها يبارك خطواتها ويساند أطماعها .

إننى أدعو الله أن يرى العالم العربى تغيراً جذريًّا فى العلاقات القائمة بين دوله ، وأن تفرض يقظة الشعوب العربية تحت ضغط الاستعمار الغربى المقنع لبعضها ، والاحتلال الصهيونى لجزء من الأرض العربية ، ارتباطات جديدة بين الدول العربية جميعاً تتخذ صورة مثيلاتها بين الكتل الدولية الأخرى التى هى أبرز سمات القرن العشرين .

إن استرداد الحق العربى فى فلسطين لا يكون بالانفعالات العاطفية فحسب ولا بالشعارات الفارغة من كل محتوى حقيقى ، وإنما يكون بالعمل المنظم والمضنى . إن النظام الثورى فى مصر – رغم عنف الضربة التى وجهت إليه وحملت كل قوة وحقد العدو ، ورغم تفاقم آثارها نتيجة بعض نواحى القصور الذاتى – استطاع أن يتماسك ثم يبدأ فى بناء قواه الذاتية من جديد بصورة كان مجرد التفكير فى إمكانية حدوثها يعد أملا بعيداً – بل خيالا – فى اللحظات التى أعقبت العمليات العسكرية .

وإن الثورة فى مصر لم تحقق ذلك كله لإمكانيات غير مرئية تمتلكها ولكن كانت تلك حصيلة خمسة عشر عاماً من الجهد والبذل انصهرت خلالها قيادة الثورة مع الشعب فى بناء دعائم المستقبل باستثمار الثروات الوطنية إلى أقصى المستطاع . وقد كانت الإنجازات الداخلية مخففة للصدمة وعاملا إيجابيًّا زاد من قدراتنا على

الصمود . فلو أضفنا إلى ذلك الأصالة الشعبية للثورة فى مصر والعالم العربى كله باعتبارها تعبيراً عن آمال شعبية فى استقلال الإرادة ، والعلاقات الوثيقة التى قامت بينها وبين غالبية دول العالم ، وصداقة النضال بينها وبين الدول الثورية والاشتراكية ، لوجدنا أن ضمان المستقبل بالنسبة للشعوب العربية هو فى مدى نجاحها فى فرض الأنظمة المعبرة عن إرادتها الحقيقية وفى مدى نجاح هذه الأنظمة فى استثمار الموارد العربية لصالح الشعوب بالتعاون الوثيق بينها .

إن المطلوب فى مواجهتنا الكبيرة والشاملة مع الوجود الإسرائيلى هو أن يحقق « الكم » العربى باستمرار — بتزايده وبالاستفادة القصوى من قدراته الضخمة — « كيفاً » عربياً قادراً على التصرف بحرية وفعالية .

فهرس

صفحة

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٦٨

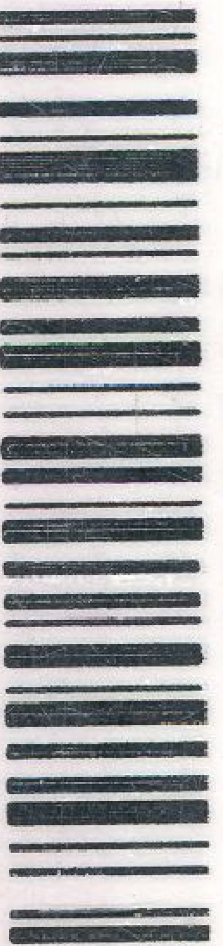
نظرة على الخطر

يعد هذا الكتاب محاولة لدراسة الاستراتيجية السياسية لإسرائيل ، وقد دفعت عدة اعتبارات إلى اختيار هذا الجانب بالذات من سياسة العدو موضوعاً لهذه الدراسة . وفى مقدمة هذه الاعتبارات جميعاً أن هذا القطاع من العمل الإسرائيلى يعكس بصورة دقيقة العوامل المؤثرة فى الاستراتيجية السياسية والعسكرية لإسرائيل ، ويوضح الكثير من العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند وضع السياسات الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية . هذا بالإضافة إلى ما تتيحه دراسة الاستراتيجية السياسية لإسرائيل للقارئ العربى من نظرة تحليلية لمشكلة الأمن الإسرائيلى التى تعتبر محور الجهد الإسرائيلى منذ ١٩٤٨ .

وقد تناول الكتاب تطور الحركة الصهيونية والأوضاع الاجتماعية فى إسرائيل قبل الخوض فى الموضوع الرئيسى — وهو دراسة أسس وأصول الاستراتيجية السياسية لإسرائيل وتطبيقها العملى المتمثل فى تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية — وذلك باعتبار أن هذين الموضوعين يمثلان المقدمة الطبيعية للموضوع الرئيسى ، نظراً لتحكمها إلى حد بعيد فى تشكيل العقلية الإسرائيلية وتحديد نوعية القوى الداخلية التى ترسم وتخطط للاستراتيجية السياسية .

كذلك فقد جاء تناول الكتاب للنكسة العربية فى يونية ١٩٦٧ باعتبارها « نتيجة » لمواجهة عربية إسرائيلية ، ومحصلة للعمل الإسرائيلى خلال عشرين عاماً الذى قام على فهم عميق للظروف الدولية والعربية السائدة فى كل فترة زمنية ، وعلى إدراك سليم للعوامل الاستراتيجية التى تحكم التحرك الإسرائيلى .

وحاول الكتاب أن يمد ببصره إلى المستقبل ليبدأ محاولة متواضعة فى استكشاف احتمالات تطور الردع الإسرائيلى من ردع تقليدى إلى ردع نووى ، والصورة المحتملة للأوضاع فى الشرق الأوسط على ضوء هذا الاحتمال .



ص
٥٥